

صلاح الدين سعيد الزعبلاني

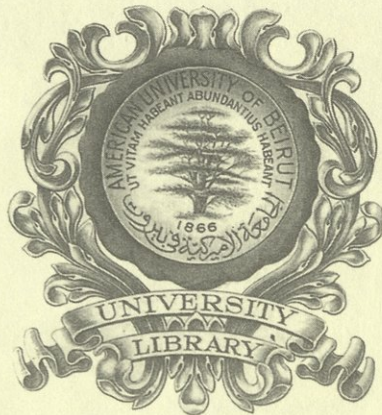
في اللغة

أخطأونا

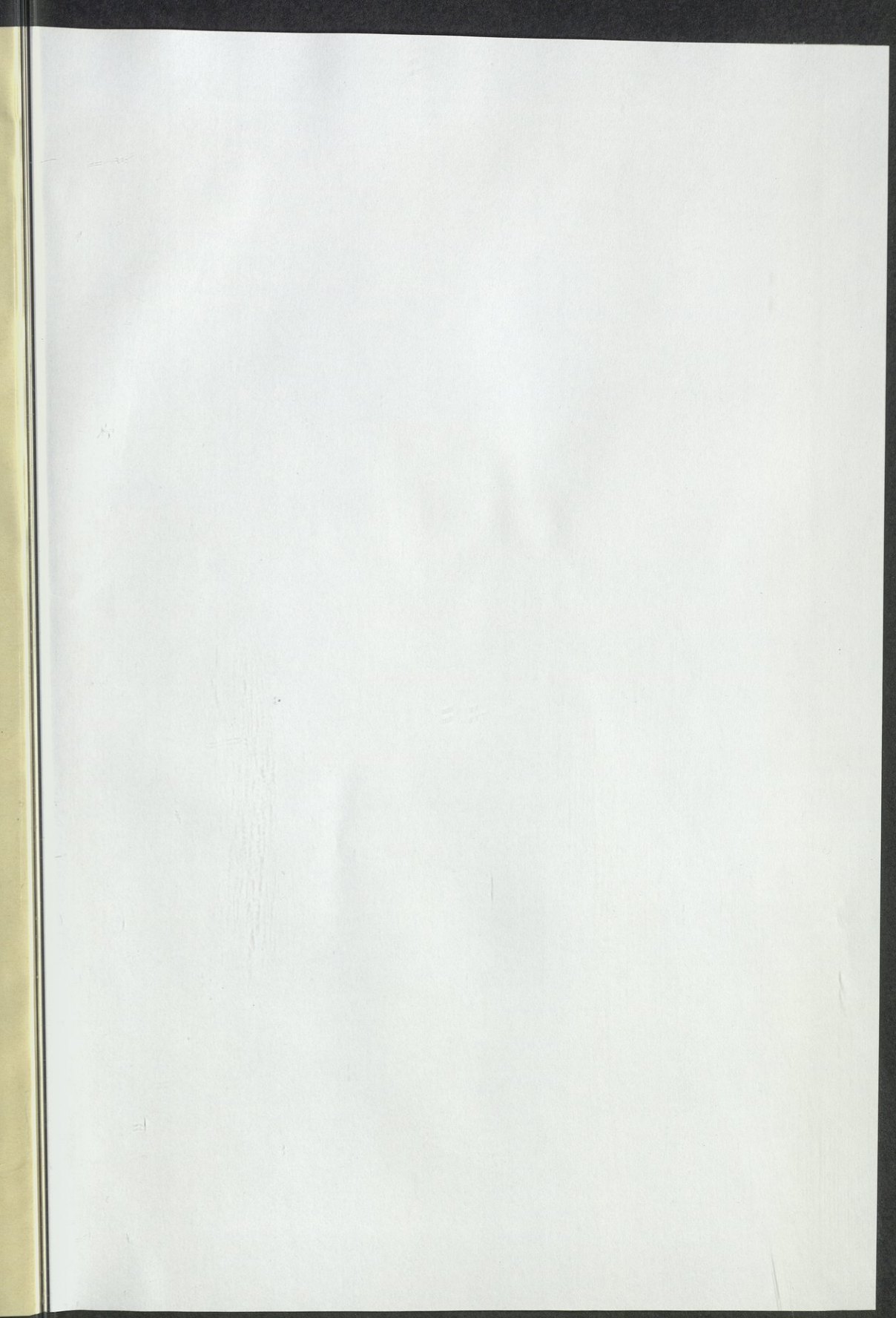
في الصحف والدرر

A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



A.U.B. LIBRARY



في اللغة

492.71

Z11aA

C.1

أَخْطَاؤُنَا

في الصحف والرواوين

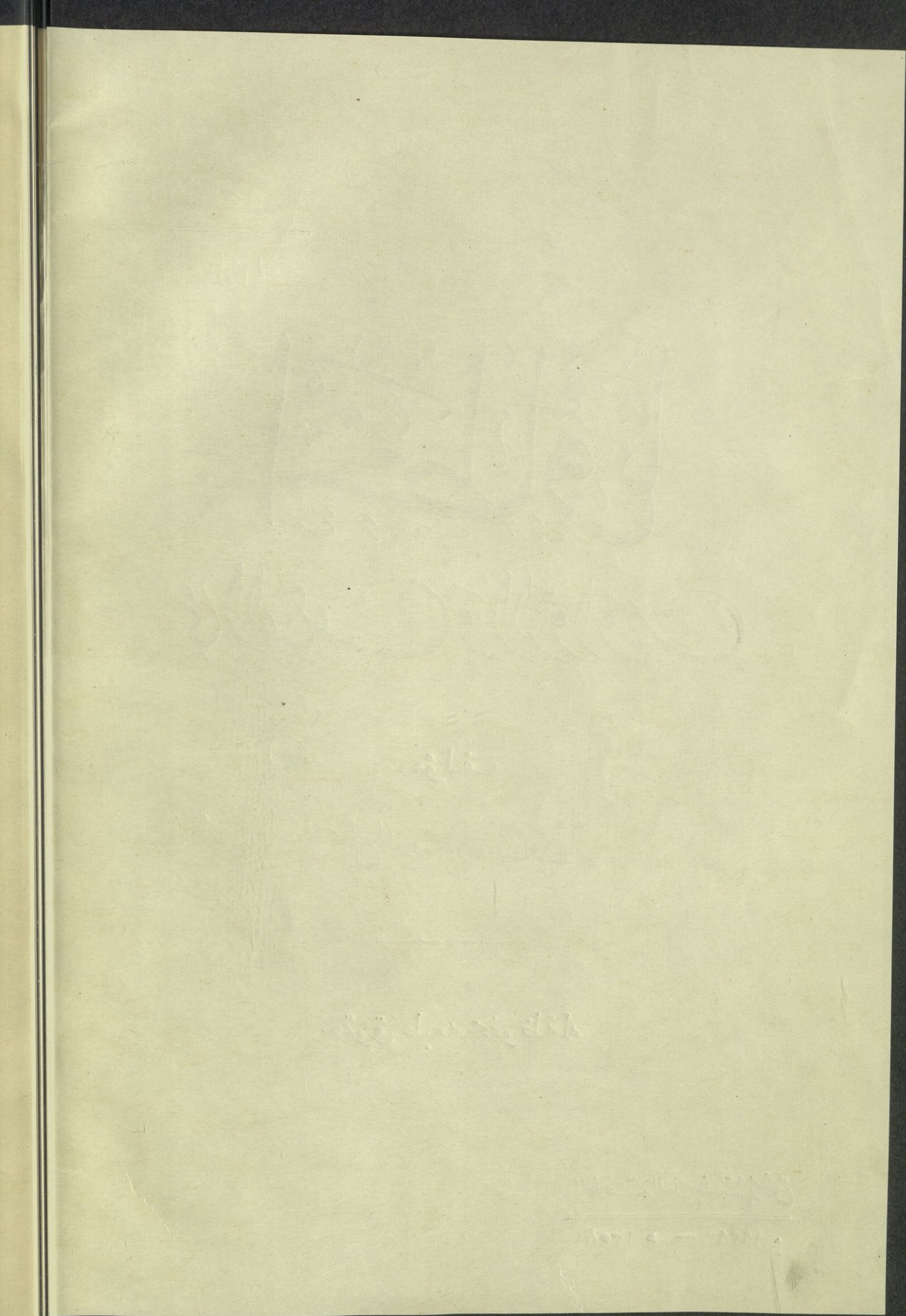
مؤلف

صلاح الدين سعدى الزعبلأوي

حقوق طبعه محفوظة له

الطبعة الهادئة

١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م



المقدمة

للأديب الطنب الاستاذ فديري العمر

كنت على أن أكتب في بعض المثقفين وفي الجدل يفرقون فيه كل من
تحدث إليهم أو جلس بجانبهم ، حتى صار حديثهم مغالبة واضحة الأثانية ،
وحق صاروا لا يرجون من مجالسة الإخوان سوى نصر موهوم من جدل مملول !
وكان شأن هؤلاء آخذاً علي طرق الكلام فلا أستطيع أن أكتب في
شيء قبل أن أنفس عن نفسي ما لقيت في عشرة نفر منهم من سأم وغم ،
وكان موضوعهم قد تولد ونما ولم يبق منه إلا لبوسه من جمل وكلام ، وكنت
كلما غرقت فيه غرقت في صور مضحكة محكمة تعرض علي عرضاً ممتعا أحسب
معه أنني إذا نشرته في القراء نشرت فيهم ما يشر بهم معي بالتنفيس عن النفس !
وكننت أيضا أبحث عن شخص مثقف ذاهب في التفكير مذهبا سهلا
واضحاً لا تعقيد في تفكيره ولا إبهام ولا تواني في عمله ولا إهمال ، كنت
أبحث عن شخص عمله كتفكيره في البسر والدأب عسى أن أبني مع النقد
فيكون حق الغفلات عندي كحق اليقظات في العرض والتصوير وحتى أقرب
ما استطعت من الصحيح السالم فلا أكون غالباً في التقييح ولا غالباً في التجميل ؛
فليس كل المثقفين أهل مرء في الحديث وتعقيد في الفهم والإفهام ، وليس
كل المثقفين ثقفوا بما علموا فكانوا أهل إدراك أصيل وتفهم مبين ، بل فيهم
النوطان واللونان : الخلو والمر والمضي والمظلم ، فما أحسن حظ من اتصل بالأولين
وما أسوأ حظ من هوى إلى القرارة بمجالسة الآخرين !

وإني لفي هذا الموضوع أطوبه وأنشره وقع في يدي كتاب «أخطاؤنا» لصاحبه

الأستاذ صلاح الدين سعدي الزعبلاني ، وقد طبع بعضه وبقي بعضه ، فصفحته
صفحة سر بها ظفرت معه بصفحات جديدة من حياة شخص عرفته منذ عشر سنين .
فقلت هنا الضالة المشودة ؛ هذا الكتاب وصاحبه يتحمان من موضوعي
شطره الثاني الذي كنت أبحث عنه من يقطات الشباب .

ثم صار عليّ أن أكتب مقدمة الكتاب فاضطرت أن أهمل الشطر الأول
من الموضوع وهو ضوضاء الجدليين واجترأت بالكتاب وصاحبه !

وما هو إلاّ أن عذمت حتى طار خاطري بين الماضي المحجوب وراء عشر
سنين من الزمن ، ووقع على ذكريات غامضة مازالت تتصفي حتى صيرتني أمام
زميل عزيز عليّ يقول لي : إن في الفتیان ذوقاً دقيقاً لم يتذوقه الكهول
المتقدمون ثم أخرج صفحة أدبية وقرأها عليّ فإذا فيها حركة وإلهام ، وبارنة
لامعة من عاطفة ، ووضوح ، وخطفة للحياة لاحقة ، وإذا هي لفقي لم تبلغ سنّه
السابعة عشرة .

كان الصديق هو المرحوم ناجي أديب وكان صاحب القطعة الأدبية هو
صلاح الدين سعدي الزعبلاني !

ولم أكن أعرف الزعبلاني قبل ذلك اليوم ، ولم أكن رأيته بعد ،
فوددت لو أراه لأهنته بتقدير أستاذه ولأغريه بالكتابة والأدب ؛ فلحاً مرّة
رأيت الفقي النحيل الهادي الرزين ، وأحسب اليوم أنني لحيت في أساريه
بومئذ أشعة من التفكير الدقيق ، وأنعة من الاحتشام الحنون ، ولحات من
الصبر الدؤوب ؛ وقد كانت كلها في ريعان عمرها كما كان صاحبها في
ربيعان العمر .

ومنذ ذلك اليوم سكن في نفسي احترامه ، وتمنيت للداته فطرته وذوقه
ورجوت له التعمير عسى أن يقوم بالمهمة التي أقيمت على كل عربي ينتمي إلى
الفتيان الموهوبين !

ثم ازدددت به إعجاباً يوم رأيت له كلمة في إحدى الصحف الدمشقية ،

يبحث فيها الأدباء والمتأدبين ، فيظهر بها دقيق الاطلاع على أساليب القوم حيث يميز أحسن التمييز بين الجميل والدميم من هذه الأساليب ، ويفرق بين الغاني منها والخالد ، ثم يحاول ابتكار طريقة في الأسلوب وفي تدريس الأدب ! ولم تمض على ذلك سندان أو ثلاث حتى وقفت بي السيارة عرضاً في (النيك) فانتظرت في (القهوة) ساعة أو أكثر اجتمعت خلالها إلى فتية عرفتهم من قبل ؛ وجرى حديث العمل الأدبي المنعج فانطلقوا يتحدثون عن رفيقهم الزعبلوي بتقدير واغتراب ، يقولون هو هنا في النيك منذ أشهر ولكنه لا يدخل قهوة ولا يسهر في حلقة ولا يلهو هو الموظفين ، بل ليس يراه أحد إلا عند الغروب بين السهول والهضاب يروح عن الفكر عناء التفكير مدة محدودة لاتزيد ولا تنقص ، ثم يعود الى معتكفه ليقرا ويمعن في القراءة ، ويفكر ويمعن في التفكير ، ويكتب فيوازن ويصحح ؛ فالعلوم من تعبته نصيب ، واللغات الأجنبية نصيب آخر ، أما الحظ الأوفى من عمله فهو اللغة العربية ؛ ثم يذكر مكنبته وما قرأ منها وما لم يقرأ بعد ويتمنون لأنفسهم أن يكونوا مثله ويقدرّون له مستقبلاً منتجاً .

حينئذ خيل إلي أن الفتى الذي يتحدثون في شأنه قد أطمع الرأي الأصيل الذي ألهمه عجيبة أدباء العرب طه حسين إذ قال : « إن المثقفين العرب الذين لم يتقنوا معرفة لغتهم ليسوا نافعي الثقافة فحسب بل في رجولتهم نقص كبير ومهين أيضا » . . . وإلا فما شأن الزعبلوي المكب على العلوم واللغات الأجنبية يعطي بشغف أكبر قسط من تعبته للغة العربية ؟ . . .

وبعد النيك انتقل إلى دمشق فتوالت أخباره علي : خبر عن دأبه على الدراسة ، وآخر عن حوزة بعض الشهادات ، وثالث عن كسبه إجازة الحقوق ؛ كل ذلك في مدة يخيّل إلي أنها أقصر أمد يستطيع أثناءه ان يربح المئتين الفتيان مثل هذه الشهادات !

وأدخل ديوان المعارف ، فكان فيه الحركة الدائمة والعمل المتقن والرجل الذي ييسر ولا يعسر ، وبوزع الإناصاف بإنصاف على القربى والبعيد والقوي

والضعيف ؛ ولقد قال لي أحد المعلمين : وصلت أوراقي إلى الزمبلاوي ، وهو لا يعرفني ، فلم يكده يراها حتى حسبت أنها صارت من حاجاته التي لا بد له من قضائها ، ثم مازال يعمل لها حتى فك عقدها واحدة بعد واحدة ، فلما أتمها جاءني مستبشراً كأنه فاز بغرض لا يخص أحداً سواه .

وكذلك النفس القوية تفيض قوتها عن حاجتها فتمنح الناس هذا الفيض ويمتزج ألمهم بألمها وفرحهم بفرحها وهواهم بهواها فتذوق طعم المر ولو لم يمسسها المر ، وتذوق طعم الألم ولو لم تصبها الآلام ، فتعمل جامدة على إبدال الترح بالفرح والظلم بالعدل ؛ تريد أن تهون على الناس الحياة وتخفف عنهم هذا الظلم العام المطلق .

واجتمعت إليه منذ عهد قريب بعد انقطاع بعيد العهد ، وكان بين أصدقائه القدماء ، فصرت إلى الرّوح الهادي ، والراحة من ضوضاء المراء ، وإلى القول الفصل ، والرضى بالرأي السديد ؛ وجدته بين أصدقائه بعد تلك الشهادات مثله قبل الشهادات ، وبعد التدرج في الوظيفة مثله ولا مرتب له ، وبعد نباهة الذكر نفسه وهو خامل الذكر ؛ فذكرت الذين إذا ارتقوا في الوظيفة درجة لا يزيد معها راتبهم خمس ورفات سورية ، أو تعلموا كلمة لا تكلف فتح الكتاب ساعة من ليلة ، أو حملوا أصفر شهادة مطرقة بالتزييف ملأوا الدنيا صراخاً وعجباً وكبراً ، ثم زانوا على عجل فرق ما بينهم وبين أصدقائهم وكلوا الفرق كيلاً مطففاً بالغرور ، حتى إذا اجتمعوا إليهم بدهوم برد آرائهم بالجملة ، ثم استطالوا عليهم ، ثم تجافوا عنهم ، ثم طاش بهم الوزن فتعاضوا بمقدار هذا الطيش ، وتعلموا وتداهاوا بمقدار ما يذهب التعالم والتداهي من وعيهم ، وبجثوا من جديد عن رفاق جدد وتركوا الأصدقاء !

دار ذلك في خلدي إذ اجتمعت إليه ، وهو بين أصدقائه القدماء ، فعرضت عليّ الضوضاء سوسولة بطبل كليلة ودنة ، وعرض عليّ الصمت الحيّ موصولاً بالكواكب ، فمثل لي في الأوليين الخلاء والفراغ وفي الآخرين العمق والأبد ...

نعم على ذلك عرفت الأستاذ الزعللاوي ، فليجتمع إليه من شاء ليعرف أيضا
أنه من الذين إذا فكروا حلتوا عقد التفكير ، وإذا حدثوا سلكوا الجدّد
في الحديث ، أو كتبوا سهّلوا ووضّحوا وظفروا من العلم باللباب ومن الفن
بكثير من مستور الحياة ؛ ثم لم يفتروا وعافوا المديح بما لم يفعلوا وظهرت في
أساريهم بسات الإخلاص ولغات الرجل الدؤوب الصبور أمّا من اعتزل ليقراً
كتابه فقد فاز بكثير من حكمة ذلك الحكيم القائل :
إنما اعتزل لأجتمع إلى الرجل الألمي .

فدري العمر

أستاذ الأدب العربي في مدرسة تجهيز حماة



بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة الكتاب

صحت عزمي على أن أخرج للكتاب مثل هذا الكتاب ، وكان ذلك في شتاء عامنا المنصرم . لكن حالي كانت تأباه ولا تتسع لشأنه . فمشاغل الكتابة في ديوان المعارف تتوزع ساعات النهار إلا قليلاً ، ومشاكل العيش تأتي على شيء من فسحة الليل . فما يجود الزمان من يومه بغير ساعة وبعض ساعة . ودع عنك بعد ذلك هم المراجع ، والمؤلف في الافتقار إليها كحاجته إلى المداد لا يجري القلم إلا به . فكنت في أمري بين همين أو بين حاذف وقاذف ^(١) . فهم التحول عن القصد وهم الإقدام على غير أهبه . وكل منهما مركب لو عانته صعب . فليس إشفائي من النكوص بأيسر عندي من دفع كتاب لم تكمل أدواته ؛ فالجمهور لا يفيد منه فوق ما يتفق له من سواء . وقدماً قالوا : قبل الرماء تملأ الكنائس ، وقبل الرمي يُراش السهم .

(١) يقولون : هو بين حاذف وقاذف ، الحاذف بالعصا والقاذف بالخصي : يضرب

لمن هو بين الشرين (من نهاية الأرب) .

إذ ينبغي للمؤلف ، فيما نحن بسبيله ، ألا ينشئ لنفسه بل ينشئ للناس .
فإذا ما أحس منهم رغبة ، أو آنس فيهم حاجة ، وضمن أن يحقق بكتابته
من هذه الرغبة ما لا يتحقق بغيره من الكتب ، ويدفع به من هذه الحاجة
ما لا يدفع بسواه ، فليفعل . وإلا فليس التأليف تسويد الصحائف على غير
طائل وتخيير الرسائل في غير غناء .

ولا يُظن أن كلامنا هنا على تحقيق رغبة الناس دون رغبة
المؤلف . وإنما قصدنا أن يتهيا للناس بالكتاب ما لا يتأتى لهم بسواه . فلا
يكتب المؤلف ليملا الفراغ فيقال : إنه كتب ؛ فينتهي القارئ من
بعض فصوله وفي يمينه أن أوبته أربح الصفقتين بل أهون الشرين ، وفي
نفسه أن يقول ما قاله البحترية :

وكان رجائي أن أؤوب مملكا فصار رجائي أن أؤوب مسلما
وهكذا بدأت العمل مترددا ، تتنازعني فيه بواعث من الإغراء
ودواع من الانقباض والإعراض . فقد تداركني الكلف بهذا القصد
فحداني ، وتداركني الإخوان بالمؤازرة ، والمرء كثير بإخوانه .
وذكرت قول أبي الفتح البستي :

إذا مرّ بي يوم ولم ألتخذ يدًا ولم أستاذ علما فما ذاك من عمري
فإذا بي أنشط لاستكمال مواد الكتاب وإحكام فصوله وأبوابه ،
وإذا بي أبلغ به فوق ما كنت أرجوه منه ويرقبه الكتاب مني في مثل
هذه المدّة اليسيرة .

ليس كتابي هذا طريقا في موضوعه أو نهج تأليفه في الجملة .

لكني قد احتزرت به من الوقوع في غالب ما راعيته مما يُبنى على كثرة المؤلفين . وسترى أن هذا الاحتراز عند التحقيق ليس يسيراً أو على جبل الذراع^(١) .

فقد تناول هذا الغرض من القدماء : الكسائي وأبو عبيدة والمازني وابن قتيبة وأبو حنيفة الدينوري وأبو هلال العسكري وابن الحنبلي الحلبي والجواليقي والحريري وشهاب الدين الخفاجي وغيرهم . وتناوله من المحدثين : شهاب الدين الألوسي ورشيد عطيه اللبناني وإبراهيم اليازجي وحسين فتوح ومحمد علي عبد الرحمن ومعروف الرصافي والأب جرجي البولسي وسليم الجندي وأسعد خليل داغر وإبراهيم المنذر ومصطفى الغلاييني وأحمد العوامري وغيرهم .

أما القدماء فقد وضعوا وألفوا لعصرهم ، فراعوا بذلك المغالط الجارية فيه . وهم في الحكم بالتصويب والتلحين متفقون تارة مختلفون أخرى . وأكثر ما يحمل نزاعهم على تباين جهات النظر والاعتبار . فمنهم من يشتد حتى لا يعتد بالرواية إلا عن العرب الأقحاح ، فكل ما عداها في زعمه ساقط مردول . وبقسو حتى لا يُعنى من اللغات بغير العالية ، فسواها عنده مطّرح متروك . وفي نحو من هذا تلتبس مذهب الكسائي وأبي هلال العسكري . وقد حذا حذوهم بعض الشيء الجواليقي والحريري . وهو إلى ذلك مذهب الأصمعي والمبرد والفراء .

(١) بقولون : هو على جبل ذراعك ، أي الأمر فيه إليك : يضرب في قرب المتناول ، وجبل الذراع عرق في اليد (من نهاية الأرب)

ومنهم من يسلس حتى يُسيخ كثيراً مما اتفق للأئمة الفحول . وعلى شرف من هذا تلقى مذهب الزمخشري وابن مالك والرضي . ومثلهم من يتسمح حتى يأخذ بأكثر المحكي من لغات العرب . وشبيه به مذهب ابن جني وأبي حيان . وقد نجا هذا النحو ابن الحنبلي الحلبي وشهاب الدين الخفاجي . لكن ابن جني قد فصل في الخصائص فقال : (فإما أن تقل إحداهما جداً ، أو تكثر الأخرى جداً . فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً) وقال : (إلا أن إنساناً لو استعملهما لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين) . ومعناه أن لغات العرب إذا تماثلت في جواز استعمالها والقياس عليها فهي تختلف عند الإيثار والترجيح . وكلامه فيه ظاهر كل الظهور . هذا ، واختلاف القدماء في كثير من المذاهب والأصول أفضى إلى تباین آرائهم في الأحكام والفروع . لكن الذي تلاقى عليه أقوال الأئمة ، أنه لا يستقيم الاحتجاج في تقرير حكم لفظي بغير أشعار الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، وبغير القرآن الكريم وبعض الحديث وأقوال الصحابة . أما الاستظهار بقول بشار وأضرابه من الشعراء الفحول ، فهو مقبول على جهة الاستئناس والتغليب ليس غير .

هذا هو مذهب الأكثرين ؛ قالوا إنما استشهد سيبويه والأخفش بشعر بشار اتقاءً لهجوه . وأخذوا على كثيرين من الأئمة لحنهم في ألفاظ غير يسيرة . وأشاروا في حواشي المصنفين إلى وهمهم ، ومخالفة ما جرت به أقلامهم لما نهوا عنه تقريراً ونصاً .

وأما المحدثون ففئتان : متقدمون لا يختلف القول فيهم عما قيل في أسلافهم ومتأخرون قد توافوا على نهج ينفر بالحكم والتقدير . ففيما ألقوه وبسطوه مجال للقول ومحل للنكير . فإذا عمدت إلى دراسة مصنفاتهم واستقراء ما أوعوه فيها فاتك الوقوف على ضابط حكمهم ومعول قولهم بالتصويب والتأخير . فهذا خطأ لأنه خطأ . وذاك صواب لأنه صواب . أما نهجهم في الحكم بالصحة والفساد ، فلا تكاد تقطع فيه بيقين أو ظن يميل إلى يقين . فالقوم لم يحفلوا به ولم يُعنوا بالكشف عنه . فقعوا من التصريح بالإيماء في أكثر ما اعترضهم من وجوهه . فمنهم من إذا عمد إلى التخطئة أغفل النصّ وعاف الدليل ، وتحكم على القياس بذوقه وعلى السماع بهواه ، واثمر بسوانح الفكر ونزوات الخاطر . كأن الأمر فيما تناولوه أظهر من أن يوئى له بشاهد ، وأسير من أن يحتج له بدليل .

ومنهم من أسره هوى المحاكاة فلسف وانقاد وتابع من اعتقد إمامته من المتأخرين في غير تبصر واختبار ، وجاراه فيما ذهب إليه في غير تأنٍ واحتياط . فأتى كلامهم وكأنهم ترافدوا عليه بخواطرهم ، وتواردوا فيه بأحكامهم . بل تواضعوه مواضعة في رفاء ووثام .

ومنهم من استضعف الكتاب واستصغروهم ، واعتزّ بعلمه وإحاطته ، فقطع بفساد أكثر ما جرت به أقلامهم ، وطاعت به ألسنتهم ، بلا تأمل أو نظر .

وإن أثرت المكاشفة والتصريح ، على ما يقتضيه نهج البحث العلمي ، فالحق - وإن أغضب بعضهم - أن نفرأ من تناول هذا الغرض قد هجم

عليه هجوماً ؛ فلم يتأد له بأداته ، ولا تلمسه من مظانه ، ولا ابتغاه من
مآتيه ومعالمه . فكلامه كلام مجازف معتسف ، فيه مواضع للنقد والنكير ،
ومجال للنظر لا يقطع فيه بعذر .

وجماع القول فيما يؤخذ على هؤلاء المتأخرين انصرافهم عن الفكرة
العلمية المرسومة والبحث الجدّي الخالص . وسترى أن الذي عبناه في
مؤلفاتهم قد أجراه من مقصدهم مجرى الضد ؛ فأدّاهم إلى أن يحجروا
على الكتاب الصحيح الظاهر ، وأن يستسيغوا منهم الوهم الواضح . وفي
ذلك ما فيه من تنفير الكتاب باللغة وصرْفهم عن أصولها ، من حيث
قصدوا إلى إغرائهم بها وإرهاف عزمهم على تحصيلها .

وقد أصارهم نهجهم إلى مجادلات لا ينكشف عنها يقين ، ومناظرات
لا يستشف بها حق . وفي كل ذلك كلام طويل لو بسطنا القول فيه
لما أقنعه سفر بجملته .

على أن كشفنا عن مغامر بعضهم لن يصرفنا عن طرائف المحققين .
فمنهم من ألّف فأجاد الإجادة كلها ، وأحكم التأليف إحكاماً يستنطقنا
بتقرير فضله . وهو قد أفصح عن نهجه في الحكم أيّما إفصاح ؛ لا يورد
القول إلاّ أسنده بالدليل ، ولا يدفع الحكم إلاّ استظهر عليه بنصوص
الاثبات .

وقد عرضنا في مواطن من كتابنا إلى الردّ على طائفة من هؤلاء
المؤلفين وتأيد نفر منهم ، فيما قاد البحث إليه وحملنا على تحقيقه . منهم
الشيخ إبراهيم اليازجي والشيخ إبراهيم المنذر والأستاذ أسعد خليل داغر

والشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ معروف الرصافي والأستاذ أحمد
العوامري . أمّا الشيخ إبراهيم اليازجي ، فهو - على إحاطته ورسومه
قدمه وتقصيه في التدقيق - يجازف حيناً في كثير من أقواله ؛ فيمنع
صحيحاً لا شبهة فيه لناظر ، على ما هو مبسوط من ذلك في مواد كثيرة
من الكتاب . تراه يمنع أساق كساق وألام كلام ، وكلاهما
منصوص عليه . ولعلّه قد أخذ بالأشهر إشاراً له . لكن اعتماده عليه لا
يجيز له بوجه من الوجوه أن يمنع من سواه ، ولم يُنصَّ على أنه لغة
ردئية أو متروكة أو ساقطة أو مرذولة . وهو لو احتاط بالتنبيه على
خطئه لتوجه له بعض العذر ، وأسقط عنه إلزام خصمه في تقرير جواز
ما منع منه حملاً على الخطأ .

هذا ، والشيخ وقد عوّل ها هنا على أشهر اللغتين ، لم ينهج هذا
النهج في جملة ما ذهب إليه أو كثرته . تراه يقطع بجواز قول القائل
(المائتين رجلاً) باثبات (أل) ونصب (رجل) على التمييز .
والحققون على تعريف مميز المائة وإضافتها إليه . فما باله لم يمنع منه والمنع
أخرى به ؟ . فهو لم يطرد كما ترى على تمت واحد في تقرير أحكامه ، ولم
ينتج منهجاً فرداً يلاحظه ويراعيه . لكن أقواله فيما عدا ذلك سديدة
غزيرة المادة ، واضحة ، قريبة المنال في الجملة . وهو قد نبّه الكتاب على
عثرات جمّة . وأصبحت رسائله منجماً يروده كثير من المؤلفين في هذا
الباب . وأكثرهم لا يوصي إلى روده بكثير أو قليل .
وأما الشيخ إبراهيم المنذر ، فقد ألف كتاباً أسماه (المنذر) .

وهو كتاب لم تحكم أداته ، ولم يعمد فيه إلى إحاطة أو تقصٍ أو تدقيق فهو مأتيٌّ في كثير من موادّه ، مدفوع في أكثر مذاهبه ، مدخول في غالب حججه . وقد تعقبه فيه الأستاذ مصطفى الغلاييني بما يقنع المحقق على الجملة ، ويقع من نفسه موقع اليقين كما ستراه .

وأما الأستاذ أسعد خليل داغر مؤلف (تذكرة الكاتب) ، فكتابه في الجملة جامع ، جمُّ الفوائد ، واضح التعبير . لكن حرصه على تكثير موادّه صرفه عن الاستدلال والاستنبات . فوقع فيما لا يؤمل أن يقع فيه مما أشرنا إلى بعضه فيما ساقنا البحث إليه . وهو قد اقتبس طرفاً مما ذكره الشيخ إبراهيم اليازجي ، وجاراه فيه مجارة لا ينبغي أن تكون سبيل العلماء في البحث والتحقيق ، مهما استقر في نفس الأستاذ من إمامة الشيخ وبسطة علمه .

وقد ضيق إلى ذلك نطاق المجاز تضييقاً عاب به الكلام الواضح السديد ، وأخذ في دفعه إلى طرف من نصوص المعاجم دون سائرهما ، وعوّل في كثير من ذلك على ظاهر النص دون تمحيص ؛ مستغنياً به عن استقراء كتب اللغة ومصنفات القوم ، على ما هو مذکور من ذلك في طائفة من مواد الكتاب .

وأما الشيخ مصطفى الغلاييني ، فمؤلفه (نظرات في اللغة والأدب) وهو قد تبّع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر . وكتابه هذا ، على صغر حجمه وقلة موادّه ، محكم الوضع ، ناهض الحجة ، مبسوط العبارة ، قريب المثال . وقد شايعناه بالنظر والتحقيق في كثير مما انتهى إليه . ونازعناه

فما تلاقت الأدلة على خلافه . وأكثر ما يُردُّ اختلافنا إلى تشعب السبل
المسلوكة إلى الحكم . وسنفصل لك ذلك ونبسط أطرافه حين ننصرف
إلى بيان نهج الكتاب .

وأما الأستاذ الشاعر معروف الرصافي ، فمؤلفه (دفع الهجينة في
ارتضاع الأكنة) . وقد وضعه للكشف عما حرّفه الترك من معاني
الكلم العربية وألفاظها وأوجه استعمالها . وهو كتاب جامع ، جزيل الفائدة .
قد عرضنا لبعض مواده ، بالتأييد أو التنفيد ، على ما انتهى إليه نظرنا .
وأما الأستاذ العوامري ، فله في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي فصول
نبه فيها على بعض ماشاع على ألسنة الكتاب من الأوهام . وفصوله هذه
مشبعة بالبحث في الجملة . لكنه قد عوّّل في طرف مما بسط القول فيه
على ظاهر النص ولم يتناول إلى ما وراءه كما أوضحناه .

هذا ما رأينا أن نمد به للقارئ لنتهي منه إلى تقرير نهج الكتاب
وليس تمثيلنا على جهة الطعن بمن ذكر ؛ وأكثرهم شيوخ قد أفدنا من
علمهم الحظ الوافر ، وحملنا من تحقيقهم ما استظهرنا به على ما اعترضنا في
التماس هذا القصد . لكنه مؤدى النهج العلمي الذي اعتمدناه ، ووطننا
النفس على الماضي فيه . فنحن نعتذر أوّل الأمر مما يستاقنا إليه ويريدنا
على انتحائه . فعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من بحثنا وبالله العون .

نهج الكتاب

أشرنا في التوطئة إلى اختلاف الأقدمين فيما عوّلوا عليه ضابطاً للتخاطبة والتصويب ، وحدّا يفصل به صحيح الكلام من فاسده . وقلنا إن كثرة المحدثين لم تُعَنّ بالكشف عما آثرت سلوكه من السبل في تقرير الحكم على الكلام من هذه الجهة . فرأينا أن نخرج من اللبس إلى اليقين ، ونعرب عما اخترناه طريقاً للحكم بالجواز والامتناع ، ندرجاً من معرفة الأصول إلى الوقوف على ما بُني عليها من الأحكام والفروع نظراً وتحقيقاً .

وليس ينكر أن يكون هذا نهج البحث العلمي الصحيح . فإذا بدا قول لمعارض فيما عرضنا له من قضايا الكتاب ، فإنما ينبغي أن يشير إلى محل اعتراضه وجهة نظره ، أيعارضنا فيما اتخذناه مقدمة أم فيما انتهينا إليه منها ؟ أو ينازعنا فيما ندّعيه أصلاً أم فيما جعلناه له نتيجة وحكماً ؟ . فعلى هذا ونحوه يكون مساق الاعتراض ومتصرف النقد . وبهذا ونظيره يجري الكلام في وضوح لا تلابسه شبهة ولا يعتريه اختلاط . وعلى شرف منه تقول : قد صرّح المحض عن الزُّبْد ^(١) فلا يتجه فيه للمنصف المتدبر غير طريق واحدة ، لا محرف له عنها ولا سبيل إلّا إليها . يقول المناظرون : المعارضة إبطال السائل ما ادّعاه المعلن واستدلاله عليه بإثبات نقيض المدعى أو ما يساوي نقيضه أو ما هو أخص من

(١) يقولون : صرّح المحض عن الزُّبْد ، يضرب للأمر إذا انكشف وتبين

(نهاية الأرب)

نقيضه . ويفصلون : المعارضة إما في المقدمة إذا كان فيها محل النزاع ،
وإما في الحكم إذا كان فيه وجهة الخلاف . فإذا جرى المعارض على
هذا واستنّ بهذه السنة ، تهيأ لنا سبيل الإجابة في الرد والتسليم ،
وتلقينا كلامه بالبشر والإيناس .

وإن فارق هذا الموضع فقد ذهب طويلاً وعدم معقولا^(٢) ؛ إذا تكثّر من
الغو واستظهر بالحشو وتطاول إلى ما لا ينبغي له فسقط الاعتماد بما يورده
وكان ذلك آية على عجزه وإيذانا منه بتجامله .

فالذي اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها ما قدم عهده منها ،
كالصحيح والقاموس والأساس ومقدمة الأدب واللسان والتاج ومفردات
الراغب والنهاية والمزهر والكشاف وأشباهاها ، مع ملاحظة ما اشتهر من
أخطائها ووثب عليه من تصحيقاتها . ولم نخفل بما صنفه المتأخرون كمحيط
المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها . وليس تعويلنا
وصدوفنا إلا لأمر راعيناه بالنظر والتحقيق . فما ألف من المعاجم حديثاً
قد أحسن تنسيقه وتحريره ، وأبرز مضمونه وأوضح تعبيره ، لكنه قد
تخلف عنه الإحكام وفاته الضبط ، ولم يبلغ مبلغ الكتب القديمة فيما
أوتي فيه واضعوه من الحذق وبعد النظر وبسطة العلم . ومن مارس البحث
والتنقير في جوانب هذه المطولات الحديثة أيقن سداد ما اعتمدناه ، وذكر
معنا ما قاله دعبل بن علي الخزاعي :

جئنا به يشفع في حاجة فاحتاج في الإذن إلى شافع

(٢) يقولون : ذهبت طويلاً وعدمت معقولا ، يضرب للطويل بلا طائل (من

نهاية الأرب)

فإذا تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمهيص . فآثرنا الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره ، إلا أن يُنصَّ على أنه منكر أو رديء أو مذموم أو مهمل . قال ابن درستويه في شرح الفصيح ^(١) : (وليس كل ماترك الفصحاء استعماله بخطأ . فقد يترك استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر ، أو لعلة غير ذلك) . وهو سوى ما نص على أنه متروك قطعاً . فنأخذ بالجائز الذي لم يناهز حد الكثرة والشهرة فقد أخطأ الكثير المشهور لكنه لم يخطئ الصحيح على كل حال . وليس يُحمل الكتاب على تخيير أجود اللغتين في سائر ما يفتق لهم من صنوف الكتابة ؛ إلا أن تكون إحدهما ضعيفة أو نادرة نصاً وتحقيقاً . واستثنائنا هذا استثناء تمكّن واحتياط ليس غير . لأن قولنا — أجود اللغتين — قاضٍ بجودة كل منهما ، نافٍ نسبة الضعف والندرة إلى إحدهما في الأصل .

واعتماد العلماء في كل ذلك ، أن من حفظ حجة على من لم يحفظ . فلا يمكن التعويل في المنع على نقل من نقول المعاجم . إذ لا بد من الوقوف على سائر النصوص التي تصل إليها يد الباحث ليتهاً الفصل والقطع . ومن هنا مست الحاجة إلى وضع معجم إذا جمع أوعى ، وإذا استرشد بحض النصح فأغنى .

وسترى أن استغناء بعض المحققين ببعض المراجع من كثرتها قد أداهم إلى المجازفة في كثير من أقوالهم ، وأصارهم إلى كلام لا يثبت على النقد على ما هو مشروح فيما يمر بك من قضايا الكتاب .

والذي أقررنا من مذاهب النحاة ما روته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم .
ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الاصل ؛ فهذا يكون إلى جانب
ذلك في الصحة والجواز ، ولو لم يمثله في الجودة والقوة .

ولم نغادر هذا الحد البتة ؛ فالقول قبل النظر بسائر الأوجه
المدرجة في أكثر المسائل ، مَنَعِيٌّ على صاحبه من حيث كان مجلبةً
للالتهاس والاضطراب أول الأمر . وقد يسبق إلى التعلق بذلك كثيرون .
قال ابن السراج في الأصول^(١) : (وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ
بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه .
وإنما يركن إلى هذا ضَعْفَةُ أهل النحو ومن لا حجة معه . وتأويل هذا
وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعْفَةُ أصحاب الحديث وأتباع القصاص
في الفقه) .

وقد أشرنا في التوطئة إلى ما تلاقت عليه كثرة الأئمة فيما يجعل من
الكلام حجة للاستشهاد عند الحكم . ولم نخرج على هذه السنة فيما
قررناه في كتابنا . فلا يَظُنُّ ظان أن كل ما بسطناه من أقوال الأئمة
والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتجاج . فقد سقنا أكثره ،
ككلام ابن جني والحريري و ٥٠٠ ، على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل
بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل ؛ تذرِّعاً بذلك إلى تقرير الحكم ، وإرادة
تمكين البحث في نفس القارئ .

هذا ، وقد أخذنا فوق ذلك بمذهب السيد البطاويوسي القائم على

(١) من المزهج ٤١ ص ١٣٩

التغليب . فهو يستشهد مثلاً على صحة إضافة (آل) إلى الضمير
بقول المتنبي :

والله يسعد كل يوم جده ويزيد من أعدائه في آله
وليس استشهاد هذا على أن أبا الطيب ممن يحتج بشعره في اللغة .
بل على أن سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفنيده ونقده ، وهم
قد تعقبوه وترقبوه وتسقطوه ، فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق ،
ذلك دليل على صحته . قال : (ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا
البيت) . وستري أن الحكم بالتغليب كثيراً ما يحتاج إليه في هذا
الباب . لأن كتب اللغة قد ألّفها أفراد بذلوا الطاقة واستنفدوا الجهد ،
لكن طاقة الفرد إلى حد وجهده إلى مدى . فكلهم قد غادر في مؤلفه
أشياء كثيرة ، ونواحي في حاجة إلى بسط وتفصيل ؛ من شرح وتحرير
واستدراك وكشف عما يضطرب من الفصول والمواد . فإذا أرجأت
الحكم مستمراً إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة ، فاتك انقطع في
مواطن كثيرة ، وعانيت في التقصي مشقة كبيرة .

...

ونحن قد بنينا الحكم فيما عرضنا له من التحقيق على سماع أو قياس
وتقصّد بالسماع ما كان محكياً عن العرب وعمن يحتج بعربيته وما حمل على
ذلك . وبالقياس ما أطبقت أقوال كثرة الأئمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة
أو صياًغته على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب وحمل بعضه على
بعض . فقد أبينا (احتار) حين لم يسندها سماع ولم يدعمها قياس .

وأثبتها الشيخ مصطفى الغلاييني لأنها عنده على قياس . والقياس على حدّه محض اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوع ؛ فكما ذاع على ألسنة الكتاب لفظ واتفق له في العربية نظير فهو على قياس صحيح . وإذا فلا بأس من إقراره والأخذ به . قال في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) : (وهل يقال اقتبل واقتهم واخشي واحتمار بمعنى قبل وفهم وخشي وحرار ؟ . أقول قد اشتهرت هذه الالفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانها على القياس الصحيح) . وهذا بيننا محل النزاع وأُسّ الخلاف . فللقياس عندنا وجهان . قياس منقول قد قالت به الأئمة لأطرادٍ أو غلبةٍ مالوا بها إلى الاطراد . وقياس اجتهادي وهو ما يرى أنه لا بأس من الأخذ به ولو لم يتقل حاجة إليه في التعبير أو التسهيل ، تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول . فالأستاذ لا يخالفنا في أن قياسه ليس من الباب الأول . وهو إلى ذلك غريب في الباب الثاني . إذ لا تدعمه حاجة في التعبير أو التسهيل أول الأمر ، ولا تسنده غلبة أو اشتهار ولو آنسه طرف من الشيوع وموقع من القبول . وقياسه ولو حمل على هذا لم ينته فيه الخلاف عند هذا الحد . فالأستاذ لا ينتوي به الطرد والتعميم كما يخطر بالبال أوّل وهلة . إذاً لتوجه له بعض العذر . بل يقصر الكلام على تصحيح ما اتفق للكتاب مما جاء على هذه الصيغة . وهو يروم بالقياس معناه لغة لا مفهومه عرفاً واصطلاحاً . وقد يكون تحرير قوله لو آثر التصريح ، أن لا بأس بما قاله الكتاب لأنهم قد أشاعوه وأذاعوه ، وتذوقوه وأساغوه . وهو من الشيخ كما ترى غريب . ونحن نود أن يترك القياس الثاني وما مثله من ضروب التوسع التي

توجيها حاجة التعبير أو التسهيل ، إلى مجمع يضم علماء اللغة من الشرق العربي ليرى رأيه في ذلك جميعاً ، ويصرف أحكامه ويختط حدوده في حساب معلوم . وله أن يقنع مثلاً في إجراء القياس بطرف من الشهرة بغية التسهيل . وقد جرينا على هذا في كتابنا . فكل ما ألحقناه بالقياس الثاني وما ماثله فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير . وعلى ذلك ما أقررناه من الالفاظ عن طريق الوضع بالاشتقاق الصحيح .

وفي يقيننا أن تعليق الحكم بالقياس على الذوق والشيوع الطارئ وإغفال أسبابه الأولى ، عبثٌ باللغة ، وإشاعة للخلل في أقيستها المعروفة ، وتصرفٌ في حدودها تصرفاً غير محمود ولا مأمون . ولو جرينا على ما استنّه الأستاذ واقتاس به من تأول الوجوه لكل ما شاع على ألسنة الكتاب وظفر له بالنظير لغداً كثير من سبط العامية صحيحاً لا غبار عليه . وهو ما لا يعقل إقراره بحال من الاحوال .

نحن لا نمنع من الوضع والتوليد والاشتقاق والقياس والتجوز والافتباس . ففيها عناصر الحياة والنماء وبذور الاتساع والثراء في سائر اللغات . ولكننا نعلق المضي في كل ذلك على اعتماد أصول مرسومة يراعيها الكتاب ويقفونها . فهذا الأستاذ عبد الله العلايلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) ، على ما انتهجه في تمحيصه واستقراءه من التحلل والتوسع ، قد اتخذ لخطته أقيسة وحدوداً بسط القول فيها وفصله تفصيلاً . بل هذا الأستاذ الشيخ ظاهر خير الله الشويري ، على كلفه برّد أحكام اللغة كثرتها إلى القياس ، على ما اعتمده في كتابه

(اللمع النواجم) ورسائله (المفعلة وجيد والمنهاج السوي) قد اقتبس بهذا ولم يتنكب عنه . وهو أعلق من الاستاذ الغلاييني بالمذهب المذكور وأمضى منه استقراءً لوجوهه وكشفاً عن أصوله .

ذلك ، وأجرى من الشيخ ، الغلاييني وأذهب في الإباحة والإرسال الأستاذ عبد القادر المغربي ، على ما انتحاه في إقرار الكلمات غير القاموسية^(١) دخيلة أو معربة أو عامية . وينزع إلى نحو من هذا الأستاذ جبر ضومط في تعلقه بالشائع الجاري من الالفاظ ولو لم يرد إلى أصل ثابت . فإذا كان البحث العلمي يقف مما حدث به موازين اللغة وأقيستها على أنه في حاجة إلى دراسة وتمحيص ، فنحن لا ندفع ذلك ولا نغافه ، بل ندعو إليه ونغري به ونرهب عزائم المحققين على المضي فيه ، على أن يوضع الكلام وضعاً صحيح التحديد والشمول ؟! .

فإننا نمنح هذا الإرسال والإطلاق من حيث كنا أداة للتعمية والإلباس ، وذريعة لتمكن القلق وظهور الانتقاص . ونحن نود أن يعاد النظر في مذهب الشاطبي في وجوه قياسية الاشتقاق ، وفي مذهب ابن السيد البطليوسي في الأعراض عن الشذوذ ما وجد له وجهه من القياس ، وفي مقالة المازني في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم^(٢) ، ومقالة ابن جني في أن مسألة من القياس أنبل وأنبه من

(١) على ما أسماها به .

(٢) اخذ المازني بهذا لما روي عن ربيعة وأبيه من أنها كنا يرتجلان ألفاظاً لم يسجماها ولا سُبِقا إليها . (المزهر ج ١ ، ص ٧١)

كتاب عند غيوان الناس ، وفيما اعتمده بعض الأئمة في قياسية بعض
أبواب الثلاثي لازمة ومتعدية ^(١) وطرده القياس في كثير من جموع
التكسير ^(٢) والمصادر الثلاثية ^(٣) وطرف من الصفات ؛ فإن ما في
اللغة من اضطراب في السماع ^(٤) وتقصير في القياس ، وتجايف طارئ

(١) قال ابن دستوريه في شرح الفصيح : (كل ما كان ماضيه على فعلت
بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق ، فإنه يجوز في
مستقبله بفعل بضم العين وبفعل بكسرها كضرب يضرب وشكر بشكر وليس
أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف .
(المزهج ج ١ ، ص ١٢٥)

(٢) في قياسية كثير من جموع التكسير مجال للنظر . فأول ما يعترض
الباحث تراكب المفردات وتلاقيها على صيغة جمعية واحدة . وهو ما أشار إليه ابن
جني حين قال في (سر الصناعة) : (وهذا اختلاف بين العلماء في أحد الجموع سائر
عنهم ، مطرد منه مذاهمهم . وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن أمثال جمع التكسير
تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك . ألا ترى أنك إذا
سمعت زيدون وعمرون ومحمدون لم يعترضك شك في الواحد من هذه الأسماء ؟ وهذا
يدل على أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيون ، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها
لإرادة الإيضاح والبيان مؤثرون . وأنهم يجمع التكسير غير حافلين ولصحة
واحدة غير مراعين) لكن ما لا بدرك كله لا يترك جيله . فإن البحث
والتدقيق كفيلا بالكشف عن كثير من دخائل هذه الجموع والاهتداء فيها إلى
أقبيسة غالبية قد تنقاضا في طردها شيئا من التحلل .

(٣) قد أقر بجمع اللغة العربية الملكي بمصر من ذلك ، مصدر فعالة للحرفة
وفعال للمرض ، وفعال وفعل للصوت ، وفعلان للتقلب والاضطراب .

(٤) ليس أدل على ذلك من تنافض نصوص المعاجم وتنافر نقول الأسفار
وتدابر صواباتها . ودع عنك فوق ذلك ما روي عن أمثال حماد الراوية وخلف -

في التأدية ، وتختلف عارض في التعبير ، ذلك على ما قبض لها من ثراء
المادة ولدونة المعدن وتلاقي الاصول وتلاصيحها وتساق المباني وتوافيقها ،
باعث على النظر والاجتهاد ، قاض بمعالجة أصولها معالجة تبرز بها ميزاتها
وخصائصها ، ويبدو على ضوءها فيض حيويتها ووفور تدفقها كما اتفق
لأخواتها من سائر اللغات المرتقية المتصرفة ^(١) .

* * *

- الأحمر معلم الأصمعي فيما اصطنعه من الأشعار ، وما حدثنا به صاحب الأغاني عن
أشباه الزبدي في ارتجال الأقوال ونسبتها إلى العرب قصد الاحتجاج ، وما قيل عن
النضر بن شميل في نقده الرواة وتعقبه لهم ، إلى غير ذلك مما يشهد بما ذهبنا إليه .
(١) قال الأستاذ جرجي زيدان في كتابه (فلسفة اللغات) : (قسم علماء
المقابلة اللغوية في هذا العصر اللغات باعتبار تدرجها التهديبي إلى مرتقية وغير مرتقية .
وهذه الأخيرة تتضمن أدنى اللغات بياناً وأبسطها ألفاظاً كالزنجية وهندية أميركا
والشمالية الشرقية الآسيوية والحامية الصينية . ومن أهم صفاتها أن ألفاظها أحادية
المقطع لا فرق فيها بين الاسم والفعل والحرف . واللفظة الواحدة تكون اسماً أو فعلاً
أو نعتاً بإضافة ألفاظ أخرى ذات معانٍ مستقلة .

وأما المرتقية فتمتاز بسعة نطاقها ومنها لغات العالم المنمندن . وتنقسم باعتبار
قابليتها للتصرف والاشتقاق إلى متصرفة وغير متصرفة . وهذه الأخيرة تشمل
اللغات الطورانية على فروعها والمنغولية والتنفسية والأوغرانية . ومن أهم صفاتها أنها
مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل التغيير في بنائها مطلقاً . وان الاشتقاق يقوم فيها
بإلحاق أدوات لا معنى لها في نفسها إلى آخر تلك الأصول . مثال ذلك في التركية
(ياز) الأصل الدال على الكتابة ، فيضعون منه فعلاً ماضياً بإلحاق (دي) في
آخره فيقولون (يازدي) ، وفي الماضي السابق يقولون (يازديدي) أي كان قد
كتب ، وفي الجمع الإسنادي يقولون (يازديدبلر) أي كانوا قد كتبوا ، وهكذا
بحيث تبلغ هذه الواحق العشرة عدداً مع بقاء الأصل على بنائه) .

يقولون : إن توسيع مادة اللغة وتكثير مفرداتها وضعاً بالاشتقاق والتعريب والقياس والتوليد من شأن الكتاب لا من شأن المجامع .
الحكم في ذلك كالحكم في إغزار أساليب التعبير فيها ما اتسع له نهجها بالنقل والمحاكاة والاقتراس . فعلى المجمع أن يصقل ويثبت ما أشاعه الكتاب وجرت ألسنتهم به . فلا يفرض اللفظ عليهم فرضاً ولا يوجبه إيجاباً . وهو ما سار به العرف واضحاً في لغات الغرب ، خلافاً لما اعتمدناه فيما سبق من الكلام قبل وقولهم هذا وجيه جدير بالنظر والاعتبار . فأولى الناس بوضع الكلام من سبق إلى فكره مدلوله ، وأهيج بالحاجة تدفعه إلى التعبير عنه وتحريك اللسان بما تمثل منه في خاطره . هذا وجه مطلبه طبيعةً واستقراءً ، على حكم نشأة اللغات وتكاملها منذ العصور الأولى . ويؤيد ذلك ويشهد به ما تقرر في العلم عن صلة اللغة بالفكر . قال ب . ف . توما في كتابه (دروس الفلسفة) :
(بوسعنا أن نلاحظ قبل كل شيء أن ثراء مادة اللغة وفقرها يقابلان ثراءً وفقرًا في الفكر عامة . فليس لكثير من القرويين الأميين مما يتكلمون به فوق ثلثائة كلمة ، وهي تكفيهم . ومعجم (لاريف وفلوري) الصغير على تضمينه ثلاثة وسبعين ألف كلمة لا يكاد يغني بحال .)

لكن الحال التي تعانیه لغتنا لا تعانیه لغة من لغات الغرب . فإن ما تواتر عليها من الإهمال والإغفال على توالي العصور ، جعل الكاتب بها في غرض من أغراض العصر يقصر عن المضي في التعبير عما يلوح له ، إذا قصد البيان والإحكام ، دون أن يستظهر باللغة العامية

والمصطلحات الأجنبية استظهاراً كبيراً . فقد بدت لغة لا تلابي حاجة النفس والفكر فيما يستدق من المعنيات ويستجد من المشاعر ، ولا تتدفق تدفق الحياة ولا تتجدد تجدد عناصرها ومقوماتها ، بل لا تستجيب لأغراضها ومرافقها إلا على تسمّح وإغضاء . فكأنّها قد طويت من الزمان دهرأ ثم قضى الله بنشرها فأعيدت إليه . فلا ينكر على هذا تعذر الأخذ بقياس ما يجري في غيرها . وليس كتابها اليوم عامة ، في حذقهم لأصولها وتذوقهم لخصائصها وتقصيهم لدقائقها ودخائلها ، كأشباههم من كتاب الغرب ، في إحاطتهم بأصول لغاتهم واستقراءهم لنظم تأليفها ووجوه تصريفها دراسةً وتذوقاً . فليس بدعاً أن يرجأ قيامهم بما اشترطنا وكنهه إلى المجمع ، فيما تقدم ، إلى آونة أخرى يقتربون فيها من لغتهم بالتلطف لها والتوفّر على دراستها ، وتقرب هي من نفوسهم بتوطئة سبلها وتذليل مشكلاتها ، بل بتدارك ما فاتها من مسaire وجوه التعبير .

فيزول إذ ذاك المانع من الجري على عرف اللغات ويعود الممنوع .

وعلى المجمع والكتاب معاً تقصير أمد الانتقال وتعجيل أجل الارتداد إلى مألوف اللغات . وهو يتم بتولي المجمع أمر التوطئة والتذليل المذكورين وقيام الكتاب بالتلطف والتوفّر المشروطين . ذلك في تعلق وانصراف وعلى جد واعتقاد . وأحرر بحكومات الشرق العربي أن تمضي في تحقيق هذا المشروع الجليل وأن تجتمع على الاشتراك فيه جملة على تعهد وعناية . فهو عمل يكبر على طاقة الأفراد بل جهد حكومة من الحكومات ، ولا بد فيه من تعاون أهل اللغة في السعي والإيفاق جميعاً .

ولو قنعنا بغير ذلك والكتاب من لغتهم على ما ترى من البعد
والغربة وهي منهم على ما ترى من النبوء والنشوز ، لخرجت لنا على
أيديهم لغة مستحدثة لا تمت إلى أصل ولا تتصل بأرومة .

ذلك ، وإذ امضت حكومات الشرق العربي في ابتغاء هذا القصد في مواضعه
وائتار ، فعلى وزارات معارفها أن تقوم بأوفي حظ من هذه الخدمة في مدارسها .
ففي مناهج تعليم اللغة وأساليب دراسة نصوصها ، بل في طريقة تدريب
الطلاب على استقراء قواعدها وخصائصها والتماس نظم تأليفها ، وفيما
ينبغي أن يؤخذوا بحفظه واستظهاره من أصولها وما يختار لهم أطراحه
من تعريفاتها ، وفيما يستحسن أن يتداولوه من مؤلفاتها ومعاجمها وما
يوثر أن يلحوا به من كل فرع من فروعها ، بل في وجوه إشاعتها
والتلطف لها وحمل الطلاب على محاولة النطق بها كلما اتسعت لهم هذه
المحاولة ، فضلاً عن برامج تدريسها في السنوات الابتدائية والثانوية ؛ في
كل ذلك مجال للمعالجة والمعاونة رحيب ، ومتسع للتشويق والإصلاح
رغيب . وقد نعرض لهذا البحث في مدة قريبة فنبسط القول فيه
ونحاول أن نوفيه حقه من الدراسة ، وحاجته من التوفر والتحقيق .

وإذا كان الحال على هذا في ردّ تهيئة عناصر النتاج اللغوي إلى
المجمع فالضرورة تقدر بقدرها . إذ ليس للمجمع أن يستقل في هذه
الفترة بوضع الألفاظ كما فعل مجمع اللغة العربية الملكي في التماس بعض
مسمياته . ففي لغة الكتاب طائفة من المصطلحات عربية في الوضع
والاشتقاق ، فأقرارها أولى من نحت جديد وصياغة مرتجلة . وكلما

اتفق لفظ شائع جارٍ على ألسنة الكتاب وهو لا يأباه قياس العرب جملة
فالعَدول عنه إلى سواه تمحل لا وجه له ؛ إلا أن يكون ذلك طرداً
لقياس موضوع خُرِجت عليه مشتقاته . فسيرُ الجمال في الكلمة أن
تذكر باستعمالها وجوه نشأتها وترجمة حالها . وهو ميسور كل اليسر لو
عمدت إلى الكلام الدارج ، المؤلف والمصقول ، المنطلق بحكم
الحاجة ومقتضيات التعبير على السنة الطبيعية .

ولا تنتهي مهمة الجامع بانتهاء الفترة المذكورة . فالجامع اللغويّ
لا بد منها للغة في مثل هذا العصر ، بغية التوفيق بين أصولها وما
تقتضيه من الاستمرار والاطراد ، وبين الشعور بمختلف دلالاته ومساريه
وما يقوم عليه من التجدد والتدفق والحركة ؛ من حيث كانت اللغة أداة
لتعبير عن الشعور ، وعينية لرموزه وشاراته وحروفه . قال الأستاذ إسحق
موسى الحسيني : (تقرر في أذهان الناس أن اللغة ليست الفاظاً مرصوفة .
وانما هي علوم وآداب وعواطف مصوغة في ألفاظ) . وقال الأستاذ هاميلتون ^(١) :
(لا بد لرقينا الفكري من رمزٍ يثبت به . فالرمز يُقرّ كل خطوة من
خطى تقدمنا ويوسع لنا فيه منطلقاً جديداً لمراحل جديدة . إن جيشاً
يستطيع الظهور على بلد من البلدان . لكن ظهوره لا يعدّ فتحاً وتملكاً
قبل أن ينشئ فيها الحصون . فالكلمات من هنا حصون الأفكار .)
فالجمع يشرف على تمكين الصلة وضمات التأليف بين طبيعة هذين
العنصرين (الشعور وأداة التعبير عنه) ، ويراعي قيام اللغة بأداء رسالتها

كأحسن ما يكون الأداء . ومن هنا تغلو خدمته للثقافة والمدنية . فعلى هذا ونحوه يتهياً للغة الحُصْب والإفراع والثراء ويتأتى لها مسامرة نظم النشو والارتقاء على ما توجبه من الاتساع والتكامل في غير نبوء عن أصولها الأولى وترائها الماثور .

. . .

ولنعد إلى ما كنا بسبيله من تقرير أسباب الحكم على الكلام . فإن من المحققين من يعاف الأخذ ببعض القياس السائر المنقول حتى يؤنس سماع عن العرب ، وهو غريب . قال ابن جني في الخصائص : (كأن يسمع سامع ضوء ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه يصول وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن ينوقف إلى أن يسمعه . لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتجيه الاعتماد ، ولكن القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجموع والتكثير والتصاغير (٠٠) وهوؤلاء فيما مرّ بيته ملزمة لا سيما ونحن أحوج ما نكون إلى تثبيت أكثر المباني على دعائم القياس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . ومن المحققين من يتعلق بظاهر النص ، المدرج في المعاجم على اختصار وتجريد . وظهور دلالات الكلم مرهون بالوقوف على قرائنه المتعددة ، وأوضاعه المختلفة ، ومواقعه المتباينة في التركيب والاستعمال . وهذا يؤدّيك إلى البحث عن أوجه تصريف الكلم في متنوع النصوص

المنقولة ، وحدود دلالاته في سائر الموضوعات المطروقة . وهو يؤدبك
أيضاً إلى التماس وجوه التقلبات التي تلحق به على مرّ الزمن وصور
تجدد مراميه وانحرافها عن أصلها الأول . وأنت قد تنكر هذا التجدد
والانحراف أول الأمر لو اتفقا لك مجردين وتسيغهما بالإيناس لو ظفرت
بهما في وضع من التركيب تستشف بقرائنه وجه الانحدار إليهما .
وقد عمدنا إلى إقرار طائفة من الألفاظ على هذا الاعتبار .

قال ابن فارس في المجمل ^(١) : (اشتبه علي اشتقاق قولهم لا أبالي
به غاية الاشتباه . غير أنني قرأت في شعر ليلى الاخيلية :

تَبَالَى رَوَايَاهُمْ هَبَالَةً ^(٢) بعد ما وردن وحول الماء بالجلم يرتقي
وقالوا في تفسير التبالي : المبادرة بالاستقاء ، يقال تبالي القوم إذا
تبادروا الماء فاستتوه وذلك عند قلة الماء . وقال بعضهم تبالي القوم :
وذلك إذا قل الماء ونزح ، استقى هذا شيئاً وينظر الآخر حتى يجم
الماء فيستقي . فإن كان هذا هكذا فلعل قولهم لا أبالي به أي لا أبادر
إلى اقتنائه والانتظار به بل أنبذه ولا أعتدّ به) . وانظر إلى ما قاله
الغويون في (عثر) . فإن أكثرهم على أفراد - العثر والعثور - بمعنى
الاطلاع من - العثار - بمعنى الكبو . وقد حكاه ابن قتيبة في
(أدب الكاتب) فيما يختلف مصدره باختلاف معناه ، وأشار إلى ذلك
مختصر العين . لكن صاحب المفردات قد أبى هذا الأفراد والتفريق ،
وجعل ما كان من الفعل بمعنى الاطلاع تجوزاً مما جاء بمعنى السقوط .

(١) الزهر ج ١ ، ص ٢٠٥ (٢) إسم ناقدة

قال : (عثر الرجل يعثر عشاراً وعتوراً إذا سقط ، ويتجاوز به فيمن
يطلع على أمر من غير طلبه يقال عثر على كذا ؛ قال أعثرنا
(الآية) ^(١) أي وقفناهم عليهم من غير أن طلبوا ، قال فإن عثر على
أنهما استحقا ، (الآية) ^(٢) . فقد ترى إلى انحراف المعنى إذا صحت هذه
الأقوال وفي اللغة من ذلك ما لا يحصىه عد .

وأنت لو تدبرت معاني الكلم في لغة من اللغات ألفتها في تبدل
وتجدد وتدرج على توالي الاستعمال كما تقتضيه سنة التعبير الطبيعية .
ولنضرب لذلك مثلاً قريباً . فقد جاء في (فروق حقي) : (تعال :
بفتح اللام من الخاص الذي صار عاماً . وأصله أن يقول من كان في
مكان عال لمن هو أسفل منه ثم كثر واتسع فيه حتى عم . كذا في
الكشاف) وجاء فيه أيضاً : (تعالوا : بفتح اللام أصله تعالوا ، لانه
من العلو . فأبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة فصار تعاليوا ، فقلبت الياء
ألفاً فاجتمع الساكنان فحذفت الألف . وهو وإن كان لطلب المجيء
إلى علو لكنه صار أعم من ذلك في الاستعمال . ذكره الكرماني) .
فجمود المعنى في اللفظ هذا الجمود الذي علق به كثير من المحدثين مخالف
لجوهر اللغة وطبيعة رسالتها وسنة ارتقائها وكنه التعبير بها . ولو كانت
تؤلف عندنا المعاجم السنوية الدورية ، على مثال ما يؤلف عند الغرب
إحكاماً وإتقاناً ، لأنت هذا التجدد والتنقل ، ولمست بمعارضة
نصوصها بين سنة وأخرى ترجمة لكل كلمة حافلة تظهرك على قصة حالها .

(١) وكذلك أعثرنا عليهم « الكهف » . (٢) « المائدة » .

بل لحظت أنهم كما ألفوا انحرافاً وتجدداً استقروا وشاعا تدرجوا منها الى آخرين . وأنت لو لم تطف بمراحل القلب جفا عليك وجه الاعتماد به البعّة .

والبحث في تاريخ معاني الكلم موضوع شائق ، له في لغات الغرب شأن خطير وأحوج ما يكون إليه مؤرخ الأدب كما لا يخفى . وليست معالجة هذه الناحية في لغتنا بعد ما كان ، على شيء من اليسر والسهولة . هذا ، ومما هو جدير بالذكر والتنبيه من موارد الوهم ، أن من اللغويين من يرى مثلاً قد ذكر في المعاجم على جهة التمثيل ، فيحسب انه على جهة الحصر والتخصيص ، ويقطع بقصر ما جاء منه على المثال المنقول . وهو لو عارض النصوص بعضها ببعض أدرك فساد ما ذهب إليه في غير كلفة أو عناء .

ولنتقل الى الكلام على المجاز . فان من اللغويين من يقسو حتى يأبى كثيراً من صورته المنقولة من لغات الغرب . ويشدد حتى لا تطيب نفسه عن صورة الكلام إلا أن يسمع مجازة عن العرب بنصه . وهو ما يستبعد الأخذ به والتعويل على سننه . فالذية تلاقت على قبوله أكثر الأئمة أنه لا يشترط في الكلام المتجوز به أن يسمع أو ينقل . بل يكفي فيه أن يحمل على مألوف العرب في تجوزاتهم . وقد عدوا مثل هذا الحمل والتصرف من الخدق والبلاغة . بل حدوا جهات المجاز وتقلباته في كثير من التمهيص ليسهل الأخذ بما نصوه ويتهياً للنسج على غرار ما حكموه . وقد قالت العلماء ^(١) إن غير العرب لم تتسع في

المجاز اتساع العرب . فسترى أننا أسغنا طائفة مما يرد إلى هذا الباب
بالنظر والتحقيق وهو منكور عند كثير من المحدثين .

وثمة أحكام عامة كثيرة اجتمع على التسليم بها جمهور الأئمة وتناولها
ابن جني في خصائصه بالشرح والتفصيل . فبسطها هاهنا تكثُر وتزيد
لا سيما وقد نصصنا منها في الكتاب على ما ساقنا البحث إليه وأرادنا
على اعتماده والاعتلال به .

ونحن نوّد ألاّ يمضي اقارء في تصفّح الكتاب قبل دراسة هذا
الفصل والتبسّط في نواحيه ولو لم يقنعنا على التحقيق هذا التصفح .
ونروم ألاّ يعرض الناقد للكلام على ما بدا له قبل أن يخلو للوقوف على
ما أخذنا به أنفسنا من الحدود وأردناها على التعلّق به من المناهج
والأصول . فلن يستقيم لنا بغير ذلك بحث أو نقاش في الرد والتسليم
جميعاً . ونخال أننا كفينا بهذا مؤونة الاعتذار من السكوت عن
لا يقتاس بنحو مما ذكرنا . ومن كلام عليّ كرم الله وجهه : إن من
السكوت ما هو أبلغ من الجواب .

مضامين الكتاب

جعلنا كتابنا بابين ، باب أفردناه للموضوعات وباب عقدناه على المفردات .
والذي عرضنا له في البابين جميعاً أوهاج لغوية شاعت في الدواوين والصحف ،
حتى كادت بانقيادها للكتّاب وعلوقها بنفوسهم ، على حال استنكروا به
لألفتها كل وجه ، وعافوا به لا يناسها كل صواب ، فلا
نطوع أقلامهم بسواها ولا تنزع بحكم العادة إلا إليها . وقد عاينت
بنفسي ما تخطّه أقلام تلك الفئة من غث وسمين ، وما يعرض لهم في طريق
اليراع من عثرات وعقبات . وكيف تعوزهم القوالب في تصوير ما يتمثل
لهم من الافكار ، وتنفرج أمامهم مسافة الخدس في التنقيح عن معاني
الكلم وأوجه نصريفها في الاستعمال . وكيف يوردون القول على أنه
حجة لهم وهو على التحقيق حجة عليهم . بل كيف يفرغون من تدقيقهم
وقد أنزلوا الكلام في غير منازل وتراءت لهم معانيه في صور ليست على
شيء من مظانه . ذلك بأنهم لم ينصرفوا يوماً إلى دراسة اللغة الدارسة
الجديّة المنتجة ، فهم في نزر من المعرفة والاطلاع ، وهم في سقم من التعبير
والأداء ، ولو أن بعضهم ميسر الأداة موسعاً عليه في نصريف الكلام .
وذلك بأنهم يخذلون أسلوب من يثقون بعلمهم من الكتاب ، وهم مثلهم
في اختلاط الأمر عليهم وضعف ملكاتهم عن توخي أساليب التعبير السويّة
ومسالكه المستقيمة . بل ذلك بأنهم لم يقفوا يوماً على معجم عربي حديث ،
سدّيد المنهج مطّرد التنسيق ، سهل الشريعة واضح التعبير ، قد استوعب

أطراف اللغة وجمع شئيت مفرداتها الشائعة ، وضم من الألفاظ المولدة والمصطلحات المجددة ما لا يجري القلم بسواه . وهو أقوى ما يمكن أن يحتج لهم به في مثل هذا الموضوع وأدعاه إلى العذر والإغضاء ^(١) .

فتعقبنا هاهنا طائفة من الأخطاء ليست هي من جملة أوهامهم في قليل أو كثير . وعندني أن إصلاح كلام هذه الفئة لا يكون بالتنبيه على عثراتها والإشارة إلى ما ينبغي أطراحه من مصطلحاتها ومواضعاتها .

(١) إذا قلنا بهذا فإن نجنب بحال إلى ما قاله المرحوم الأستاذ ذكي مغاض ، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق ، عن معاجم اللغة المتقدمة ومصنفات الأقدمين في بحث طريف له . ففيه من الغلو والإغراب ما يُجربه وتجري المجازفة والافتراط . قال : (يجب ترك جميع الكتب التي ألفها العرب أو ترجموها في عصورهم القديمة ، وحفظها في دور الكتب ككتب تاريخية في العلوم القديمة يطالعها من يشاء من المتبحرين في تاريخ تلك العلوم ، وعدم طبعها وتداولها بعد الآن كما يفعل علماء المشرقيات في الغرب بأمثالها . فهذه الكتب ألفت لزمان انقضى وجيل مضى ولهجتها لهجة ذاك الزمان وكانت مفيدة بتداولها الناس في ذلك الزمان القديم ، إذ كانت جامعة لمنتهى ما وصل إليه الناس من العلوم . ولكنها اليوم أصبحت ضاربة إذا أضاع الناس أوقاتهم بمطالعتها وسموا أذهانهم بما توحيه إليهم من تأثير قهري وضيق فكري وتأخر وخذلان . لأن العلوم قد ترقى وتبدلت وبعدت عن تلك الدائرة بعداً شاسعاً . فابن هذا العصر لا يتغذى بمثل ذلك الغذاء ، فإذا تغذى به قتلت ذاكرته وعميت بصيرته . ولا أستثني منها كتاباً حتى كتب التاريخ والأدب . وعلى طابعي الكتب العربية أن يطبعوا الكتب العصرية من نتائج الترقى الحاضر ، ولا سيما الترجمة الصحيحة الجيدة منها التي تجعل قارئها ابن العصر الحاضر بدلاً من طبع الكتب القديمة التي تجرّ بقرئها إلى العلم الابتدائي الخاص بالعصور الوسطى . وبذلك تزداد المادة العصرية ويقف تيار التفتقر الذي ما زال يحرف تقدم الأمة العربية) (مجلة المجمع العلمي العربي ٦ ج ٧ ، سنة ١٣٥٦ هـ و سنة ١٩٣٧ م) .

فهذا أمر يطول حديثه ولا يقنعه لو أُلِّف فيه معجم كاللسان ، وما تنفع
الشَّفْعَةُ في الوادي الرُّغْبُ^(١) !! ، بل :

متى يبلغ البنيان يوماً تملأه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم ؟ . . !
فلا سبيل لمعالجة الداء إلا بتعهد أسبابه الأولى وتدبر علله الأصلية .
فكتابنا من لغتهم على ما رأيت من البعد والغربة ومن الاعتزال والوحشة .
فلا مندوحة إذاً عن اقتراحهم منها بالتلطف لها والتوفّر على دراستها ، ولا
وعني إذاً عن اقتراحها من نفوسهم بتوطئة سبل تحصيلها وتدميث مشكلاتها ،
على ما تقدم البحث من ذلك في الفصل السابق . فكل محاولة لاتسدّد
إلى نحوٍ من هذا الهدف فقد أخطأ صاحبها رائد التوفيق ، وكل ذريعة
لاترصد لمثل هذا الغرض فقد ضل المرتجي بها وجه السداد .

وليست مشكلة العامية وحديث العناية بها وأمر تمكّنها هذا التمكن
المعروف ، ومزاجتها اللغة العربية في طرف من صنوف الكتابة وغزوها لها
في مصطلحاتها وتعبيراتها ، وقصر اللغة المضبوطة على الكتابة والتراسل
دون الكلام والتخاطب !! . . ليس كل ذلك إلا عرضاً من أعراض
العلّة المذكورة . فصلاح الأمر معقود على الماضي في المعالجة التي عرضنا
لها في نهج الكتاب .

وكل ما قصدنا إليه بمؤلفنا هذا توجيه الكتاب إلى هذا الحديث
توجيهاً ، وإغراؤهم باستقراء نواحيه وتبّع أطواره ، وحشهم على الدراسة

(١) ما تنفع الشَّفْعَةُ في الوادي الرُّغْبُ ؛ الشفعة المطر الهينة والرغب الواسع ؛
يضرب للذي يعطيك قليلاً لابقع منك موقعاً (من نهاية الأرب) .

والنظر فيما يعترضهم من شؤونه . فاللغة أحوج ما تكون ، في مثل يومنا ،
إلى تأتى الكتاب لها ، ومراولتهم لمشاكلها ، وبذلهم الطوق في الإلمام بأصولها
والوقوف على شيء من دقائقها ودخائلها . واللغة أحوج ما تكون إلى انصراف
حكومات الشرق العربي ، مجتمعة متناصرة ، إلى ابتغاء أسباب هذا الإصلاح
وارتياد سبل هذه المعالجة على تعهد ونطوع وتوفر . وإلا : فأبرح مما حل
ما يتوقع .

ولنعد إلى ما كنا بسبيله . فقد فرغنا باي الكتاب إلى فصول
تسهيلاً للمراجعة . فباب الموضوعات قد ضم أحد عشر فصلاً جمعنا
في كل فصل ما تداخلت أو تجاذبت مباحثه من الموضوعات .

فعدنا الفصل الأول على إصلاح الأوجه التي يصدر بها الكتاب
رسائلهم حين الإجابة ، وتصحيح الصيغ الماثورات (للقرار والمرسوم)
في الدواوين .

وعقدنا الفصل الثاني على بيان خصائص هل ، والهمزة ، وأم وأو
وسواء

والفصل الثالث على قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه . . .
والرابع على العدد في تمييزه وتعريفه . . .

والخامس على قياسية الصفات المشبهة والمصادر اليائية ، واستفعل من
مزيادات الثلاثي فيما تناوله مجمع اللغة العربية الملكي من حكاية القول
بقياسه وفرق ما بين أفعال وفاعل الممحوز ، الأول ، في المضارع
والمصدر . . .

والسادس على تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين
بمنعه . . .

والسابع على صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثي ومكسورها السالم .
والثامن على صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي ومن اللازم
والمتعدي بالحرف ومن معتل العين بالواو والياء ، مما يُردُّ إليه طائفة
لا تحصى من عثرات الأقدام . . .

والتاسع على تأنيث أيّ ، والضوضاء ، والجموع الممدودة في منعها
من الصرف . . .

وقد عرضنا في الفصل العاشر لبعض المسائل النحوية التي يتردد الخطأ
فيها باطراد ، كحذف الجار قبل أن وأن ، وحذف حروف العطف ،
وخصوصية لام التقوية ، وحمل لو على إن فيما تعقب به الأستاذ أسعد خليل
داغر كلام الكتاب ، وكلا وكتناو . . .

أما الفصل الحادي عشر فقد أُلْفنا فيه الكلام على بعض الأساليب
الشائعة تحقيقاً وتفنيداً ؛ كقول الكتاب : (وإلا لكان ، ولم يعد قادراً
على التعليم أو صالحاً للعمل ، ولما كان الأمر كذلك نرجو منكم) . . .
قد عرضنا لهذا كله في الباب الأول . ولم نُجرِ القلم بشرح أو
إيضاح أو دفع أو استدراك إلا أوردنا له النصوص الصحاح واستظهرنا
فيه بنقول الأثبات . ولم نُشرِ إلى خطأ إلا ضمننا إليه الوجه الصحيح
الذي ينبغي أن ينصرف إليه عن ذاك الخطأ . ذلك ، دون أن تختلف
على القارئ فيما بسطناه مزان البحث ومراميه .

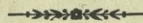
وأما الباب الثاني وهو باب المفردات ، فقد توزعته الفصول على تتابع
أحرف الهجاء . وقد حذونا في ترتيب المواد طريقة الجمهور في اعتبار
أوائل الكلم دون طريقة الجوهري في اعتماد أواخره .

ففي الفصل الأول كل كلمة قد بدئت بالهمز فكل كلمة قد بدئت بالباء .
وفي الفصل الثاني ما بدئ بالجيم والحاء والخاء . . (إذا لم يعترضنا
ما أوله تاء أو ثاء . .) وهكذا دواليك .

فإذا احتجت إلى البحث عن كلمة التمسيتها في الفصل الموسوم بأول
حرف من حروفها . ولا يخفى أن على الباحث تجريد اللفظ من زوائده
ورده إلى أصوله ليستقيم له الحكم على أوائله . فتأسس في أسس ،
والمحاضرة في حضر ، واسترسل في رسل ، ولموجب في وجب ، والتكية في وكأ .
على أننا جعلنا في خاتمة الكتاب فهرساً لا يكدر القارئ فلا يقتضيه
غير التصفح وإمرار العين في غير توقف .

ولا خفاء بما نالنا في تحقيق المطلب الذي ثراه من عنت وجهد . فإذا
تهيأ به لطائفة من الكتاب ظرف من الفائدة فوقفت فيه على شيء مما أخطأته
في سواه ، فقد بلغنا منه ما كنا نرتجيه ، وأصبنا به الغرض الذي كنا نستأديه .
وربما جنح بنا القصد إلى البحث في موضوعات لغوية أجدى مما انتجيناها
هاهنا وأعود بالنفع ومن الله التوفيق .

الباب الأول



الفصل الأول

(١) تصدير الرسائل عند الإجابة

قد جرى الكتاب في تصدير الكتب عند الإجابة على أنماط متعددة من القول ، فيها الممتنع والضعيف والقوي ، وقد أخذناها هاهنا ببعض التحقيق لشيوعها في استعمال الخاص والعام ، وشدة الحاجة إلى معرفة مواطن الخلل فيها بالدليل . فسيقع للكاتب مما يوافيه التأمل والنظر ويعمل فيما يكتبه على الأوجه الصحيحة الراجحة دون سواها . وفيما يلي من الصور الشائعة في المراسلات الديوانية ما يُجمل دليلاً على ما لم يذكر وإليك البيان :

الوجه الأول :

إلى مدير الـ
جواباً عن كتابكم ذي الرقم والتاريخ ..
إننا لا نوافق

محل الخطأ في هذا الوجه ابتداءً بهم بـ (جواباً) نصباً على الحالية دون أن يذكروا لها عاملاً^(١) كالفعل وما تضمن معناه^(٢) . فإما أن يُذكر

(١) كأنهم يأتون بها من عامل مقدر وهو لا يبيّنه أكثر من . فأت إذا قدرت العامل فعلاً مقدماً أو مؤخراً — على أن الأصل : (نعلمكم جواباً عن كتابكم .. أو جواباً عن كتابكم نعلمكم ..) لم يستقم قولك إلا بذكر المقدر وهم بدرجونه آناً ويغفلونه غالباً .

(٢) كالظرف المستقر واسم الفعل واسم الإشارة وحروف التنبية والتشبيه والتمني -

العامل - وهو فيما يلي نعلمكم - فيقال :

إلى مدير ال.....

نعلمكم جواباً عن كتابكم أننا لا
أو

إلى مدير ال.....

جواباً عن كتابكم نعلمكم أننا لا

وإما أن يجعل (إننا لا نوافق) صدر الخطاب ويوصل (جواباً عن ٠٠)
بما قبل فيفترض عنواناً ، ليصح أن يكون العامل ، (إلى مدير ال ٠٠) ، فيقال :

إلى مدير ال..... جواباً عن كتابه ذي

الرقم..... والتاريخ ..

إننا لا نوافق.....

وتحتمل هذه الصورة رفع (جواباً) فيقال :

إلى مدير ال..... جواب عن كتابه ذي

الرقم..... والتاريخ ..

أو

إلى مدير ال..... جواب كتابه ذي

الرقم..... والتاريخ ^(١) ..

- والترجي والنداء وما أشبهها . هذا والظرف يكون مستقراً إذا كان المتعلق فعلاً
عاماً متضمناً في الجار والمجرور ، لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيه ، نحو
زبد في الدار : أي حصل ، وإلا فهو ظرف لغو .

(١) تخريج هذه الصور الثلاث أن (جواباً) في الأولى حال عاملها الجار -

فإن قلت هلاً جعلت (جواباً) في كلامهم مفعولاً مطلقاً محذوف
 العامل ، وحذف العامل فيه مشهور ، قلت ذلك يخطر بالبال أول وهلة
 لكنه يمتنع عند التحقيق . ففيما عدا جواز الحذف لقرينة مقالية كقولك
 (بلى نجاحاً عظيماً) لمن سألك (هل نجحت؟) ، أو لقرينة حالية كقولك
 (سفرأ ميموناً) لمن تأهب له ، يمتنع الحذف جملة في غير المواضع المحدودة
 له (كالدعاء والأسر والنهي والاستفهام) . والاستغناء عن الفعل فيها
 واجب أكثر ما يكون .

اليوم الثاني والثالث :

إلى مدير الـ

جواب عن كتابكم المؤرخ

إننا لا نوافق

- والجور (إلى مدير) وهو ظرف مستقر نائب مثاب فعله يتولى من العمل ما كان
 الفعل يتولاه . وتقدير الكلام : (هذا الكتاب أو القول أو هذه الرسالة . .
 أو ما سيذكر إلى مدير الـ . . . جواباً عن كتابه) . أما (إلى) ها هنا فلا انتهاء
 الغاية على الأصل ، إذ (المدير) غاية الكتابة كما أبانه ابن بعيش في نحو
 (كتابي إلى فلان) والتقدير (منتهى إلى فلان) . وإنما كان (إلى فلان) مع
 ذلك ظرفاً مستقراً كما قدمناه لأن متعلقه المحذوف (منتهى) قد استقر معناه فيه
 وفهم منه ، كما يفهم معنى الاستقرار من الظرف في قولك (كنت عند
 فلان أو في المدرسة) .

وتخريج الصورتين الثانية والثالثة على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ . لكنه تقديم
 وتأخير واجبان . وإلا عاد الضمير المتصل في (كتابه) على ما تأخر عنه لفظاً
 ورتبة وهو (مدير الـ . .) .

أو

إلى مدير الـ

جوابُ كتابكم المؤرخ

إننا لا نوافق

وكلاهما صحيح لا غبار عليه . إلا أن التأمل يقضي بترجيح ثانيهما .
وتوجيه الإعراب فيهما يكون بالرفع على الابتداء بتقدير الخبر نحو
(ما يلي أو ما سيذكر) أو على الخبرية بتقدير المبتدأ نحو (هذا) كما يقدره
النحاة في قول المصنفين في صدر مباحثهم (باب كذا)^(١)

الوجه الرابع :

نبأكم جواباً^(٢) عن رفيقتكم ، أنه

(١) سبب ترجيح ثانيهما أن التوجيه بالرفع على الابتداء وتقدير الخبر أو في
بالقصد في هذا المقام ، والوجه الثاني أي (جوابُ كتابكم) أكثر مناسبة له .
أما فضل هذا التوجيه فسيب أن ذكر المبتدأ يوجه ذهن إلى انتظار الإخبار عنه
فيكون قولك (ما يلي أو ما سيذكر) صلة لفظية مقدّرة ما بين المبتدأ ونص الجواب
(إننا لا نوافق . .) تتم به الفائدة . والتوجيه على الخبرية بتقدير المبتدأ خلاف
ذلك . إذ يقف فيه ذهن على الخبر — لأنه هو محط الفائدة — فتقطع به
الصلة المذكورة بين صدر الكلام ونص الجواب الذي يتلوّه لأنه لا يصلح صلة .
وأما وجه مناسبة ثانيهما لذلك التوجيه فسيب أن الابتداء بالنكرة المخصصة
في الوجه الأول لا يعدل — على صحته — الابتداء بالمعرفة في الوجه الثاني . وهو
يقضي إلى ذلك الإخبار عنه بالنكرة لئلا يصبح الخبر وهو الصفة أعرف من المبتدأ
وهو الموصوف وهو على المعنى ضعيف .

(٢) (جواباً) حال من فاعل نبأخ أو مفعوله الثاني . فالتقدير على الاول :

وهو وجه مستقيم شبيهٌ بقولهم (نعلمكم جواباً عن كتابكم ، أنه ...)

الوجه الخامس :

استعمالهم (على) بدل (عن) بعد فعل الإجابة واسمها . وهو شائع في الكتابة دائرٌ على الألسنة ، يقولون : (نجيبكم على كتابكم وعلى ما جاء فيه ، وهذا جوابي على كتابكم وعلى ما جاء فيه) . فإذا كان القصد من (على) كالتقصد من (عن) كما يذهبون إليه فهو لحن . أما إذا نظر إلى الكلام من حيث أن الإجابة قد بُنيت على الكتاب وترتبت على ما جاء فيه ، كما تقتضيه (على) ، فهو لا بأس به على أن يمدّ لذلك بالقرائن . فالأصل على التحقيق تعدية الفعل بـ (عن) كما حكته الأثبات وورد في كلام الثقات . لكن حيص الفعل بـ (على) لا يمنع تعديته بغيره من الأحرف الجارة التي حُدّت معانيها المطردة في كعب النحو ، إذا اتسعت لها معاني الفعل . فأنت تقول مثلاً (قد أُجبت في الكتاب ، على الظرفية - وبالكتاب ، على الاستعانة والظرفية أيضاً - وقد أُجبت عنك ، على البدلية - وعلى ورقة بيضاء ، على الاستعلاء الحسي - وقد أُجبت لأمر مهم ، على التعليل - وعن الأسئلة من أولها إلى آخرها ، على ابتداء الغاية وانتهاءها .)

فتقول على هذا : (ولما أُجبتكم عن أسئلتكم على ما جاء في

- (نبلغكم مجيبين عن ريفعتكم) أي نبلغكم ونحن على هذه الحال ، وعلى الثاني (نبلغكم أنه كذا ... جواباً عن ريفعتكم) أي نبلغكم هذا الكلام على أنه جواب . فالأول على تأويل (جواباً) بالمشق أي (مجيبين) ، والثاني على التقديم والتأخير .

كتابكم ، وإنما جوابي عن أسئلتكم على ما جاء فيه) . وتحذف إن شئت (عن أسئلتكم) لظهور الغرض ، استغناءً بما في الكتاب من موضوعية ترتب الجواب التي تقتضي (على) إذا أردت أن ينصرف الذهن إلى هذا ، فتقول : (وإنما أجبتكم على ما جاء في كتابكم ، وإنما جوابي على ما جاء فيه) فيكون كلامك صحيحاً إذا اتبعت فيه الجهة المذكورة .

الوجه السادس :

يقولون : هذا جواب عن كتابكم ، ونخبركم جواباً عن كتابكم ، ولا يقولون : هذا جواب لكتابكم ، ونخبركم جواباً لكتابكم ، إلا في الندرة ، على صحة الكلام وظهوره .

فإذا قلت : هذا جواب عن كتابكم ، فهو صحيح على ما في الكتاب من معنى السؤال الذي يستوجب (عن)

وإذا قلت : هذا جواب لكتابكم ، فهو صحيح أيضاً واللام فيه للاختصاص .

. . .

وصفوة القول : أن (جواباً) إذا نصبتها على الحالية فالتمس لها عاملاً^(١) نحو (نبغكم ونعلمكم ونخبركم و . .) وقد يكون هذا

(١) الذي قدمناه عن اشتراط ذكر العامل هاهنا علة تردد الأكثرين في إعراب (يقولون) من قوله تعالى : (والراسخون في العلم يقولون آمنا به) «آل عمران» — حالاً — . فقد أخذ به مجاهد وأبو البقاء وغيرهما على أن تقديره — والراسخون —

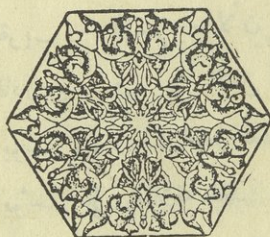
(جاراً ومجروحاً) نائباً عن متعلقه كما مثلناه في نحو قولنا (إلى مدير
الـ . . . جواباً عن كتابه) . وأما قولك (جوابٌ عن كتابكم
وجوابٌ كتابكم) فسواء في الصحة لكن ثانيهما أرجح وأقوى . وأما

— في العلم يعلمونه قائلين — وردّه القرطبي في تفسيره فقال : (وعامة أهل اللغة
ينكرونها ويستعبدونه ، لأن العرب لا تنضم الفعل والمفعول معاً ولا تذكر حالاً
إلا مع ظهور الفعل فلا يكون حال . ولو جاز ذلك لجاز أن يقال عبد الله
راكباً بمعنى أقبل عبد الله راكباً) .

أما حمل سيبويه (قادرين) من آية (أحسب الإنسان أن نجمع عظامه
بلى قادرين على أن نسوي بنائه)^(٢) على الحالية مع إضممار العامل ، فقد
وجّه على الاستغناء بالعامل القريب — نجمع — لأن التقدير عليه . قال سيبويه :
(وأما قوله جلّ وعز — بلى قادرين — فهو على الفعل الذي أظهر كأنه قال — بلى
نجمعها قادرين — ، حدثنا بذلك يونس) ، وحذف الفعل بعد أحرف الجواب غاية في الشهرة .
على أن قول القرطبي لا يؤخذ على إطلاقه فقد جاءت الحال محذوفة العامل
جوازاً ووجوباً . لكنه لبس في شيء مما نحن فيه . فوضع الجواز قياسي كما وجدت
قربة مقالية أو حالية ، كقولك — راشداً مهدياً — لمن قال أريد السفر أو لمن
تهياً له ، ونحو ذلك كثير . أما موضع الوجوب فسماعي ، اعتذروا فيه من الإضممار
بكثرة الاستعمال وقصروه على أمثلة محدودة لا يستقيم فيها القياس . قالوا : (بعته
بدرام فصاعداً أو فنازلاً أو فسافلاً أي فذهب الثمن صاعداً أو نازلاً أو سافلاً . .)
وقالوا (ألهياً وقد جدّ قرناؤك ، أفائماً وقد قعد الناس ، أتميمياً مرة وقيسياً
أخرى) ، كل ذلك بتقدير فعل مناسب كما قيل هنيئاً مريئاً بتقدير — ثبت له .
فما يجب اعتياده إذاً أن الأصل في عامل الحال عدم الحذف والقائل بصحته
مطالب بالدليل لأنه بدعي خلاف الأصل ، ذلك فيما خلا ما قدّر لقربة
مقالية أو حالية ١٠

(٢) القيامة .

استعمال (على) بدل (عن) في هذا المقام فلحنٌ إذا أُريد به ما يراد
 به (عن) صحيحٌ إذا أُشير به إلى ترتب الجواب على الكتاب . وأما
 قولك (هذا جوابٌ لكتابكم ، ونخبركم جواباً لكتابكم) فقلما
 يستعمله الكتاب على صحته وظهوره . فاجعل ما ذكرناه لك على جهة
 التمثيل دليلاً على ما لم نذكره في الكشف عن مواضع الخطأ والضعف .



(٢) القرار :

للقرار على ما هو مفهومه الاصطلاحي في الدواوين ، صيغ متقاربة وردتنا عن الفرنسية كأكثر المصطلحات ومستتبعاتها . وقد جرت العادة بأن لا تراعى في النقل خصائص اللغة وأساليبها في التعبير . ذلك لتحقيق ما تستوجبه الترجمة الحرفية الخالصة من المطابقة التامة بين الفرع والأصل . لكن في طلب المطابقة من كل وجه شذوذاً عن الغرض قد يخرج باللغة عن حدودها المرسومة آنأ ، وينحط بها إلى الركافة طوراً ، بل ربما أفسد المعنى من حيث قصد إلى ضبطه وإحكامه . وليس هذا بدءاً في تغاير مباني اللغات وتدابير أوجه نصريفها . فالذي يجب اعتماده ها هنا أن يختار من الأساليب العربية الصحيحة - على بسطتها - ما يتسع لتحقيق ما لا بد منه من التطابق بين الترجمة والأصل ، من حيث المعنى جملة وتناسق الفكر تفصيلاً .

ولا بأس من التجويز آنأ إذا اقتضته الضرورة فيما لا ياباه نهج العربية عامة . لكن الضرورة تقدر بقدرها فلا يباح لها من التجويز إلا بمقدار ما تندفع به .

ولا يتوجه على ما قلناه ندرة اتفاق هذا الأسلوب المرغوب فيه لأكثر الكتّاب . فإنه إذا ما وقع لأحدهم مرة سهل شيوعه ودورانه في الدواوين إذا تهيأت له بعض العناية .

وها نحن نهج في اختيار الصيغة المناسبة ، النهج الذي ذكرناه . فأصح ما درجوا عليه في كتاباتهم من صيغ القرارات الشائعة ، الصورة الآتية :

قرار رقم (١٤)

إن وزير ال
بناءً على الدستور المنشور
وعلى المرسوم رقم (٥٠) بتاريخ القاضي بتعيينه
وعلى القرار رقم بتاريخ القاضي
وعلى

يقرر :

- (١) : يعين السيد منشئاً
 - (٢) : يعطى الموما إليه راتبه
 - (٣) : يبلغ هذا القرار
- دمشق في وزير ال

وهو على الجملة أسلوب لا بأس به لكننا نختار عليه وجهاً آخر
أسلم على السبك وأقرب إلى الأساليب العربية ، وهو :

القرار (١٤)

يقرر وزير الـ

بناءً منه على الدستور المنشور

وعلى المرسوم (٥٠) [أو ذي الرقم ٥٠ أو المرقوم أو المرقم]

المؤرخ القاضي بتعيينه

وعلى القرار (٥٠) [أو ذي الرقم ٥٠]

وعلى

ما يلي : أو : تعيين فلان على النص الآتي :

(١) : أن يعين أو تعيين السيد منشئاً : يعين السيد منشئاً

(٢) : أن يعطى أو إعطاء الموما إليه راتبه : يعطى

(٣) : أن يبلغ أو تبليغ هذا القرار : يبلغ

دمشق في وزير الـ

فيكون جملة ما استبدل من الصيغة الماثورة وما أضيف إليها ، ما يلي :

أ : قرار رقم (١٤) ، فقد جعلت : القرار (١٤) ^(١)

(١) قد عدلنا عن نحو (قرار رقم ١٤) إلى القرار ١٤ لأن التركيب الأول ليس من العربية في شيء ، وإنما قد وُضع نقلاً بالحرف عن الفرنسية . فهو محض كلمات ثلاث مُضمَّ بعضها إلى بعض خطأ دون تأليف إعرابي ، كقولك (كتاب قلم دفتر) . أما التركيب الثاني فهو عربي صحيح لأنه مركَّب وصفي قد نُعت فيه القرار بالعدد ورُمز به إليه ، فهو بقرأ هكذا (القرار الرابع عشر) . ولك أن تختار ما كبنا وصفاً آخر كقولك (القرار ذو الرقم أو المرقوم أو المرقم) ونحو ذلك . وشبه بهذا الوهم قول الكتاب (الكتاب رقم ٥٠) فينبغي أن يستعاض عنه بصورة من الصور المذكورة .

٢ : إن وزير ال يقرر ، فقد جعلت : يقرر وزير ال (١)

٣ : منه ، قد جعلت إلى جانب (بناءً) زيادة على الأصل (٢)

(١) قد اخترنا أن يقال : (يقرر وزير ال) بدل (إن وزير ال) .
يقرر (، وكل منهما صحيح ، لأننا قصدنا أن يتقدم فعل (التقرير) مطلقاً ،
وأن يسبق ما يبنى عليه القرار خاصة . وعلة ذلك أننا نبدأ في الجملة الاسمية بذكر
المسند إليه (الوزير) ثم نخبر عنه بقولنا (يقرر) ، كأننا أعنى بذكره من ذكر
فعل (التقرير) . مع أن الغرض الذي عليه معول الفائدة هو الإخبار بثبوت حكم
(التقرير) رد (الوزير) هذا الثبوت الذي يقوم عليه القرار . لذلك كان
قولنا (يقرر وزير ال) على الجملة الفعلية أو في المقصد من قولنا (إن
وزير ال يقرر) على الجملة الاسمية . والكتاب لم يقصدوا في تقديم
المسند إليه غير مطابقة التركيب الفرنسي في تقديم الفاعل على الفعل .

أما سبق الفعل لما يبنى عليه القرار ففيه فائدتان ؛ الأولى : دفع ما يتوجه على
الجملة الاسمية المذكورة من إطالة الفصل بين العمدتين (إن وزير ال يقرر)
مهما قرئت بينهما صلة المعنى ، لاسيما والمؤخر نسبة التقدير وشأنها في هذا المقام
ما علمت ؛ والثانية : تقرب الفعل العامل (يقرر) من معموله (بناءً) وتقديمه
عليه ، وهو قد كان بعيداً منه مؤخراً عنه . فإن كان تأخيرها دون مسوغ جائزاً
بلا فبح فليس كذلك اقصاؤه في غير ضرورة .

وإذا قيل إن الجملة الاسمية قد وكدت بـ (إن) والمقام يستوجبها ، رد بأن
التوكيد محله التردد والإنكار ولا متسع لها ها هنا . لاسيما و (القرار) في حقه
إنشاء لأمر ولو كان في صورته إخباراً عنه .

(٢) قد جعلنا (منه) إلى جانب (بناءً) في قولنا (يقرر وزير ال بناءً منه)
لنظهر به ضميراً يعود إلى (وزير) توثيقاً للمعنى . لأن (بناءً) لما نصبت على الحالية ونائب
مناب مشتق تقديره (بانياً) فانها أن تحتل بنفسها الضمير المرفوع الذي يحتمله المشتق ،
فاستغنينا عنه بذكر (منه) . وهو لا بد من تقديره لولم يصرح به لربط الحال بصاحبها .

- ٤ : وعلى المرسوم رقم (٥٠) ، فقد جعلت : وعلى المرسوم (٥٠) ^(٣)
- ٥ : بتاريخ ، فقد جعلت : المؤرخ ^(٤)
- ٦ : يقرر : يُعين ، فقد جعلت : يقرر : أن يُعين أو تعيين ،
- أو : يقرر تعيين فلان على النص الآتي :
- يُعين ^(٥)

(٣) قد أبدلنا نحو (وعلى المرسوم رقم ٥٠) بنحو (وعلى المرسوم ٥٠) للعلّة التي ذكرناها في وجه الاستعاضة عن (قرار رقم ١٤) بـ (القرار ١٤)

(٤) قد جعلنا (المؤرخ) عوض (بتاريخ) لأن الجار والمجرور بعد المعرفة حال ، وليس ها هنا محل الحال . ولو كان الأمر كذلك لأصبح تقدير الكلام (وبناء على المرسوم . . . مؤرخاً) أي (وبناء على المرسوم وهو في هذه الحال من التاريخ) . كأن المراد أن تظهر أن فعل البناء قد جرى في حالة مخصوصة من أحوال المرسوم ، هي حين يكون بهذا التاريخ ، كما هو مقتضى الحال وحكم شبهها بالظرف . وكل ذلك خلاف القصد . لأن هذا المرسوم ليس له إلا هذه الحال . وإنما قد لبث ، بعد تخصيصه بالرقم ، في حاجة إلى إيضاح ببيان نعوته الثابتة له ، كتاريخه ومضمونه وحكمه . فناسب ذلك أن بوصف بنحو (المؤرخ . . . القاضي . . .) لأن هذا العمل من خصائص الصفات .

(٥) يقولون (يقرر : يُعين . . .) وربما قالوا (يقرر مايلي : يُعين . . .) فيذكرون بعد فعل التقرير حكاية القول أو يفسرون (مايلي) بهذه الحكاية . والتركيب على الحاليين نافر غريب . إذ ينبغي ها هنا أن يبين بعد فعل التقرير الأمر الذي أريد تقريره لا القول ، أو يذكر أن أمراً قد أريد تقريره على الصيغة التالية من القول . فالقصد الأول يقتضي أن يقال : (يقرر : تعيين أو أن يُعين . . .) ، والقصد الثاني يقتضي أن يقال : (يقرر : تعيين فلان على النص الآتي : يُعين . . .) . وكلاهما على الأصل الذي لا خلاف فيه . وإلا فإذا عنوا أن يذكروا بعد فعل —

— التقرير حكاية القول على أنها القول المقرر لا الأمر لاستحالة المعنى . إذ لا محل في ذلك لتقرير القول . ولو أريد هذا — على استحالاته — لا ينبغي أن يقال توطئة له : (بقرر القول التالي : مُعين . .) ، أو تُطلب تخرجه على وجه صحيح لوجب أن يقال مثلاً : (يقول مقررًا : مُعين . .) . وكل ذلك خلاف الظاهر . هذا ، وقولنا (يعين السيد . . .) بالرفع والبناء للمجهول بعد قولنا (على النص الآتي :) إنما هو من قبيل ما جاء من الجمل الإنشائية بلفظ الجمل الخبرية ، فهو إنشاء بصيغة الخبر وهو مسموع لا غبار عليه .



(٢) المرقوم

بدا لنا فيه ما اعترضا في صورة القرار . فندرج لك فيما يلي أشيع ما شاع من صيغه ونثبت إلى ذلك صيغته المختارة ، لتجلى بمعارضتها مواضع التصحيف والتصحيح .

الصورة الشائعة :

مرسوم رقم (٧٠)

إنّ رئيس الجمهورية السورية

بناءً على الدستور المنشور ...

وعلى القرار رقم (٣٠) .. بتاريخ ...

وعلى طلب السيد

وعلى اقتراح وزير ال

يرسم ما يلي :

(١) يرخص للسيد في تأسيس ...

(٢) يذاع هذا المرسوم ويبلغ

دمشق في

صدر عن رئيس الجمهورية

وزير ال ...

الصورة المختارة :

المرسوم (٧٠)

يرسم رئيسُ الجمهورية السورية

بناءً منه على الدستور المنشور

وعلى القرار (٣٠) ... المؤرخ ال ...

وعلى طلب السيد

وعلى اقتراح وزير ال

ما يلي :

(١) أن يرخّص للسيد في تأسيس

(٢) أن يذاع هذا المرسوم ويبلغ

دمشق في

صدر عن رئيس الجمهورية

وزير ال

ولا يخفى وجه إشارتها على سابقها بعد الذي بيناه فتأمل .

الفصل الثاني

(١) هل والهمزة وما إليهما

لكلّ من حرفيّ الاستفهام هذين موضع يغير الآخر وخصوصية تستتبع شروطاً محدودة إلا أن الهمزة أعمّ تصرفاً من هل . والكتاب يُنزلون كلاً منهما منزلة صاحبه على غير اهتداء أو تبصّر . فنحن ندرج فيما يلي - من لغة الدواوين - الصور الشائعة في الاستعمال ، الدارجة على الألسن ، مشيرين إلى مواطن الوهم فيها بالدليل ، وإليك البيان :

١ يقولون : هل لم يباشِر فدون ؟ وصوابه : ألم يباشِر ؟

والسألة أن الاستفهام إذا كان موجباً كنت في استعمال (هل والهمزة) بالخيار . فإذا كان سالباً لزمته (الهمزة) تخصيصاً دون (هل) . فأنت تقول : (هل باشر ؟) ولا تقول : (هل لم يباشِر ؟) ، لكنك تقول : (أباشِر ؟) كما تقول : (ألم يباشِر ؟) على حدّ قوله تعالى « ألم نشرح لك صدرك »

٢ يقولون : هل هو مصنف ام موقت ؟ ، وصوابه مصنف : هو ام موقت ؟

محل الخطأ في ذلك طلب التعيين بـ (هل) وهو من خصائص (الهمزة) ؟ . فها هنا ضابط تغليبي لجواز (هل) وامتناعها ، من هذه الجهة ، يُعلم من صيغة الإجابة . فكما استقام أن تجيب عن سؤالها بـ (نعم) أو (لا) كان استفهامك بها صحيحاً ، كنعو قولك :

(هل باشر ؟) ، وكلما افتقرت الإجابة إلى التعيين كان لا بد من
 (الهمزة) لأنها قد اختصت به ، كنحو قولك : (أمصنّف هو أم
 موقت ؟) فأنت مضطر فيه أن تجيب بـ (مصنّف) أو (موقت) ،
 ولا يغنيك بحال قولك : (نعم) أو (لا) . فالموضع إذاً من
 مواضع الهمزة دون هل ، فتأمل^(١) .

٣ يقولون : هل فلان باشر ؟ ، والوجه : هل باشر فلان ؟

(١) وتفصيل الأمر أن في نحو قولك : (هل باشر فلان ؟) ركنين للجملة .
 أولهما الذي تتحدث عنه وهو (فلان) ، وثانيها الذي تتحدث به وهو (المباشرة) .
 فإذا كان استفهامك عن ثبوت الحديث للمحدث عنه كما هو في قولك : (هل باشر ؟) ،
 إذ المقصود به (هل ثبتت المباشرة لفلان ؟) ، فأماك آتئذٍ (هل والهمزة)
 في صورة الإيجاب والهمزة في صورة السلب كما بيناه . وإذا كنت تعلم أن حديثاً
 قد ثبت للمحدث عنه لكنه في اعتقادك أحد حديثين ، فاستفهمت طلباً لتعيينه ،
 فليس أمامك غير الهمزة كما هو في قولك : (أمصنّف هو أم موقت ؟) . فقد
 أشير فيه إلى أن حديثاً قد وقع لفلان (هو التصنيف أو التوقيت) ، فلا حاجة
 إلى استفهامك عن ثبوته . لكنه أحد حديثين قد استوى العلم فيهما ولم ' يدرَ
 أيهما الثابت ؟ فأنت في حاجة إلى تعيينه ، وهو لا يكون بغير الهمزة .

هذا والاستفهام عن ثبوت الحديث أسموه الاستفهام التصديقي ، وعن تعيينه
 التصوري أو التعيني . فـ (هل) على ذلك للتصديق وحده ، و (الهمزة) للتصديق
 والتعيين .

أما سائر أدوات الاستفهام فالتعيين وحده ، كقولك (من باشر ، ومتى باشر ،
 وكيف باشر . .)

وأما (أم) المنقطعة ، فالتصديق وحده كـ (هل) ، وأما (أم) المتصلة
 فلتعيين وحده كسائر أدوات الاستفهام ، وسيأتيك شأنها .

محلّ الخطأ في هذا الوجه دخول (هل) على اسم بعده فعل ، وهو لا يكون إلا في ضرورة ^(١) ، ومثل هل في ذلك أدوات الاستفهام (غير الممزة) ، وظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتحضيض ، والعرض ، ولو الشرطية - على خلاف في بعضها .

ولهذا وجب العدول عن مثل قولهم : (هل فلان باشر ؟ وأين سعيد أقام ؟ وإذا وصل خالد فأكرمه ، وإن الكتاب انتهى فابعث به ، وهلا خليل عرف قدره . . .) مما هو جارٍ على ألسنتهم ، إلى مثل قولك : (هل باشر فلان ؟ وأين أقام سعيد ؟ وإذا وصل خالد فأكرمه ، وإن انتهى الكتاب فابعث به ، وهلا عرف خليل قدره . . .) بتقديم الفعل في كل ذلك .

وشرط الفعل الذي يلي الاسم أن يكون في حيّز (هل) كما شرطه أن يكون في حيّز الأدوات المذكورة . فإذا كان في حيّز (هل) كان هو المستفهم عنه لا غيره . فليس قولك : (هل الذي مرّ بك اليوم يمر بك غداً ؟) من هذا الباب . فهو جائز في الاختيار . لأن الفعل المستفهم عنه وهو (يمر) لم يلِ الاسم الذي دخلت عليه (هل) كما ترى . أمّا (مرّ) فلا شأن لها في الاستفهام البتة . فالكلام إنما هو على التقديم والتأخير أصله : (هل يمر بك غداً الذي مرّ بك اليوم ؟) ^(٢)

(١) على ما هو الجمهور

(٢) إبلاء الفعل (هل) وسائر الأدوات المذكورة أوجب النصب في مثل -

مَا الهمزة فتليها الأسماء بعدها الأفعال كما تليها الأفعال لكن
إيلاء الفعل لها أجرى في الاستعمال ^(١) .

٢ يقولون : هل إن تخلفت اليوم عن وظيفتي استوفي راتبي ؟ وصوابه :

١ أأنت تخلفت ... استوفي راتبي أو استوف ؟ (بالرفع والجرم

لان فعل الشرط ماضى)

٢ إن تخلفت ... فهل استوفي راتبي ؟ ، أو : إن تخلفت ... أفأستوفي ... ؟

٣ هل استوفي ... إن تخلفت ... ؟ ، أو استوفي ...

إن تخلفت ؟

محل الخطأ ها هنا دخول (هل) على الجملة الشرطية وهو

لا يناسبها . لأن الشرط يحتمل الإيجاب والنفي و (هل) لا تحتمل

غير الإيجاب ، كما فصلناه حين منعنا قول القائل : (هل لم يباشر ؟) .

— قولك : (هل زيداً ضربته ؟) ونحوه من باب الاشتغال . لأن النصب فيه يستلزم
إضمار فعل عامل يلي (هل) يفسره الفعل المذكور (ضربته) . فناسب ذلك
خصوصية (هل) في ملازمة الفعل . وإذا جاز أن يكون هذا الفعل مضمراً في
هذا الباب فهو مقصور عليه في المشهور لا يتعداه ، وهو لا يسلم إلى ذلك من قبج
عند الأكثرين . فقد جاء في حاشية (المغني) للشيخ محمد الأثير حول قوله
تعالى : (أبشراً منا واحداً نتبعه) ، من سورة القمر : « وتقبج هل في مثل هذا وإن
كان على تقدير الفعل ، لأنها إذا رأته في حيزها لم ترض إلا بعناقه في صريح
اللفظ على مذهب سيبويه ... »

(١) لهذا رجع النصب بعدها في باب الاشتغال أيضاً ، وقيل يرجع الرفع

حين يطلب بها تعيين الاسم دون الفعل ، كقولك : (أدشق قصدتها أم بيروت ؟)

لضعف الداعي إلى تقدير الفعل حينئذ .

ولهذا عدلنا إلى (الهمزة) تارة ، لأنها تحتل الإيجاب والنفي ، فقلنا :
 (أئن تخلّفت) . وانصرفنا بـ (هل) إلى جواب الشرط أو ما قام
 مقامه تارة أخرى ، لأنها لا تغير منها شيئاً ، فقلنا : (إن تخلّفت . .
 فهل أستوفي . .) و (هل أستوفي . . . إن تخلّفت . .) ثم استعضنا
 من (هل) في هاتين الجملتين بالهمزة ، فقلنا : (إن تخلّفت أفأستوفي . .
 و (أفأستوفي . . إن تخلّفت) فكانت لنا صورتان أخريان ^(١) .

^٥ يقولون : هل يوجد عندكم الآن محل سافر ؟ ، وصوابه : عندكم
 الآن محل سافر ؟

وموضع الخطأ فيه دخول (هل) على الفعل المضارع وقد خصص
 بالحالية لذكر (الآن) وحكمها تخصيصه بالاستقبال . فنافي مقتضى ذكر
 (الآن) ، مقتضى دخول (هل) وتدافع طرفا الجملة . فعدلنا لذلك إلى
 (الهمزة) .

^٦ يقولون : وهل انه استطاع ان يجمع بالمختار بعد وصوله الى القرية ؟
 وصوابه .

(١) وامتناع دخول (هل) على الجملة الشرطية يستتبع حكماً آخر يوهم فيه كتابنا
 كثيراً . فإذا دخلت (هل) على (مَنْ وما وأي) خرجن عن الشرطية وكن أسماء
 موصولة . وعلى هذا تقول : (هل من يباشر يستوفي راتبه وهل أي يباشر يستوفي
 وهل ما أفعل من خيرٍ أو شرٍ أسألُ عنه) على الرفع في كل ذلك لا على الجزم
 كما يحسبه الكتاب . فتكون (مَنْ) بمعنى (الذي) في موضع الابتداء ، و (يباشر)
 صلتها ، و (يستوفي) خبرها وهكذا . . .

وشبهه بـ (هل) في مثل هذا الموضع (إذا) الفجائية و (ما) النافية . فإذا -

١ وهن استطاع ان يجمع بالخمار بعد وصوله الى القرية ؟
 ٢ او انه استطاع ان يجمع بالخمار بعد وصوله الى القرية ؟
 ووجه الوم فيما ذكر أنهم جمعوا الاستفهام بـ (هل) إلى التوكيد بـ (إن) وهما لا يجتمعان . قالوا : لأن استفهامك يعني ترددك فيناقض التوكيد المستفاد من (إن) . وهو علة حذفنا (إن) من هذا الموضع .
 أما وجه دخول الهمزة على (إن) بدل (هل) فهو لاتساعها لما لا تنسج له (هل) . قالوا : لأنها أمّ الباب . فيغلب الاستفهام بها على التوكيد بـ (إن) .
 وصفوة القول :

١ : إنهم منعوا دخول (هل) على النفي ، فامتنع قول القائل :
 (هل لم يباشر ؟)

٢ : ومنعوا أن يطلب بها التعيين ، فامتنع قول القائل :
 (هل هو مصنف أم موقت ؟)

— دخلنا على (من وما وأي) بطل الجزم بهنّ اذا لا يكن آتئذ أسماء للشرط . لأن (إذا) و (ما) تخالفان الشرط . فهو للاستقبال وهما للحال . فنقول على ذلك في (إذا) : « صرت بالمدرسة فإذا من يزورها يعجب بنظامها » على الرفع . إلا أن تُشغل (إذا) بمبتدأ ، فنقول حينئذ : « فإذا هي من يزورها يعجب بنظامها » على الجزم ، فلا يكون مدخولها فيه اسم الشرط . بل تكون (هي) في موضع الابتداء وما بعدها خبرها ، كجذر قولك : « هذه المدرسة من يزورها يعجب بنظامها » .
 على أن بعضهم يقدر المبتدأ تقديراً فيستغني عن التصريح به ويجزم . قال سيبويه في الكتاب : لأن الإضمار يحسن ها هنا . لكنه وجه مرجوح عند الجمهور على كل حال . . .

٣ : ومنعوا دخولها على اسم بعده فعل في الاختيار ، فامتنع فيه قول القائل :

(هل فلان باشر ؟)

٤ : ومنعوا دخولها على الشرط ، فامتنع قول القائل : (هل

إن تخلّفت ؟)

٥ : وخصصوا فعلها بالاستقبال ، « « : (هل

يوجد الآن ؟)

٦ : ومنعوا دخولها على التوكيد ، « « : (هل

إنه استطاع ؟)

فتأمل !!

(٢) فرق ما بين (أم) و (أو) بعد همزة الاستفهام

يخفى على أكثر الكتاب فرق ما بينهما وهو ظاهر كل الظهور .
فإذا قلت : (أخلد دخل المدرسة أم سليم أم سعيد ؟) ، فانت تسأل
(أيهم دخل ؟) ، ويكون الجواب عنه بذكر أحد الأسماء الثلاثة .
وإذا قلت : (أدخل المدرسة خالد أو سليم أو سعيد ؟) ، فانت
تسأل : (هل دخل أحدهم ؟) ، ويكون الجواب عنه بـ (نعم)
أو (لا) . وشتان ما بين (أيهم دخل ؟) و (هل دخل أحدهم)
كما ترى ، وهو يشبه عليهم كثيراً ^(١) .

وتفصيل الأمر أنك إذا قصدت أن تسأل (أيهما وأيهم وأي)
ذاك كان ؟ (طلباً للتعين فهذا موضع (أم) بعد الهمزة كما هو في
المثال الأول ^(٢) . فاستفهامك به دعوى منك أن واحداً قد دخل
المدرسة لا محالة ، وأنه لا شك أحد الثلاثة : (خالد وسليم وسعيد) .
لكن علمك قد استوى في هؤلاء لا تدري أيهم الداخل ، فتستفهم
عن ذلك بغية التعيين . ولا يستقيم الجواب عنه بغير ذكر الاسم .

على أن بعضهم بقدر المبتدأ نقديراً فيستغني عن التصريح به ويجزم . قال
سيبويه في الكتاب : « لأن الإضمار يحسن ما هنا » . لكنه وجه مرجوح عند الجمهور
على كل حال .

(١) قدّم الاسم في المثال الأول لأنه أولى به إذ هو المقصود بالاستفهام ؛
فانت تسأل (أيهم دخل ؟) . كما قدّم الفعل في المثال الثاني لأنه هو المسؤول
عنه ؛ فانت تسأل (هل دخل أحدهم ؟) .

(٢) (أم) في هذا المثال تدعى (متصلة) ، ومعناه أن ما بعدها ملازم لما
قبلها . فلا يستقيم السكوت على أحدهما مستقلاً . وهي تكون (متصلة) وتفيد

وإذا قصدت أن تسأل (هل كان هذا أو ذاك أو أحد هذين
أو هذه الأشياء ؟) سواءً عن محض ثبوت هذا الشيء لا عن تعيينه ،
فهذا موضع (أو) . وهي تكون بعد (هل) كما تكون بعد
(الهمزة) على ما ورد في المثال الثاني . فليس السؤال في هذا المثال
عن دخول (أيهم هو ؟) بل عن الدخول (هل كان من أحدهم ؟) .
ويستقيم الجواب عنه بقولك : (نعم) أو (لا) .
وموجز القول : أنه كلما جاز إجمال سؤالك بنحو (أيهما أو أيهم
أو أيّ ذاك كان ؟) ولم يُغنِ الجواب عنه ؛ (نعم) أو (لا) ،
فأمّاك الهمزة بعدها (أم) . وكلما استقام إجماله بنحو (هل كان
هذا أو ذاك أو أحد هذين أو هذه الأشياء ؟) وأغنى الجواب عنه
بـ (نعم) أو (لا) ، فأمّاك (الهمزة) أو (هل) بعدهما (أو) .
فتأمل ...

التسوية بعد همزة التسوية نحو : (سواء عليّ أسافرت أم أقمت ، ولا أبالي أنهضت
أم جلست !) ، كما أفادت التعيين بعد همزة التعيين في المثال .
ونأتي (أم) لغير التعيين والتسوية فتدعى (منقطعة) ، ومعناه أن الكلام
بعدها على الاستئناف لا يتصل بما قبلها . وهو لا يكون إلا جملة كنحو قولك :
(أريد الشجاعة أن يقتل الضعيف ؟ أم من الخلق أن يهان الكريم ؟) . فها هنا
سؤالان لا سؤال واحد ، فما بعد (أم) استفهام جديد مستأنف قد انصرفت به
عن سابقه . وعلى ذلك قوله تعالى في سورة الرعد : (قل هل يستوي الأعمى
والبصير ؟ أم هل يستوي الظلمات والنور ؟) . فالكلام بعد (أم) منقطع مما
قبله ، كما أدرك السائل خاطره استأنف به سؤالاً جديداً .

(٣) سواء والهمزة ، وأم وأو والواو بعدهما

هذا موضع قلما يتفق للكتاب إتمام النظر فيه . وأوجز ما رأيته في الكشف عنه ما حكاه الإمام السيوطي في الهمع ، قال : « وفي البديع قال سيبويه :

١ : إذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من (أم) ، اسمين كانا أو فعلين ،

تقول : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء عليّ أمت أم قعدت .

٢ : وإذا كان بعدها فعلاً بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو ، تقول : سواء عليّ قت أو قعدت .

٣ : وإذا كان اسمان بلا ألف عطف الثاني بالواو ،

تقول : سواء عليّ زيد وعمرو . وإن كان بعدها مصدران ، كان الثاني بالواو حملاً عليها . »

وجملة الأمر أنه كانت الهمزة بعد سواء ، وهي همزة التسوية ، اقتضت أم^(١) (المعادلة) كيف كان الحال . فإذا لم تكن الهمزة اختلف الحال :

(١) والهمزة وأم ها هنا قد خرجتا عن الاستفهام . قال الإمام الزمخشري في كشفه : « والهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء ، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً . قال سيبويه : جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : (اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابة) يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام ، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء . »

١ فاذا كان بعدها فعلان فأو^(١)

٢ واذا كان بعدها اسمان فالواو

أما (أو) فعلى تقدير الشرط^(٢) وتأويله : (إن فعلت هذا

فلأمران سواء) ، وأما (الواو) فلأن التسوية كانت بين شيئين فهي للعطف والتشريك على الأصل .

وليس كلامهم هذا على إيجاب (أو) بين الفعلين إذا لم تكن

الهمزة ، وإنما هو على تعليل جوازها فيه . فإذا قلت : (سواء علي

قت أم قعدت) جاز كلامك وفصح أيضا .

(١) وقد منعه ابن هشام وأوجب فيه (أم) حين أوجب تقدير الهمزة .

وتعقبه فيه كثيرون بأنه لا محل لوجوب الهمزة .

(٢) كذا وجهه السيدي وحكاه الدماميني وشرحه الرضي .

الفصل الثالث

قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه

(١) النسبة إلى (الافعال):

إذا أردت النسبة إلى (الأخلاق) قاصداً به اسم العلم فالقياس فيه (أخلاقي) لا (خلقي) كما يزعم كثيرون . قال سيبويه : « وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحد اسماً لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله . ألا تراهم قالوا في أنمار ، أنماري ، لأن أنماراً اسم رجل ، وقالوا في كلاب كلابي . » فالقياس في الجمع المسمى به أن تنسب إليه على لفظه باتفاق كما تنسب إلى الواحد ، لأنه قد استعمل استعمال المفردات . أمّا إذا لم تُرد به (الأخلاق) إلا الجمع فالوجه أن توقع الإضافة على واحد ، فتقول : (خلقي) . ومثل ذلك (حقوقي) نقوله في النسبة إلى (الحقوق) اسماً للعلم و (حقّي) نقوله في النسبة إلى (الحقوق) بغير هذا الاعتبار . وهلمّ جرّاً ...

(٢) النسبة إلى (التربية):

الدائر على ألسنة الكتاب أنهم يقولون في النسبة إلى (التربية) ، (تربويّ) وهو لحن مشهور . والقياس فيه حذف التاء والنسبة إلى الأصل الباقي : إمّا بحذف الياء على (تربيّ) بالتشديد ، أو بقلبها

واواً وفتح ما قبلها على (تربوي) . وكلاهما صحيح في الاستعمال .

(٣) النسبة إلى (الدعوة) :

الشائع في لغة القضاة والمحامين وكتابهم أنهم يقولون : (مذكرة دعوتية) نسبة إلى (الدعوة) ، وهو لحن كما لا يخفى على المتأمل . والوجه فيه حذف التاء والنسبة إلى الباقي على (دَعْوِي) بتشديد الياء وكسر ما قبلها فتقول لذلك : (مذكرة دَعْوِيَّة) . وحذف تاء التأنيث في نظائره قياس لا انكسار فيه . تقول في النسبة إلى (البلدة والثروة والغزوة والعروة والعصبة والكتلة) ، (بلدي وثروي وغزوي وعروي وعصبي وكنلي) وهلم جرا . . .

(٤) النسبة إلى (نساء) :

القاعدة في النسبة إلى الجمع أن ينسب إلى واحد إذا كان له واحد مستعمل من لفظه . فالقياس أن تقول في نساء (نسوي) لا (نسائي) لأنه جمع واحد (نسوة) كفعال وفعله . وليس إـ (نسوة) وهو اسم جمع ، واحد قد كسر عليه فينسب إلى واحد . قال سيبويه : « إعلم أنك إذا أضفت ^(١) إلى جمع أبداً فانك توقع الإضافة ^(٢) على واحد الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد ، وبينه إذا لم تُرد به إلاّ الجمع » !

(١) أي نسبت (٢) أي النسبة

(٥) الثَنَوِيّ والثَنَوِيّ :

يشبهه على غالب الكتاب فرق ما بين (الثانويّ) و (الثنويّ) ، ويرى بعضهم أن (الثانويّ) من العاميّ و (الثنويّ) من الفصيح . وجملة الأمر في ذلك أن لكل من النسبتين ، على صحتها ، معنى يغاير الآخر . فالثنَوِيّ تقوله في النسبة إلى (ثانٍ وثانية) كالتقاضيّ تقوله في (قاضٍ وقاضية) بقلب الياء واواً وفتح ما قبلها . والثَنَوِيّ تقوله في النسبة إلى (اثنين واثنان) كالثنَوِيّ تقوله في (ابنين وابنتين) ، يحذف الزائد واسقاط العوض وردّ المحذوف على أن الأصل في (اثنين) ، (فعَل) بالتحريك .

ومن ذلك كان قولهم (التعليم الثانويّ) و (الأمر الثانويّ) على ما قدّمناه ، صحيحاً لا مأخذ فيه . لأنهم إنما يقصدون به التعليم الذي يلي الابتدائيّ زمناً ، والأمر الذي يتلو سواه مكانة . فيحتمل كل منهما أن يوصف بالثاني على هذا الاعتبار . ومثلها في هذا القياس (الناحب الثانويّ) . لكنه لا يجوز في شيء من ذلك أن تنعته بـ (الثنويّ) لأنه نسبة إلى (اثنين) ، ولا محلّ لـ (اثنين) ها هنا .

أمّا قولهم : (مذهب الاثنينيّين) ^(١) كما هو دائر على السنة المشتغلين بالفلسفة منذ القديم ^(٢) فإنه لحن ، ووجه أن يقال : (مذهب

(١) مذهب الاثنينية Dualisme يقابله مذهب الواحدية Momisme

(٢) الذي قاله المتكلمون في النسبة إلى (اثنين) اسماً لما يوصم به :

(الثنوبة والاثنية) . قال الخوارزمي في مفاتيح العلوم : (والردّ على المعطلة —

الثنويين) لانهم يريدون به النسبة إلى (اثنين) ، أو يقال : (مذهب
الاثنيين) كما سذكروه لك .

ويصح في النسبة إلى (ثان وثانية) أن يقال (ثاني) بالتشديد ،
كما يقال في (قاضٍ وقاضية) ، (قاضي) ؛ وهو القياس الأول ،
وليس فيه إلا حذف الياء . وقد ورد في (اثنين واثنين) ، (اثني)
بالتشديد ، كما قيل في (ابنين وابنتين) ، (ابني) ، بحذف الزائد
وتركه على لفظه . وكل ذلك صحيح في الاستعمال .

(٦) النسبة إلى (دوثة ودوّل) :

في النسبة إلى ما كسر على واحده ولم يكن علماً ، يردّ الجمع
إلى هذا الواحد فيقال : (دولي) بسكون الواو ، وهو المشهور عند
جمهور البصريين . لكننا قد نلجأ أحياناً إلى إرادة معنى (الجمعية) على
وجه الخصوص فرقاً بينها وبين صورة (الوحدة) ، فالوجه إذ ذاك
أن ننسب إلى الجمع بغير ردّ فنقول (دولي) بتحريك الواو ، تصحيحاً
للمعنى وطرداً للبس .

مثال ذلك أنك تريد التمييز بين النسبة إلى ما يتصل به (الدولة)

وأنه عز وجل قديم عالم قادر حق وأنه واحد ، والردّ على الثنوية من المجوس —
والزنادقة ، وعلى الملائمة من النصارى و (. . .) . وقد مُحكي في القطوف الدانية :
(كل اثنين غيران وكل غيرين اثنان فلا فرق بينهما ، إذ الاثنينية تستلزم التغاير) .
وقد قيل للثنوية أيضاً نسبة إلى المثنى . قال المعري :

عمدتم لرأي المثنوية بعدما جرت لذة التوحيد في اللهوات
فالثنوية والمثنوية نسبتان صحيحتان ، أما الاثنينية فقد انضح لك وجه ردّها .

على حد معناها الحقوقي ، وإلى ما يتصل به (الدول) على إرادة معنى الاشتراك والاجتماع . فتقول : (هذا خلاف دولي) أي مما يجري في داخل الدولة ، و (هذا خلاف دولي) أي مما يجري خارجها بين الدول . كما تقول : (هذا وضع دولي) و (هذا وضع دولي) ، و (هذه قضية دولية) و (هذه قضية دولية) ، بل (هذه مؤسسة دولية) أي أنها من مؤسسات الدولة و (هذه مؤسسة دولية) أي أنها تتألف باجتماع الدول واشتراكهم كعصبة الأمم .

وهكذا يضطرك المعنى إلى التمييز بين ما ينسب إلى الواحد وما ينسب إلى الجمع . فإذا راعيت القياس الظاهر المشهور في ردّ الجمع إلى مفردة التنبس المعنى وأشكل . فالعدول عن صورة المفرد في ذلك إلى صورة الجمع إبقاء على دلالة التعدد المقصودة التي تفيدها (الجمعية) ضرورة لا بد منها ^(١) .

ولا يظنّ أحد أننا نحيز النسبة إلى الجمع على وجه الإطلاق ، فالضرورة تقدر بقدرها . فكلما أغنى المفرد عن الجمع فالقياس أن يردّ

(١) ولكن هل يسوغ هذا في قياس العربية ؟

الكوفيون قالوا يجوز النسبة إلى الجمع مطلقاً . أمّا جمهور البصريين الذين قالوا يردّ الجمع إلى واحد فقد أجازوا العدول إلى صورة الجمع في مواضع محدودة ، كأن يكون المنسوب إليه عالماً أو كالعلم ، أو يمتنع ورود واحد من لفظه ، أو تقصد النسبة إلى لفظه بعينه كـ (الشعوبي) أو يخاف اللبس عامة برده إلى واحد . وتعليل مذهبهم هذا ليس بالبعيد . فلما كان القصد من النسبة إلى الجمع في الأصل الدلالة على جنس المعنى استغنوا عنه بمفرده — إذا ورد — ، لأن المفرد يشرّكه في هذه الدلالة . وهم كلما ابتعدوا عن هذا الأصل أجازوا النسبة إلى الجمع .

الجمع إليه . وإذا تَخَلَّفَ بمعناه نسب إلى الجمع بلفظه طرداً للبس . وليس
العدول عن ظاهر القياس في هذا الباب غريباً على وجه العموم إذا اقتضاه
المعنى وخيف اللبس . ففي كتب اللغة من ذلك الشيء الكثير ، وليرجع
إليه من أراد الاستئناس .

هذا ، وقد انتهى مجمع اللغة العربية الملكي إلى نحو ما انتهينا
ها هنا ، قال : (المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن
يرد إلى واحد ثم ينسب إلى الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى
لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك) .

قال صاحب المصباح : (وقيل إنما رد إلى الواحد — أي الجمع — لأن الغرض
الدلالة على الجنس ، وفي الواحد دلالة عليه) .

ففي النسبة إلى العَلَم لا يقصد مدلول اللفظ الأصلي وإنما يراد الذي سمي به أي
مدلوله بعد التسمية . وقيل مثل ذلك في نسبتهم إلى (شعوب) فليس غرضهم فيه
معنى (شعب) (١) عامة ، إلا كانت النسبة إليه (شعبي) . فالواحد في كل
منهما لا يغني عن الجمع كما تراه .

وهكذا حين يخاف اللبس كما قيل في (أعراب) (أعرابي) ولم يقل
(عربي) لأنهم أرادوا في النسبة معنى (أعراب) على الوجه الذي اختص به بعد
عمومه أي سكان البادية ، ولم يريدوا معناه الأصلي الذي يفيد (عرب) أي أهل
البدو والحضر . وعلى وجه الاختصار نقول : إنهم لم يقصدوا من هذه النسبة الدلالة —

(١) قال الخوارزمي في مفاتيح العلوم : (الشعوب جمع شعب للعجم مثل القبائل
للرب من قوله تعالى : « وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا — سورة الحجرات »
ومنه قيل للذي يتعصب للعجم شعوبي . وقيل بل هي للعرب والعجم فبنو قحطان
شعب وبنو عدنان شعب) . وقال صاحب المصباح : (والشعوبية بالضم فرقة تفضل
العجم على العرب . وإنما نسب إلى الجمع لأنه صار علماً كالأنصار) !

(٧) النسبة إلى شفة وشفاه :

النسبة إلى شفاه جمعاً كالنسبة إلى شفة . قال الإمام السيوطي :
(وأما الجمع الباقي على جمعيته ولة واحد مستعمل فإنه ينسب إلى الواحد
منه) . أما النسبة إلى شفة فقياس نظائره مما يثنى على لفظه أن يترك
على حاله فيقال : (شفّي) بتشديد الياء ، أو يرد إليه محذوفه فيقال :
(شفهي) أو (شفوي) . فشفهي على أن الأصل (شفة) و (شفوي)
على أنه (شفة) . فتقول من ذلك : (امتحان شفوي وشفهي وشفّي)
كله صحيح في الاستعمال .

أما قولك : (امتحان شفاهي) فهو صحيح أيضاً على أنه نسبة إلى
مصدر (شافه يشافه) لا نسبة إلى جمع (شفة) لما بيناه . وشفاه ،

— على الجنس الأصلي ، حتى يستغنوا بواحدة الذي يشركه في هذه الدلالة ، وإنما
قصودنا معنى سواء حتى قال سيبويه : (إنما قيل في النسب إلى الأعراب أعرابي
لأنه لا واحد له على هذا المعنى . ألا ترى أنك تقول العرب فلا يكون على هذا
المعنى ؟! فهذا بقويه) وقال الجوهري : (ليس الأعراب جمع عرب) أي بعد أن
اختص هذا الخصوص فتخالف واحده (عرب) لعدم معناه وأصبح الموعول على
(أعرابي) ، كما تخلف (ناصرونصير) في واحد (أنصار) لما غلبت عليه الآحية
فعولوا على (انصاري) .

فليس يبعد على هذا تخريب ما انتجناه على المذهب البصري نفسه . فنحن إذا
قصدنا في النسبة إلى (الدوّل) دلالة المعنى الأصلية فحسب ، فالقياس فيه أن
تنسب إلى مفردة فنقول : (دولي) بسكون الواو . لأن المفرد هنا بغني عن
الجمع . لكننا إذا قصدنا إلى ذلك دلالة اللفظ الفرعية أي معنى التعدد والكثرة
تختلف المفرد عن إفادة المعنى المقصود وكان لا بد من النسبة إلى الجمع بلفظه .

مصدراً لشافه ، سماعي لا قياسي حكاه ابن جني في كتابه (التصريف
الملوكي) ، قال : (قالوا : شفة وأصلها شفة لقولهم في التحقير : شفية ،
وفي التكسير : شفاء ، وفي الفعل : شافهت زيداً ، وفي المصدر :
الشفاء والشفاهة) . فلا وجه إذاً لاستنكار قول القائل : (شفاهي)
على ما مر .

وقد قيل : (الشفاهي) بالضم للعظيم الشفة فليس هو على قياس .
كما قيل : (أنافي ورؤاسي وعُضادي وفُخَازي) للعظيم الأنف
والرأس والعُضد والفخذ ، وكله سماعي .

وجملة الأمر أنك تقول : (شَفَوِيَّ وشَفَهِيَّ وشَفِيَّ) نسبة إلى
(شفة) و (شفاء) الجمع . كما تقول : (شِفَاهِيَّ) نسبة إلى (الشفاء)
المصدر . كل ذلك على القياس .

أما (شفاهي) فإنك تقوله للعظيم الشفة على غير قياس .

(٨) النسبة إلى (الحكمة) :

النسبة إلى (الحكمة) ، (حِكْمِيَّ) بإسكان الكاف ، وهي في
كلامهم بالتحريك إبدأ كنحو قولهم : (الدروس الحِكْمِيَّة) . وقد نبه
عليه الخفاجي في شفاء الغليل .

الفصل الرابع

(١) العدد في تمييزه وتعريفه

تتردد حول هذا المطلب طائفة من الأوهام قد أصابت في لغة الدواوين خطأ كبيراً من الشيوخ ، فتمكنك في طباع الكتاب تمكناً رأوا به وجه الصواب مستهجنًا . فأسماهم تستنكره مما ألفت ، وأذواقهم تعافه مما أساغت .

فأنت إذا زعمت لهم أن جريهم على مثال : (الخمسة كتب) لا يستقيم على قياس وأن الوجه أن يقال : (خمسة الكتب) ، استنكروه منك استنكاراً . وإذا ذهبت إلى أن نحو : (المائة ورقة والألف قرش) لا تقوله العرب فيما صح عند الأكرمين وإنما تقول لو أرادت معناه : (مائة الورقة وألف القرش) ، أبوه عليك أيضاً . والأمر في الجملة أظهر من أن يوجب استرسالهم إلى مثل هذا اللحن .

فضابط المسألة أن المعدود مجرور إذا كان العدد مفرداً (كخمسة كتب ومائة صف وألف تلميذ) ، ومنصوب فيما عدا ذلك جميعاً (كخمسة عشر كتاباً وعشرين دفترًا وواحد وستين قلمًا) . وحيث كان مجروراً فالتعريف له (كخمسة الكتب ومائة الصف وألف التلميذ) ، وحيث كان منصوباً فالتعريف للعدد (كالخمسة عشر كتاباً والعشرين دفترًا والواحد والستين قلمًا) .

وبناءً على ذلك تقول :

اشتريت مائتي الكتاب ، ولا تقول : المائتي كتاب أو المائتين كتاباً ^(١)
واشتريت ألفي الكتاب ، ولا تقول : الألفي كتاب أو الألفين
كتاباً

واشتريت خمسمائة الكتاب ، ولا تقول : الخمسمائة كتاب
واشتريت خمسة آلاف الكتاب ، ولا تقول : الخمسة آلاف كتاب
واشتريت خمسمائة ألف الكتاب ، « : الخمسمائة ألف كتاب
تجوز في كل ذلك المعدود الأخير وتعرفه لأن العدد مفرد .

هذا ، وأما نحو : (الخمسة الأيام) ^(٢) بتعريف العدد والمعدود
فصحيح على قول شائع ، وأما نحو : (الستة أشهراً) بتعريف العدد
المفرد ونصب معدوده فقد قيل به أيضاً . لكن كلاً منهما لا يعدل
نحو قولك : (خمسة الأيام وستة الأشهر) على ما قدمنا ، لأنه
صحيح شائع بإجماع النحاة .

فالذي ذكرناه لك قياس لا ينكسر . فكلما كان المعدود مجزئاً
كان التعريف من حقه . وكلما كان منصوباً كان من حق العدد . وهلم
جراً . . . وما رَوَوْه خلاف ذلك ، إما على قول ، وإما شاذ في
القياس ، وإما نادر في الاستعمال . وكله لا يعدل المقيس المشهور الذي
أوردناه . فتأمل !!

(١) قد ورد تمييز المائة منصوباً في الشعر فخرجه على الشذوذ . قال الشاعر :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً نقد أودى المسرة والهناء

(٢) بقوى الوجه المذكور باتفاق حين يكون المعدود صفة كقولك :

(الثلاثة المسافرون) ، ذلك لظهور تبعيته للعدد ، فيكون آتئذ كحد قولك :

(المسافرون الثلاثة) !!!

(٢) ثمان

اسم منقوص ياءه في غير التركيب كياء قاضٍ ، فهي تثبت حيث تثبت هذه وتحذف حيث تحذف .

تقول في غير الإضافة :

أنفذت ثمانياً وعشرين شهادةً ، كما تقول : رأيت قاضياً وعشرين امرأةً

وهذه ثمان وعشرون شهادةً ، كما تقول : هذا قاضٍ وعشرون امرأةً

وبعثت بثمان وعشرين شهادةً ، كما تقول : مررت بقاضٍ وعشرين امرأةً

فياؤه في هذه الحال تثبت عند النصب وتسقط في الرفع والجر .
وتقول في الإضافة :

أنفذت ثمانى شهادات ، كما تقول : رأيت قاضى دمشق

وهذه ثمانى شهادات ، « « : هذا قاضى دمشق

وبعثت بثمانى شهادات ، « « : مررت بقاضى دمشق

فياؤه في هذه الحال ثابتة أبداً .

وأما في التركيب أي في (ثمانى عشرة) فالشهور أن الياء مبنية على الفتح أو السكون ، وقد تحذف على قلة لاختصار المركب فتبنى النون على الكسر أو الفتح .

وبناءً على ما ذكرناه لا يستقيم أن يقال :

١ : نرسل إليكم ثنائي وعشرين شهادة ، كما جروا عليه في الدواوين وأولعوا به ولوعا ، كأنهم يحسبون أن (ثمانيّاً) ممنوعة من الصرف لأنها على (فعالٍ) كتراق جمع ترقوة . وليست كذلك إلا في غريب النوادر ^(١) . قال الجوهري : (وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع) .

٢ : أو أن يقال : هذه ثنائي وعشرون شهادة ، وبعت بثماني وعشرين شهادة ، كما شاع لديهم على توهم بناء (ثماني) والصواب حذف الياء كما تحذف ياء (قاضي) لو كانت في مكانها .

٣ : وليس الأظهر أن يقال : هذه ثمان شهادات ، بحذف الياء . وهو جارٍ في كلامهم كثيراً يحسبونه من الفصيح الذي لا يتفق لغير الأئمة والحدائق ، وليس كذلك . قال ابن بري : (الكوفيون يميزون حذف هذه الياء في الشعر) .

وجملة القول : أن ياء (ثمانٍ) تثبت على المشهور في التركيب دوماً ، كما تثبت في الإضافة . أمّا في غير الإضافة فتثبت مع التنوين منصوبة ، وتسقط معه مرفوعة ومجرورة .

(١) فقد روى سيبويه من ذلك في الكتاب (ج ٢ ، ص ١٧) :

يحدو ثمانيّ مولماً بلقاحها حتى ممن بزيفة الإرتاج

قال العلامة الشنمري : [الشاهد فيه ترك صرف (ثماني) تشبيهاً لها بما جمع على زنة مفاعل كأنه توهم واحدتها (ثمنية) كحذرية ثم جمع فقال (ثمانٍ) كما يقال حذار في حذرية . والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد في بلفظ المنسوب نحو (يمانٍ) و(رباعٍ) فإذا أنت قيل (ثمانية) كما قيل (يمانية) و(فرس رباعية) . وصف إبلاً أولع راعيها بلقاحها حتى لقحت ثم حداها أشدّ الحدا ثم همت بإزلاق ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة والزبغ بها وهو إزلاقها إسقاطها] .

الفصل الخامس

(١) قياسية الصفات المشبهة ، (فخيم ووفير) :

لم يرد بهذين الحرفين سماع وليس على قياس ، وإنما قالوا : فخم ووفر (بسكون العين . ووزن (فعمل) في الصفات سماعي ، فإن غلب من (فعل بفعل) مضوم العين فلم تمل به الغلبة إلى حد تعميم القياس . هذا هو المذهب المشهور ، لكن بعضهم قد قال بقياسه . قال العلامة الصبان في حاشيته على شرح العلامة الأشموني : [لَمْ يَصْرَحْ بِالْقِيَاسِ لِعَدَمِ كَثَرَةِ (فَعْلٌ وَفَعِيلٌ) مِنْ (فَعْلٌ) مُضْمُومِ الْعَيْنِ كَثَرَةً تَقْطَعُ بِقِيَاسِهِمَا عِنْدَهُ ، قَالَ الشَّاطِبِيُّ : وَغَيْرُ الْمُصَنِّفِ يَرَى أَنَّ (فَعِيلًا) قِيَاسٌ دُونَ (فَعْلٍ) !!] . قالوا هذا ولم يقيدوه ، وقلَّ من أجرى صفة من (فَعْلٌ) عَلَى (فَعِيلٍ) وَاحْتِجَ لَئِكَ بِالْقِيَاسِ . قَالَ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ الْخَضِرُ حُسَيْنٌ فِي كِتَابِهِ ^(١) (الْقِيَاسُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ) : (وَأَوْزَانُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ سَمَاعِيَّةٌ . فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَصُوغَ وَصْفًا عَلَى نَحْوِ (فَعْلٌ أَوْ فَعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ أَفْعَلٌ) دُونَ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ الْعَرَبُ . مَا عَدَا (فَعِيلًا) فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ لِكَثَرَةِ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ هَذَا الْمَذْهَبُ بِالْمَعَانِي الَّتِي يَرَادُ مِنْهَا الثَّبُوتُ وَلَمْ يَدْرَ كَيْفَ تَكَلَّمَ فِيهَا الْعَرَبُ بِالْأَسْمِ الدَّالِّ عَلَى الذَّاتِ وَصَفَتِهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ تَسْتَوِي الْأَفْعَالُ صِفَاتِهَا الْمَشْبَهَةِ ، وَلَا يَبْقَى فَعْلٌ

(١) ص ٦٢

من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها !) .
وكلام الأستاذ في تقييده محكم لا غبار عليه ، جدير أن يؤخذ
به . وموّداه منع (فخم ووفير) لورود (فخم ووفر) .

وقد تسمّح بـ (فخم ووفير) الأستاذ الشيخ مصطفى الغلاييني في
كتابه (نظرات في اللغة والأدب) . ووجه تسمّحه بأن (فعلاً) في
الصفات ، بفتح فسكون ، أصله في الكثير الغالب (فعِل) بفتح فكسر ،
وأن (فعلاً) هذا أصله (فعيل) . فقد أصبح بهذا أصل (فعلي) ،
(فعيلاً) . ولا بأس إذاً عنده من الرجوع إلى أصل (فخم ووفر) وهو
(فخم ووفير) ولو لم يأت بها سماع .

فالأستاذ لم يقل بالقياس على ما رأيت . وإنما جرى على عادته في
مواد الكتاب من التسمّح بكل ما دار على ألسنة الكتاب ، إذا استطاع
أن يتأول له وجهاً من الوجوه . فانظر إلى قوله بعد ذلك : (فهما
مقبولان في الذوق والسمع) . فكانه يريد بهذا أن اللغة لا تأبى أن
يُدرج فيها هذان اللفظان . فتعليله هذا تعليل من يضع الكلام وضعاً
ويقترحه اقتراحاً - لكنه وضع واقتراح في غير ضرورة أو حاجة -
لا تعليل من يميز صحيح الكلام من فاسده كما لا يخفى . وإلاً فإذا
سلمنا بأن أصل (فعِل) (فعيل) على ما ذهب إليه ، فمتى كان الرد
إلى الأصل مطرداً ولو كان العدول عنه لمحض الاستخفاف . قال سيبويه :
(واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه
مسقطاً من كلامهم البتة) .

ومذهبنا يجري من الأستاذ مذهب مجرى الضد . فنحن لا تهمننا الكلمة
والكلمتان ، ولا تعيننا الشهرة العارضة إذا لم يسندها سماع مضبوط ،
أو يدعمها قياس صحيح . ونعدّ كل تسمح من هذا القبيل عبثاً باللغة
وبثاً للخلل في أقيستها المعروفة . فإذا كان الكلام على جهة الاقتراح
أو الاصطلاح فله عندنا شأن آخر . لكن أول ما يستدعي انصراف
الذهن إليه حاجة في التعبير أو بغية في التسهيل والتيسير .

فنحن نسأل الأستاذ : هل يقول في ضخيم ضخيم ، وفي شهم
شهم ، وفي صعب صعب ؟!! وماذا يحتمل أن يكون وجه المنع بعد
إقراره (فخماً ووفيراً) ؟ والأستاذ لو قال ما قاله اهتداءً إلى قياس
يخرج عليه الأشباه والنظائر ، إرادة التسهيل ، لتوجه له عندنا كل العذر .
هذا وبعضهم يحتج في إقرار (فخيم) باستعمال العلامة اللغوي الشيخ
إبراهيم اليازجي . وهو لم يأخذ في ذلك بقياسية (فعيل) كما يشهد به
كتابه (نجعة الرائد) . فالشيخ لو عالج هذه المادة تحقيقاً وتمحيصاً لأخذ
كلامه على جهة الاستئناس لسعة اطلاعه وطول باعه . أما أن يقطع
بصواب ما جاء عنه تسليماً فلا أراه وجيهاً البتة . ومذهب الشيخ نفسه
في نقد الكلام ما اعتمدناه وأكثر !! ألا تراه ينتقد الحارث بن
حلزة وأضرابه من الشعراء الجاهليين في رسالته (لغة الجرائد) ؟ فالذي
يستخلص من ذلك كله : أن وجه الكلام أن يقال : (فخيم ووفر)
على (فعل) وأن يحدّ القياس على (فعيل) بما قيده به الأستاذ محمد
الخضر حسين كما بيناه .

(٢) المصادر اليبائية ، (المسؤولية) :

(المسؤولية) ينكرها الأستاذ الشيخ إبراهيم المنذر ويرى أن يقال في مكانها (التبعة) بفتح فكسر . أقول لا وجه للإنكاره هذا أو لإحلاله (التبعة) محلها . فالكلمة صحيحة فصيحة لا غبار عليها ، وهي من المصادر اليبائية المقيسة .

فإن كان الإنكار من جهة المعنى فخير ما يدفعه قوله عز وجل في في سورة الإسراء : (وأوفوا بالعهد إنَّ العهد كان مسؤولاً) وقوله تعالى : (إنَّ السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً) . وقوله صلى الله عليه وسلم : (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته ؛ الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته ، والرجل راعٍ في أهله ومسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته ، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته .)!! أغير هذا قصد كتابنا حين قالوا (المسؤولية)؟! ..

وإذا كان الإنكار من جهة الصياغة ف (المسؤولية) كما أسلفنا من المصادر اليبائية المقيسة ، قد دلت على صفة (المسؤول) والحقيقة المنسوبة إليه بالحق (ياء النسبة) - هي ها هنا الياء المصدرية - وإتباعها ب (تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية) - هي ها هنا التاء المصدرية .

قالوا : الإنسانية والحيوانية والكمية والكيفية والماهية والاسمية والفعلية والحيثية والظرفية والفاعلية والمفعولية وهلم جرا . وقد جرى علماء اللغة على هذا وجعلوه قياساً استثناساً بما سمع عن العرب من المصادر

المختومة بالياء المشددة مردفة بالتاء كـ (العبدية والعبودية والحرية ،
والحرورية والاصوصية والخصوصية^(١) ، والوحدانية والرهبانية والرجولية
والعروبية والجاهلية) . وقد حكي عنهم (المولوية) صفة المولى ،
و(الأولية) صفة الأول . وقد قال ابن منظور : (ورجل عُرِيّ
فيه عُرِيَّة أي عجرفية ونحوه وصعوبة ، والعُرِيَّة في الفرس أن يمشي
عرضاً ..) وقال : (وناقصة عُرِيَّة وفيها عُرِيَّة إذا كانت أيضاً لم
تذل) . وقال صاحب التاج : (والاسم الغلومه والغلومية والغلامية ،
بضمهم) . وقال ابن سيده في المخصص : [شيخ بين الشيخوخية
والشيخوخة والتشيخ] وقال : [ووصيفة بيَّة الإيِّصاف ، ووليدة بيَّة
الولادة والوليدية] . فكان بطرد ذلك واقياس عليه ما لا يحصيه عد
من مصطلحات الفلسفة ومواضع مختلف العلوم .

ولست أدري ، ما وجه منع الأستاذ [المسؤولية] وهي قياس
لا شأن للسمع فيه !! . أفرايت لو أراد أن يقول : [الوالد مسؤول
بين المسؤولية] أكان يوثر أن يضع [التبعة] في ذلك موضع
[المسؤولية] . فأنت تجد في هذه المصادر من تحقيق المعاني وضبط
حدودها ثروة للغة أيما ثروة . وقد أيد ذلك مجمع اللغة العربية الملكي
قال [ج ١ ، ص ٢١٥] : [إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها
ياء النسب والتاء] . فاعرف ذلك وقس عليه جميع ما يرد عليك ولو
كره بعض المحققين .

(١) يجوز فتح الأول وضمه في الالفاظ الثلاثة

(٣) قياسية (استفعل) وجمع اللغة العربية الملكي

أخذ جمع اللغة العربية الملكي بقياسية (استفعل) إذا أُريد به الطلب والصيرورة لحاجة اللغة إلى مدلولاته في العلم والصناعة . قال (ج ١ ، ص ٢٣٢) : (ويرى المجمع أن صيغة استفعل قياسية لإفادة الطلب والصيرورة) . ونحن لا نأبي ذلك ما دامت حاجة التعبير تقتضيه . لكن المجمع قد رفع هذا القول إلى بعض الأئمة على أنهم قد أخذوا به . وهو ما جئنا نفنده ونكشف عما بدا لنا فيه .

فالمجمع قد زعم فيما استظهر به أن مقالة أبي علي وابن سيده وابن يعيش على الأخذ بالقياس ، وليس الأمر كما ادّعاه وجنح إلى تأويله إذا عدنا إلى التحقيق .

أما أبو علي فهذا كلامه : (أعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته واستدعيته وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب) . قال صاحب المجمع : (ومعنى قوله يحفظ وليس بالباب أن استفعل لغير الطلب يحفظ ولا يقاس عليه ، ومقابله أن استفعل للطلب يقاس عليه ولا يتكلف لحفظه) . أقول : ليس الكلام على هذا ، إنما المراد أن استفعل في الطلب والاستدعاء كثير وفي غير ذلك قليل . ومن هنا قيل : إن استفعل بابه الطلب والاستدعاء ، أي أن أكثر ما يأتيك على هذه الصيغة يكون من هذا الباب . فقد يتفق منها ما ليس منه ، فهذا لا يضبط معناه البتة فهو يحفظ وليس بالباب . مثال ذلك : استفهم واستخبر واستنبأ واستوضح واستكشف واستسقى واستعطى

واستطعم واستوهب واستمنح واستهدى واستقدم ، كله من هذا الباب .
 أمّا استقر واستعلى واستعجب فليس هو منه ولا تحصر معانيه في باب .
 وابن سيده إذ نقل كلام أبي علي قد انتوى هذه الجهة . وأبو علي هذا
 لم يزد على ما قاله سيبويه ، قال : (وأنا أسوقه إليك على ما قاله
 سيبويه) . أمّا سيبويه فالذي حكوه عنه قوله : (فالباب في استفعل
 أن يكون للطلب أو الإصابة) . ومذهبه في هذا المقام أظهر من أن
 يحتاج إلى شرح ، وأسير من أن يفتقر إلى تأويل . فقد ذكر في
 الكتاب ما اشتهر من معاني الصيغة ، وما ندر مما وافق (أفعل وتفعل
 وفعل . . .) !! ذكر هذا ولم يقل بأقياس تصريحاً أو تعريضاً !! . . .

فها هنا سؤال لا مناص منه ؛ أنذا قيل : إن باب المفاعلة المشاركة
 وباب الافعال الاتخاذ ، أفهم الجمع من هذا أن المفاعلة والافعال
 قياسان تصوغهما من كل فعل إذا أدركت ذينك المدلولين ؟ أم يرى
 أن مؤدّى ذلك أن أكثر ما جاء منها من هذا الباب وأن ما خرج
 عنه من الشرود وندرة التوارد بحيث لا يضبط في باب ؟ ! .

ولم يخرج كلام ابن يعيش عما ذكرناه ولا نطاول إلى ما وراءه ،
 وإن أوهم ظاهره غير ذلك . قال : (والغالب على هذا البناء الطلب
 والإصابة وما عدا ذينك فإنه يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه) . ومؤداه
 أن هذا البناء في الطلب والإصابة غالب ، وفيما عداهما نادر لا يغلب .
 فالقياس عنده غلبة هذين المعنيين (الطلب والإصابة) على ما اتفقت
 منه هذه الصيغة من الأفعال ، وعدمه ندرة ما سواهما فيه . فالكلام

لا يعدو ذلك ، ولم يَمِلْ به صاحبه إلى جواز اشتقاق الصيغة من سائر
الأفعال إذا أُريد المعنى الغالب .

وعلى هذا أيضاً كلام ابن الحاجب في الشافية ، قال : (واستفعل
للسؤال غالباً) إما صريحاً نحو استكتمته ، أو تقديرأ نحو استخرجته ،
وللتحول نحو استحجر الطين وإن البغاث بأرضنا يستنسر . وقد يجي
بمعنى فعل نحو قرأ واستقر) . وعليه كذلك مقالة الرضي في الشرح ،
وابن قتيبة في أدب الكاتب ، والزنجشري في المفصل ، وابن جماعة في
حاشيته على الشافية .

وإذا عدونا (استفعل) فالعلماء على خلاف في قياسية (أفعل) ؛
هل تدخل همزة النقل على كل ثلاثي فتعديه إذا كان لازماً ، وتجعله
متعدياً إلى مفعولين إذا كان متعدياً إلى واحد ، وإلى ثلاثة إذا كان
إلى مفعولين ؟ . .

والعلماء على خلاف في قياسية (فعّل) ؛ هل يطرد تضعيف عين
الثلاثي لبعدي ما كان منه لازماً ، ويوصل إلى مفعولين ما كان منه
لمفعول واحد ؟ . .

وهم إلى ذلك على خلاف في (انفعّل) مطاوعاً لـ (فعل) . أما في
(افعل) و (استفعل) فقد تلاقت أقوالهم على وقفهما على السماع .

هذا ، ومذهب الرضي على السماع في الجميع ، قال : (وليست
هذه الزيادات قياساً مطّرداً . فليس لك أن تقول في ظرف أظرف وفي

نصر أنصر . ولهذا رُدَّ على الأَخفش ^(١) في قياس أَظنَّ وأَحسب وأُخال
على أعلم وأرى . وكذا لا تقول نصر ولا دخل ، وكذلك في غير
ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ
المعين وكذا استعماله في المعنى المعين .

وعلى هذا ، فإذا قال المجمع بقياسية (استفعل) فقد قاله من عنده
ولو أنه لا بأس به . أما استثناسه برأي أبي علي الفارسي وابن جني
(في أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام
العرب) فهو سائغ مقبول . وهو علة أخذنا بمقالة المجمع في القياس .
وكلامنا هنا على استحسانه وإيثاره من هذه الجهة .
فيتضح من هنا أنه لو قيل (استحصل) لطلب الحصول على الشيء
مثلاً لكان على ما مر سائغاً ولو لم يُنقل . فتأمل !! .

(١) قال ابن جني في الخصائص : (وأجاز أبو الحسن أَظنَّ زبدًا عمرًا
عاقلاً ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم :
جماعته بظنه عاقلاً .)

(٤) فرق ما بين أفعل وفاعل المهموز الأول في المضارع والمصدر

(آلى) إذا حلف مضارعه (يؤلى) على (يفعل) ويقوله بعضهم
 (يؤلى) على (يفعل) كأن ماضيه (فاعل) فيوهمون . قال صاحب
 المصباح : وآلى إبلاً مثل آتى إبتاءً إذا حلف فهو مؤلى . ومثله
 (آمن) يحسبه جماعة (فاعل) فيقولون (يؤمن) على (يفعل) وهو
 (يؤمن) على (يفعل) لأن ماضيه (أفعل) . ومنه (آنس) إذا
 أحسن أو أبصر ، من قوله تعالى : (إني آنست ناراً لعلّي آتيكم منها
 بقبس) ^(١) ، وقوله : (فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم
 ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً) ^(٢) ، قال بعضهم في ذلك (يؤانس)
 وهو (يؤنس) . ومنه (آوى) أيضاً ، قال تعالى : (وفصّلته التي
 تؤويه) ^(٣) .

وجملة القول في ذلك أنك لو تدبرّت مصادر هذه الأفعال ألفيتها
 على (إفعال) لأنها (إبلاء وإيمان وإيناس وإيواء) . وما كان هذا
 شأنه فماضيه (أفعل) كما لا يخفى كـ (الإكرام) من (أكرم)
 و (الإحسان) من (أحسن) . إذ لو كان ماضيه (فاعل) لاتفق له
 مصدر (المفاعلة) قياساً لا ينكسر ، وقد يضم إليه (الفعال) ^(٤) ليس
 غير ، كـ (آخيته مؤاخاة وإخاء) .

(١) طه (٢) النساء (٣) المعارج

(٤) أو (الفيعال) ، ويمتنع (الفعال) من (فاعل) إذا كانت فاوّه ياء
 وتتمين (المفاعلة) وشذّ (يلوم) فقد جاء منها (الفعال) ، قالوا : (ياومه مياومة
 وبواماً) .

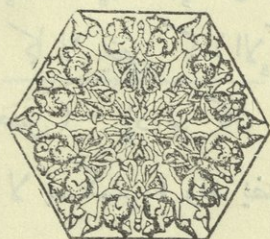
فأصل (آلى وآمن وآنس وآوى) ، (ألى وأمن وأنس وأوى) بهمزتين على (أفعل) لا (ألى وأمن وأنس وأوى) بهمزة فألف على (فاعل) . وعلى ذلك فكما رأيت المصدر (إفعلاً) فالماضي (أفعل) لا محالة والمضارع (يُفعل) ، وكما رأيتَه (مفاعلة) فالماضي (فاعل) والمضارع (يُفَاعِل) :

فلا يَتَاء من آتى يُوْئِي والموَأَاة من آتى يُوْئِي

والإِيْجَار من آجر يُوْجِر والموَأَاة من آجر يُوْجِر

والإِيْناس من آنس يُوْنِس والموَأَانِسة من آنس يُوْنِس

وهكذا دواليك قياس لا يضل .



الفصل السادس

في تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين بمنعه
(١) صناعة وصناعات وصنائع :

(الصناعة) تجمع على (صناعات وصنائع) ، تقول : (مدرسة الصناعة والصناعات والصنائع) ، كله صحيح لا غبار عليه . وقد منع بعضهم (صنائع) جمعاً لـ (صناعة) ، قال : إنها جمع لـ (صنعة) ، وليس يمنع في العربية نوارد مفردين على جمع واحد ، ونظائره كثيرة ^(١) . قال سيديويه بعد كلامه على جمع (فعيلة) : (وأما فعالة فهو بهذه المنزلة لأن عدة الحروف واحدة والزيادة مدّة ، كما أن زيادة فعيلة مدّة) . وقال صاحب الهمع فيما يطرد جمعه على (فعائل) : (وفعولة بالفتح ، وفعالة مثلثة الفاء - اسمين - كحمولة وحمائل ، وسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ، وذوابة وذوائب) ^(٢) . فهذا وذاك صريح بما

(١) ومن هنا يمتنع القطع حيناً بواحد جموع التكسير ، وهو ما عناه ابن جني حين قال في (سر الصناعة) : (وهذا الخلاف بين العلماء في أحد الجموع سائر عنهم ، مطرد منه مذاهيم . وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن أمثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك . وليس كذلك جمع التصحيح) .

(٢) وقال الأشموني في شرحه : (أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره ، مختوماً بالتاء وبجوداً منها ، فتلك عشرة أوزان ، خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء) . وقد اشترط للمجرد التأنيث ، واسوي (فعيلة) من ذوات التاء الاسمية .

أوردناه . ويؤنس ما جاء في الخصائص : (وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنائع لآلات صنائعهم من الأسماء) ، وما ورد في كلام ابن الحاجب على المصدر في (الشافية) : (وفي التعدي نحو ضَرَبَ على ضَرَبَ ، وفي الصنائع ونحوها نحو كَتَبَ على كِتَابَة) ، وما جاء في مقدمة ابن خلدون : (وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع) وقد تردد فيها غير مرة .

والحجة لا تقوم كما لا يخفى ، على خلو المعاجم الثقة من هذا الجمع (لصناعة) ، وهو على قياس مطرد .

فصح بذلك ما تقدم من توارد (صنعة وصناعة) على صيغة جمعية واحدة . والقرينة تميز دلالة الجمع في الحالين .

(٢) الخضم والأخصام :

قياس (فَعَلَ) بفتح فسكون إذا كان صحيح العين ألا يجمع على (أفعال) . فباب [خضم] أن يجمع للكثرة على [خُصوم] أو [خصام] وقد سمعت فيه اللغتان . أما جمعه على [أخصام] فقد التقى أكثر كتابنا اللغويين على تلحين قائله كاليازجي والمنذر والغلاييني وغيرهم لخروجه عن الباب .

أقول قد جاءت أحرف على (فَعَلَ) مجموعة على [أفعال] شذوذاً ، تشبيهاً لها بما كان على [فَعَلَ] بفتحتين . كما شذَّ بمقابل ذلك [الزَمَنَ] فجمع على [أزمان] شذوذاً ، حملاً له على [فَعَلَ] وبابه في القلة [أزمان] . فقد قالوا في جمع (فَرَخَ وَجَدَ وَفَرَدَ وَرَأَدَ وَزَنَدَ) ، (أفراخ

وأجداد وأفراد وأزناد) ، صرح به سيبويه . وقالوا في (خَصَم) ،
 (أخصام) ، قال صاحب التاج : (ومما يستدرك عليه الأخصام جمع
 خصم ككتف وأكتاف ، أو جمع خصم كفرخ وأفراخ ، أو جمع
 خصيم كشيد وأشهاد) وأشار إلى ذلك الأستاذ محمد سليم الجندي .
 فلا وجه إذن لردّ (أخصام) جمعاً (لخصم) ، ومقالة المنكر
 مدفوعة كما رأيت بنص التاج .

(٣) غريب وأغراب ، حفيد وأحفاد :

بعضهم يجمع (غريباً) على (أغراب) وقياس جمعه (غرباء) ، ومثله
 (حفيد) يجمعونه (أحفاداً) وهو (حفداء) . وقد أشار إلى ذلك
 كثيرون ، لكنه ليس بالبعيد كما ستراه . فباب (فعيّل) في الجمع
 (فعلاء) إذا كان وصفاً لذكر عاقل بمعنى الفاعل من غير المضاعف أو
 معتل العين . وندر محيى (فعيّل) مطلقاً على (أفعال) فأحصوه . قال
 الإمام السيوطي في مرهره (ج ٢ : ص ٤٠) : (ليس في كلامهم فعيّل
 وجمعه أفعال إلاّ أحرف من السالم : شريف وأشراف ، وفنيق وأفناق ،
 وبديل وأبدال وهم الصالحون ، وبكيم بمعنى أبكم وأبكام ذكره في
 الجهرة : وزاد في الصحاح : بريء وأبراء ، ومليح وأملاح ، ونصير
 وأنصار . وزاد ابن مکتوم في تذكرته : يتيم وأيتام ، وطويى
 وأطواء ، وبفهر وأنفار ، وقهر وأقمار ، وشريبر وأشرار ، ونضيج وأنضاج

وقريّ وأقراء ، وكميّ وأكماء ، وشهيد وأشهاد ، ^(١) وأصيل وأصال ،
 وأبيل وآبال . قال ولعلّ ذلك جميع ما جاء منه . وقال صاحب
 التاج : (خصيم وأخصام) ، وقال : (نسيم وأنسام) ، وذكر الأخير
 ابن منظور . لكنّ ثمة وجهاً آخر . فإن بعضهم قد خرّج (أغراباً)
 على أنه جمع (غُرب) بمعنى غريب ، كـ (جنب وأجناب) ^(٢) لأنّه
 القياس في الصفات والأسماء . كما خرّج (أحفاداً) جمعاً لـ (حفد) ،
 وهو ما ذهب إليه الأستاذ الغلاييني . و (حفد) هذا اسم جمع لـ (حافد)
 كـ (حرّس ورصد وخدم) ، و (حافد) يأتي بمعنى (حفيد) . فيكون
 (أحفاد) على هذا بمعنى (حفداء) جمع (حفيد) . وهو وجه لا بأس
 به البتة . قال سيبويه في الكتاب (ج ٢ ، ص ٢٠٥) : (وأما الفعل
 فهو في الصفات قليل وهو قولك جنب ، فمن جمع قال : أجناب كما
 قالوا أبطال ، فوافق فعلٌ فعلاً في هذا كما وافقه في الأسماء) فتأمل .

(٤) الحاجة والحوائج والعوائد :

عاب الأستاذ داغر على الكتاب انصرافهم إلى (حوائج) جمعاً
 لـ (حاجة) وهو شاذ نادر . قال : (وكان الأصمعي ينكره ويقول إنه

(١) كثيراً ما اجتمع لفظان على معنى واحد فاستعمل جمع أحدهما جمعاً للآخر
 تسامحاً ثم اشتهر به . وقد ذهب إلى ذلك من منع جمع (شهيد) على (أشهاد)
 وقال إنه جمع (شاهد) ، وجمع (شهيد) (شهداء) . وقد ورد (شهيد وشاهد)
 بمعنى كما لا يخفى . وعلى ذلك تصحيح من جمع (غربياً وحفيداً) على (أغراب وأحفاد)
 كما ستراه .

(٣) كُتِبْتُكَ مِنِّي حَنِيكٌ وَفُسُحٌ بمعنى فسيح ورُغُبٌ مِنِّي رَغِيبٌ . عند من يجمعه

مولد) . أقول ليس للأستاذ أن يركب في النقد هذا المركب الصعب
وفي الأمر متسع ومندوحة . فإذا أنكر الأصمعي (الحوائج) جمعاً
لـ (حاجة) وجاراه فيه الحريري فقد تمقّبها فيه كثيرون من أكابر
الأئمة الخذاق . قال ابن الحنبلي في بحر العوام : (ومن ذلك قولهم
حوائج في جمع حاجة على غير قياس . قال الجوهري : كأنهم سمعوا
حائجة ، ^(١) قال وكان الأصمعي ينكره ويقول هو مولد . وإنما
النكرة لخروجه عن القياس وإلاّ فهو كثير في كلام العرب) . فانظر
إلى مقالة الجوهري (وهو كثير في كلام العرب) ودعوى الأستاذ
(أنه نادر) ! . . .

وقد روى ابن الحنبلي هذا حكاية ابن بريّ في توجيه هذا الجمع
عن الخليل وابن دريد وأبي عمرو بن العلاء ، ونقل احتجاجه بقول
الرسول صلى الله عليه وسلم : (استعينوا على إنجاز الحوائج بالكتمان لها)
وقوله أيضاً : (أطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه) وقول سيبويه :
(تنجز فلان حوائجه واستنجزها) ، ثم قول الأعشى . . والفرزدق .
والفراء . . وابن جنيّ ؟ . . وعلى ذلك نصوص اللسان والتاج ! ^(٢)

(١) الأكترون على أن (حوائج) في الأصل جمع (حائجة) على القياس .
ثم استغنوا عن (حائجة) بـ (حاجة) استخفافاً بقي الجمع على أصله . وقد عضدوا
ذلك بسماع (حائجة) لغة في (حاجة) .

(٢) وقال الخفاجي في شرح درة الغواص بعد دفعه مقالة الحريري واستظهاره
في الدفع بما ذكرناه وما لم نذكره : (إلى غير ذلك مما لا يحصى ثراً ونظماً ولو
أورد لكان كتاباً ضخماً . والمصنف ، كما في مسائل ابن بري ، تبع فيما ذكره —

فإذا أعوز (الحوائج) القياس فقد عضدها السماع والشهرة جميعاً ،
فليس على قائلها من سبيل البتة .

أما (العوائد) جمعاً لـ (عادة) فالتقابل به قليل ، والمسألة خلافية .
فإذا قصد الأستاذ داغر ، فيما عاب به الكتاب ، أنه يوثق (العادات)
واقصر على هذا الإيثار ، فالرأي ما رآه . لأنه القياس المعروف بلا
ريب والصحيح المشهور بلا خاف . قال صاحب التاج : (ومن جموع
العادة عوائد ذكره المصباح وغيره ، وهو نظير حوائج في جمع حاجة ،
نقله شيخنا . قلت الذي صرح به الزمخشري وغيره أن العوائد جمع
عائدة لا عادة) .

لكن قائله غير مخطئ والتسميح في كل ذلك وجيه على كل حال .
وقد أورده صاحب المصباح بلا تكبير ، قال : (والعادة معروفة والجمع
عاد وعادات وعوائد) . أو لا ترى إلى قول صاحب التاج (وهو نظير
حوائج في جمع حاجة) ، و (حوائج) جارٍ في الشهرة مجرى متعلماً .
هذا وقد منع هذين اللفظين الأستاذ المنذر أيضاً فدفع منه الأستاذ
الغلاييني بما يقنع الناظر وكلامه لا يخرج في الجملة عما قدمناه .

— الأصمعي وهو مما عدا من سقطاته وغلطاته ، وحكى عنه الرقاشي والسجستاني أنه
رجع عن هذا القول (١٠٠) (ص ٨٦ ، طبعة مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩) .

الفصل السابع

صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثي ومكسورها السالم

(١) المصيف :

اسم المكان والزمان من (صاف يصيف) ، (المصيفُ) بكسر الصاد على (مفعِل) ، وأصله (المصيفُ) بسكون فكسر . والمصدر منه (المصاف) على (مفعَل) ، وأصله (المصيفُ) بسكون ففتح . أمّا قول الكتاب (المصيفُ) على ما شاع لديهم فلا وجه له البتة . إذ لو صيغ زمان الفعل صيغة المصدر ، قلّةً أو سماعاً ، على (مفعَل) لغدا مثاله بعد الإِعْلال (المصاف) كما رأيت لا (المصيفُ) . وهو إلى ذلك غير وارد فليس في الزمان إلّا (المصيفُ) . قال صاحب المصباح : (وإن كان معتل العين بالياء - أي الفعل الثلاثي - فالمصدر مفتوح ، والاسم - للمكان أو الزمان - مكسور كالصحيح ، نحو مال مملاً وهذا ميمله ، هذا هو الأكثر) ، وقال صاحب الأساس : (صافوا بمكان كذا واصطافوا وتصيفوا ، وهذا مصيفهم ومصطافهم ومتصيفهم) .

(٢) المطار والمطير :

الأكثر في معتل العين الثلاثي أن يصاغ مكانه وزمانه على (مفعِل) بالكسر ، ومصدره على (مفعَل) بالفتح كالصحيح . هذا هو القياس ، فإذا عارضه السماع فينبغي أن يؤخذ به . أمّا قول بعض العلماء في

إطلاق التسوية بين صيغتي الأسماء والمصادر ، من معتل العين الثلاثي ،
لكثرة ما توارد منها على الصيغة الواحدة ، فلا أراه وجيهاً البتة ، لفوات
القصده من تمييز الصيغتين . ومهما كثر التوارد فالتمايز أكثر .

فالقياس في (طار يطير) على هذا أن يكون مصدره (المطار)
ومكانه وزمانه (المطير) . لكن السماع قد جاء به (المطار) مصدرًا
واسمًا فينبغي أن ينطق به على محيئه . قال العلامة السيوطي في مزهره
(ج ٢ ، ص ٦٤) : (وأما المعتلة بالياء في عين الفعل فإنها تنتهي في
مصادرهما والأسماء منها إلى الروايات . لأنهم قالوا المحيض والمبيت
والغيب والمزيد ، وهنّ مصادر . وقالوا : المقليل ومغيض الماء والمحيص ،
في الأسماء والمصادر وقالوا : المطار والمنال والمال ، في الأسماء
والمصادر !!) . وقال صاحب النهاية في حديث وابصة - فلما قتل عثمان
طار قلبي مطاره - : (أي مال إلى جهة يهواها وتعلق بها ، والمطار
موضع الطيران) .

والعجب أن الأستاذ داغر قد جعل قول ابن منظور في اللسان :
(والمطار موضع الطيران) غلطاً مطبعياً ، ليستقيم له دفع (المطار) اسماً
للمكان . وابن منظور قد حكى الحديث وشرّحه عن النهاية ولم يرتجل
شيئاً من ذلك ارتجالاً . وقد أثبتته الإمام السيوطي في الدر النثير
بلا نكير ، قال : (والمطار موضع الطيران) .

فلا وجه إذن لإنكار (المطار) اسماً للمكان وقول المنكر مدفوع
بالسماع ، فتأمل .

(٣) المعرض :

تقول للمكان (معرض) بكسر الراء لأن بابه (عَرْضُه يعرضه)
إذا أظهره كـ (ضربه يضربه) . وقد نقل عنهم (معرض) بالفتح أيضاً ،
حكاه ابن منظور ، فينبغي أن يؤخذ به أيضاً . ويكون هذا من
(عرض يعرض) كـ (فهم يفهم) إذا ظهر واعترض ، مما عين مضارعه
مفتوحة . وقد أُشير إلى ذلك في هامش اللسان . وفي الصحاح : (قال
الفرّاء : يقال مرّ بي فلان فما عرضت له وعرضت له ، لغتان
جيدتان) ، وقد تردد ذكره في اللسان ، قال : (وعرضت له الغول
وعرضت بالكسر والفتح عرضاً وعرضاً بدت) . وهو ظاهر كل
الظهور .

(٤) المحفّل :

كالمجلس بالكسر اسم المكان من (حَفَلَ يحفّل) وفتح فائه لحن .
قال ابن منذر :
يا فتى كان للمقامات زيناً لا أراه في المحفّل المشهود .

(٥) المحلّ والمحلّة :

حلّ يحلّ قد جاء بالوجهين كنصر وضرب . فالمحلّ بالكسر والفتح .
هذا والمحلّ كما لا يخفى (مفعّل) فجمعه محالّ على (مفاعل) . والمحلّة
(مفعلة) جمعها محالّ ومحلّات على (مفاعل ومفعلات) . والشائع في جمع
محلّ ، محلّات : وهو لحن أشار إليه بعضهم .

(٦) الفصل :

هو بكسر الميم وفتح الصاد اسم للآلة كمبرد وبه يدعى اللسان
على الأشهر فيه . قال الزمخشري : رب كلامٍ بالمِفْصَلِ أَشدَّ من كلامِ
المِفْصَلِ . وهو بفتح الميم وكسر الصاد لمكان الفصل كمجلس ، ومنه
المثل : (إِنَّكَ لَتُكْثِرُ الْحَزَّ وَتُخْطِئُ الْمَفْصِلَ) ، وبه يُدعى ملتقى العظمين
من الجسد . وبعضهم يلبس هذا بذلك فيقول لمنتهى العضو (مِفْصَل)
وزان اسم الآلة وهو وهم .

الفصل الثامن

(١) صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي

يخفى على كثير من الكتاب فرق ما بين صيغتي اسم المفعول من الثلاثي والرباعي ، فيصوغونه من (فعل) كما لو كان من (أفعـل) ، ويعكسون الأمر حينئذ على غير اهتداء لخفاء ضابط التمييز عليهم وضعف تمكنه من أذواقهم .

والاعتماد في ذلك أن يُنظر إلى بنية الفعل بالمعنى المقصود وتُضبط حكايته عن الأثبات : ثلاثياً أو رباعياً أو على وجهين .

ف (صانه) مثلاً ثلاثي و (أـصانه) غير وارد ، و (باعه) ثلاثي و (أَبـاعه) على الجاري ليس بمعناه ، و (قاده وأقاده) ليسا بمعنى كـ (هاجه وأهاجه) ، و (لامه) ثلاثي و (ألامه) يأتي بمعناه ، و (ساقه) كـ (أـساقه) ، و (سـدله) كـ (أـسدله) ، و (رعبه) كـ (أـرعبه) ، و (غـاظه) كـ (أـغـاظه) ، و (شـعله) كـ (أـشـعله) ، و (خـفاه) كـ (أـخـفاه) ، و (دانـه) كـ (أـدانـه) . . . ذلك ما تستقر به من نصوص اللسان والصحاح والتاج والمصباح ، على اختلاف في بعض مروياتها .

فإذا تهيأ الحكم على الفعل بحال من هذه الأحوال فأنـت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين مفعول الثلاثي والرباعي . فهو من الأول على (مفعول) مفتوح الأول ، ومن الثاني على (مُنْعَل) مضمومه مفتوح ما قبل الآخر . وعلى هذا النحو تقول :

(١) من (صان الشيء) ، هو (مَصُون) بفتح الميم على (مفعول) ،
لا (مصان) بضمها على (مُفْعَل) ، لأن هذا من (أصان) وهو غير
وارد والغلط فيه شائع .

(٢) ومن (باعه) ، هو (مَبِيع) بفتح الميم على (مفعول) ، لا
(مُبَاع) بضمها على (مُفْعَل) ، لأن هذا من (أباع) و (أباعه) في
المشهور عرّضه للبيع كـ (أقتله) إذا عرّضه للقتل .

(٣) ومن (قاده) ، هو (مَقُود) بفتح الميم على (مفعول) لا
(مُقَاد) بضمها على (مُفْعَل) لأن هذا من (أقاد) وهو لا يأتي
بمعنى (قاد) .

(٤) ومن (هاجه) ، (مَهِيَج) لا (مُهَاج) ، لأن هذا من
(أهاج) وأهاج الريحُ النبتَ أيبسه .

(٥) ومن (لامه) ، (ملوم) ، ومن (الامه) ، (ملام) ،
و (لام وألام) يترادفان ، ويقال إلى ذلك (ألام الرجل) لازماً إذا
استحق اللوم .

(٦) ومن (ساقه وسدله ورعبه وأظله وشعله وخفاه ودانه) ،
(مَسُوق ومَسْدُول ومرْعُوب ومَغِيْظ ومَشْعُول ومُخْفِي ومَدِين) .

(٧) ومن (أساقه وأسده وأرعبه وأظله وأشعله وأخفاه وأدانه) ،
(مُسَاق ومُسْدَل ومرْعَب ومُغَاط ومُشْعَل ومُخْفِي ومُدَان) وهي بمعنى
الثلاثي .

(٨) وهكذا ورد (صبت الغرض وأصبتَه) فهو (مَصِيب

وَمُصَابٌ ، و (غَشْتُهُ وَأَغَشْتُهُ) فَهُوَ (مَغِيثٌ وَمُغَاثٌ) و (مَطَتِ السُّوءَ وَأَمَطَتْهُ) فَهُوَ (مَمِيطٌ وَمُمَاطٌ) ، و (نَعَشْتُهُ وَأَنْعَشْتُهُ) فَهُوَ (مَنْعُوشٌ وَمَنْعُشٌ) ، و (وَهَنْتُهُ وَأَوْهَنْتُهُ) فَهُوَ (مَوْهُونٌ وَمَوْهَنٌ) ^(١) .
والشائع في الدواوين والصحف :

(١) (الأوائل المصانة من التلف) و (الحقوق المصانة من التعدي) و (السقوف المصانة من الوكف) ، و كله لحن ، والصواب فيه (المصونة) ، لأنه على (مفعول) الثلاثي لا (مُفَعَّل) الرباعي .

(٢) و (الأشياء المباعة) و (المقاعد المباعة) و (الدور المباعة) ، والوجه في كل ذلك (المبيعة) على ما بيناه ، لأنه على (مفعول) الثلاثي لا (مُفَعَّل) الرباعي .

(٣) و (قد كان مقداداً إلى هذا الأمر لأنه كان مهاجماً من قبل فلان) ، والصواب فيه (مَقُوداً ومُهَيَّجاً) من الثلاثي .

ومما يشكل على الكتاب مفعول (جبر وعفا ونوى وجبى) :

(٤) أما (جبر) فحكاية اللسان عن اللحياني : (أن أجبره بمعنى أكرهه كلام عامة العرب ، وأن تميماً تقول جبرته على الأمر أجبره جبراً وجبوراً) ، وعن الأزهري : (أن جبر لغة معروفة كان يقولها الشافعي وهو حجازي فصيح) . فـ (مجبور) على هذا صحيح على لغة ، و (مُجَبَّر) لغة عامة العرب .

(١) وربما كانت إحدى الصيغتين المتواردتين أجرى في الاستعمال وأسير في الشهرة من أختها . لكن ليس شيء مما ذكرناه لك وارداً في لغة مرذولة أو متروكة (أوقفه) في (وقفه) و (غلقه) في (أغلقه) على ما رواه كثيرون .

(٥) وأما (عفا) فالمروي منه : (عفا فلان عن الأمر إذا أمسك عنه ، وأعفاه من الأمر إذا برّاه) ، فتقول من ذلك على المفعول : (عُفي عن الحسم في المبالغ التالية إذا أمسك عنه ، فالحسم فيها مَعْفُو عنه) كما تقول : (الضرائب في هذه الأبنية والأراضي مَعْفُو عنها) . وتقول من الثاني : (أُعفيت المبالغ التالية من الحسم إذا برّأت منه ، فالمبالغ مَعْفَاة من الحسم) كما تقول : (هذه الأبنية والأراضي مَعْفَاة من الحسم) . أما قول بعضهم (مَعْفِيَة) أو (مَعْفُوَة) فلحن ، لأن الأول يقتضي : (عفاه من الأمر يعفيه) ، والثاني يقتضي : (عفاه من الأمر يعفوه) ، وكلاهما غير وارد .

(٦) وأما (نوى) فالمفعول منه (مُنَوِي) بفتح الميم وكسر الواو ، لا (مُنَوَى) بضمها وفتح الواو كما يحسبه بعضهم فيقول : (البناء المُنَوَى إِنْشَاؤه) ، لأن (مُنَوَى) من (أَنَوَى) وهو بمعنى آخر .

(٧) وأما (جى يجي جباية) فمفعوله : (مَجَبِي) بفتح الميم وكسر الباء ، وقد ورد بمعناه : (جباه يجبوه جباوة) فيكون منه (مَجَبُو) بفتح الميم وضم الباء . أما قولهم (مَجَبِي) بضم الميم وفتح الباء فهو من (أَجَبِي) وليس بمعنى (جى) ، فـ (أَجَبِي الزرع) باعه قبل أن يدرك !! فليس صواباً أن يقال على هذا : (هذه المبالغ المجباة من القرى الشمالية) كما هو الدائر على الألسنة ، والصحيح : (المَجَبِيَّة) أو (المَجَبُوَّة) كما بيناه .

وخلاصة القول : كل ما كان على (مفعول) فهو يقتضي (فعل)

وعلى (مُفْعَل) فهو يقتضي (أفعل) فالتلازم أبداً واقع بينهما ^(١) .
 ف (المفعول) من (قال) ، و (المقال) من (أقال) ويحسبه بعضهم من
 (قال) ، و (المصوغ) من [صاغ] و [المصاغ] من [أصاغ] ولم
 يرد به سماع فقائله مخطئ ، و [المثبت] من [أثبت] و [المفسد] من
 [أفسد] فقولك : [النظرية المثبوتة والمحيط المفسود] لا وجه له لأنه
 يقتضي [ثبت وفسد] متعديين وهما لازمان ، فصوابه أن تقول :
 [النظرية الثابتة والمحيط الفاسد] أو [النظرية المثبتة والمحيط المفسد] ...!!
 فأنضح لك بما قدمناه فرق ما بين صيغتي اسم المفعول من الثلاثي
 والرباعي ، فليكن بقياس ما لم نذكره على ما ذكرناه .



(١) الحكم الذي فصلناه قياس مطرد لا ينكسر إلا في أحرف نوارد
 نذكرها ليُعلم بها . قالوا : (أحبّه وأجته ، وأزكه وأكرّه وأرضه وأملأه
 وأضاده (الأربع بمعنى أزكه) ، وأفرّه (من القر) ، وأسلّه (من السل) ،
 وأهّمّه (من الهم) ، وأحمّه (من الحمى) ، وأهّنه (من الهانة وهي الشحمة) ،
 وأزعه (كأزعه) ، وأضعفه ، وأبرزه ، وأرقّه . والقياس في كل ذلك على
 ما مرّ : (مُحَبّ ومُحَبّن ومُضَكّم ومُكزّر) على (مُفْعَل) الرباعي ، لكنهم
 قد استغنوا ما هنا بمفعول الثلاثي لأنه قد سمع من هذه الأفعال (فِعِل) على
 المجهول فكان لها ثلاثيا على المعلوم . لذلك قالوا : (محبوب ومحنون ومزكوم
 ومكزوز) . ولم يأت منها بصيغة الرباعي على ندرته إلا : (مُحَبّ
 ومُحزّن ومُضاد ومبرز) حكاه ابن منظور في لسان العرب .

(٢) اسم المفعول من اللازم والمتعدي بالحرف

هذا موضع يشتبه على الكتاب كثيراً ، قد أوردنا عليه من الأمثلة
القدر الذي تراه احترازاً به مما تمكن في أذهانهم من الأوهام الشائعة
المألوفة ، الجارية من الكثرة بحيث تستدعي أن يعقد عليها مبحث بمفرده .
فاعلم أنك إذا اردت صوغ اسم المفعول من غير الأفعال المتعدية
بنفسها فعليك أبداً أن تعقب صيغة المفعول الصلة التي كنت تذكرها
بعد فعله ، حرفية أو ظرفية . فانت تقول :

سهوت عن الأمر فالأمر مسهو عنه ، وبحت بالسر فالسر مبوح
به ، وحدت عن الجادة فالجادة محيد عنها ، وفهت بالكلمة فالكلمة
مفوه بها ، ونفرت من الرجل فالرجل منفور منه ، ونوت بالأمر
فالأمر منوئ به ، وخبث في السعي فالسعي مخيب فيه ، وطفت حول
حول الحرم فالحرم مطوف حوله ، وحفت على فلان ففلان محيف عليه ،
وحمت على الأمر فالأمر محوم عليه [أي مروم] ، وأومأت إلى فلان
ففلان موماً إليه ، وجلست في المكان فالمكان مجلوس فيه ، وأقمت يوم
الجمعة فيوم الجمعة مقام فيه ، وتبت إلى الله فالله متوب إليه ، وسهرت
عند فلان ففلان مسهور عنده .

وهكذا تقول أيضاً :

أذن لفلان في الأمر فهو مأذون له فيه ، وعاضه من الخسار رجماً
وأعاضه وعوضه فالخسار معوض منه ومعاض منه ومعوض منه ، وسبح
له بالذهب فهو مسبوح له به ، وأوعز إليه فيه فهو موعز إليه فيه ،
وطعت له ولنت فهو مطوع له وملين له .

وأنت لا تقول فيما ذكرناه : مسهو ، ومبوح ، ونجيد ، ومفوهة ،
ومنفور ، و ... ، كما لا تقول : مأذن ، والخسار معوض ومعاض
ومعوض ، وهو مسموح ، و ... ، إلا أن يقال : سهوت الأمر ،
وبحت السر ، وحدث الجادة ، وفهت الكلمة ، ونفرت الرجل [قد
ورد هذا بمعنى غلبه] ، وإلا أن يقال : أذنت الرجل ، وعضته الخسار
وأعضته إياه وعوضته ، وسمحته بالذهاب ، و ...

وكلما جازت تعديّة الفعل بنفسه وبالحرف معاً ساغ لك الأمران .
فأنت تقول : رغبت الأمر فالأمر مرغوب ورغبت في الأمر فالأمر
مرغوب فيه (وهو الأشهر) ، وأنفت الشيء فالشيء مأنوف وأنفت منه
فهو مأنوف [وهو الأكثر] ، وحدوت الإبل فهي محدوة وحدوت
بها فهي محدوة بها ، وجزت المكان فالمكان مجوز وجزت به
فهو مجوز به ، وأويت المنزل فالمنزل مأوي وأويت إليه فهو مأوي إليه
[وهو الأسير] ، ونظرت فلاناً ففلان منظور ونظرت إليه فهو منظور
إليه ، واشتقت فلاناً ففلان مشتاق واشتقت إليه فهو مشتاق إليه ،
وهكذا ...

هذا هو القياس ، لكنهم قد تسمحو بأحرف نوارر حذفوا بعد
مفعولها صلة الفعل وهو لا يتعدى بنفسه ، قالوا : إنها على [الحذف
والإيصال] أي حذف الجار وإيصال الفعل .

[١] من ذلك قولهم : [طريق مشترك] بفتح الراء ، أي
يستوي فيه الناس ، و [أجير مشترك] ، أي لا يخص أحداً بعمله ،

و [اسم مشترك] ، أي تشترك فيه معانٍ كثيرة كالعين فإنها للباصرة ،
وعين الماء ، وعين الشمس ، والعين الجارية ... والأصل في كل ذلك
[مشترك فيه] بإثبات الصلة .

[٢] ومنه قولهم : [الفريضة المشتركة] بفتح الراء ، وهي التي
يستوي فيها المقتسمون . وبعضهم يقول : [مشرّكة] ، أي مشرّك
فيها ، أو [مشرّكة] على البناء للفاعل لأنها قد شرّكت بين الأخوة
مجازاً .

[٣] ومنه أيضاً : [المأذون والمحجور] ، وأصله : [المأذون له ،
والمحجور عليه] بإثبات الصلة . قال صاحب المصباح : [وأذنت للعبد في
التجارة فهو مأذون له ، والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفاً فيقولون : العبد المأذون ،
كما قالوا : محجور بحذف الصلة ، والأصل محجور عليه] .

[٤] ومنه قول النحاة : [الظرف المستقر ^(١)] بفتح القاف ، أي
المستقر فيه ، وهو خلاف الظرف اللغو ^(٢) .

(١) لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيه ، كـ (محمد عندي) ، أما
الظرف اللغو فنحو قولك : (ذهبت إلى السوق) .

(٢) وقد حكى من ذلك صاحب التاج : « وكتاب مغلوط قد غلط فيه وكذلك
حساب مغلوط » ، والأصل مغلوط فيه . وجعل منه ابن جني قول امرئ القيس :
كان ثبيراً في عرائين وبله كبير أناس في بجاد مزمل .

وفاقا لأبي علي الفارسي ، على أنه قد أريد به (مزمل) ، (مزمل فيه) ثم حذف
الجار ورفع الضمير في اسم المفعول فأنيب متاب الفاعل واستتر . والمشهور في جرّ (مزمل)
أنه على جوار (بجاد) ، والقياس في الأصل يقتضي رفعه لأنه صفة لـ (كبير) . —

لكن ذلك لا يكسر القياس المطرد المستمر ، فإنه من قبيل التجوز ،
وعندي أن ما كان من ذلك على التسمية والاصطلاح والنسب وقد خصصه
العرف بمعنى ، فلا بأس به . كـ [الطريق المشترك والأجير المشترك والاسم
المشترك والفريضة المشتركة والمأذون والمحجور والظرف المستقر] ، وكقولهم
أيضاً [الحروف المطبقة] بفتح الباء ، أي المطبق بلفظها اللسان بأعلى الحنك .
وأما ماعده فقد ورد على ندرته في الشعر ، فيدفعه القياس والشبهة جميعاً .
وموجز القول : إذا لم يحتاج الفعل في تصريفه على وجه إلى صلة حرفية أو
ظرفية يتوصل بها إلى مفعولاته ومفعولاته ، جاء اسم مفعوله كذلك . تقول :
[كسرت الباب فالباب مكسور] . وإذا احتاج فيما يراد منه إلى صلة ما ،
احتاج مفعوله إلى الصلة نفسها ، تقول : [رخص لي في الأمر عند فلان ،
فالأمر مرخص لي فيه عند فلان] .

أما قولهم : [مشترك ومأذون ومحجور . .] بحذف الجار ورفع ضميره ^(١) ،
فقد قالود تخفيفاً على الاصطلاح ، وجذبوه على ما رأيت من معنى الحدوث
الذي كان له إلى معنى الثبوت ، فأشبهه بذلك الصفات المشبهة وبعد عن
شبهه الفعل .

— وقد جعل من ذلك أيضاً قول لبيد :
أو مذهب جدّد على ألواحه الناطق المبروز والمختوم
قال : « أي المبروز به ثم حذف الجار . . » ، والمشهور أن (المبروز) من
(أفعله فهو مفعول) شذوذاً ، أي أبرزه فهو مبروز كما أجنّه فهو مجنون .
(١) نائباً مناب الفاعل مستتراً في اسم المفعول .

(٣) اسم المفعول الثلاثي من معتل العين بالواو والياء

الذي تبنيه من معتل العين ، إذا اعتل بالواو ظهرت الواو في مفعوله ،
أو الياء تجلّت فيه أيضاً . إلا أن المثال الذي تصوغه ينقص حرفاً من
وزن (مفعول) . فأنت تقول من (صان يصون) ، (مصون) بدل
(مصوون) ، ومن (باع يبيع) ، (مبيع) بدل (مبيوع) . كان
الأول على وزن (فعول) والثاني على وزن (فعيل) ^(١) . لكنه قد
أتت أفعال مما اعتل بالياء على الأصل تامة بغير نقص ، وهو كثير لخفته .
قالوا : (مديون ، ومبيوع ، ومخيوط ، ومعيوب ، ومكيول ،
ومطيوب ^(٢) ، ومغيوم ، ومعيون ^(٣) ، ومصمود) ونحو ذلك ، وحكوا
أنها لغة تميمية . كما جاء مما اعتل بالواو على الأصل أيضاً ، وهو نادر
لثقله . قالوا : (مَصُون ، ومدووف ^(٤) ، ومقوود ، ومعوود ، ومصووغ ،
ومقوول) ، ولم يكادوا يذكرون غيرها ^(٥) . ومذهب الجمهور في
كل ذلك أن يؤخذ بالمسموع منه ويوقف عند حده . والقياس المشهور
مع ذلك أولى وأجود على كل حال .

(١) المحذوف من ذلك عند سيبويه والخليل (واو) مفعول الزائدة ، فالمثال على رأيهما
بعد الإعلال على وزن (مَفْعَل) إذا كان واوياً ، وعلى مَفْعِل (إذا كان يائياً) . والمحذوف
عند الأخفش عين الفعل المعتلة ، فالمثال على رأيه (مَفُول) واوياً ، و (مَفِيل) يائياً .
(٢) طابه كطيبه .

(٣) هو من (عَنَتُ الرجل بعيني) إذا أصبته بالعين ، فأنا عائن وهو معين

(٤) المسك المدووف أي المبلول أو المسحوق .

(٥) حتى أنكر سماعها سيبويه وجماعة من البصر بين . واثبتتها الكسائي وعزاها

إلى بني يربوع وبني عقيل . حكاه البطانيوسي في شرح الاقتضاب .

الفصل التاسع

(١) تَأْنِيث (أَيْ)

يذهب بعض الكتاب إلى لزوم إلحاق التاء بـ « أَيْ » في موضع التأنيث ، يحسبونه القياس الجاري . والمطابقة شائعة في الصفات كاسم الفاعل والمفعول والمنسوب وبعض أوزان الصفة المشبهة ، سماعية قليلة في الأسماء الجامدة . والذي ذكره في « أَيْ » خاصة أن الأفصح تجريدها في الصلة^(١) والشرط والاستفهام .

١ : تقول في الصلة : *لاني من المعجرات أثبتن أكرم خلقا ومن المعجدين أثبتن أحسن أربا* .

٢ : وتقول في الشرط : *أثبتن نجحت فلها الجائزة ، وأثبتن نجح*

فله الكتاب .

٣ : وتقول في الاستفهام : *أئي تلمبزة دخلت صفها ؟ وأئي تلمبزة فاه*

بهذه الكلمة ؟ .

كل ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث .

وتقع « أَيْ » صفة لنكرة ، أو حالا لمعرفة . فتجري فيها المطابقة

تشبيها لها بالصفات ، وهي تفيد في هذا الموضع معنى الكمال .

٤ : تقول : *مررت بامرأة أثبت امرأة ، وعرض لي رجل أئي رجل* .

٥ : تقول : *اعجبني المرأة أثبت امرأة ، وسرني الرجل أئي رجل* .

(١) أَيْ اسم الموصول .

وقد ورد قليل من ذلك بحذف التاء .

والذي جاء في التزيل على الاستفهام ، قوله تعالى : [ويرىكم آياته
فأي آيات الله تنكرون] ^(١) ، وقوله : [وما تدري نفس ماذا تكسب
غداً ، وما تدري نفس بأي أرض تموت] ^(٢) ، على التجريد في موضع
التأنيث . ومما ورد من ذلك في الشعر الجاهلي قول عمرو بن كلثوم التغلبي :
بأي مشيئة عمرو بن هند تطيع بنا الوشاة وتزدرينا

وهو على التجريد ، وقول عدي بن زيد :
فأية أرحام يعاذ بفضلها وأية أرحام يؤدي نصيبها
وهو على المطابقة .

جملته القول ^(٣) : أن الأوضح تجريد (أي) إذا كانت في موضع الصلة
والاستفهام والشرط ، ومطابقتها إذا كانت صفة لنكرة أو حالاً لمعرفة ،
كما بيناه !! .

(١) قال الزمخشري في الكشاف : فأي آيات الله ، جاءت على اللغة المستفيضة
، وقولك : فأية آيات الله ، قليل . لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء
غير الصفات ، نحو : حمار وحمار ، غريب . وهي في (أي) أغرب لإيهامه «
سورة المؤمن .

(٢) سورة لقمان .

(٣) قال سيديويه في الكتاب (ج ١ ، ص ٤٠١) : « وسألت الخليل عن قولهم :
أية فلانة ؟ وأيهن فلانة ؟ فقال : إذا قلت (أي) فهو بمنزلة (كل) ،
لأن (كلا) مذكر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضاً بمنزلة بعض . فإذا قلت :
أية فلانة أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل يقول :
« كائنه منطلقه » .

(٢) (ضوضاء) ، تذكره وتأنثه

قطع الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد) ، بأن (ضوضاء) مذكر أبداً ، وأن من أنثه فقد توهم أنه من باب (شحناء وبغضاء) كما فعل الحارث بن حلزة إذ قال :

أجموا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء
أقول : ليس الأمر كذلك على التحقيق . فتأنث [الضوضاء] مشور محكي عن فحول والوجه فيه ما حكاه ابن منظور في اللسان عن صاحب المحكم ، قال : [قال الحارث بن حلزة : أجمعوا أمرهم . . . قل ابن سيده : وعندي أن ضوضاء ها هنا فعلاء] .

فأنت ترى أن صاحب المحكم قد خطر بباله أن [ضوضاء] لو كان مصدراً لـ [ضوضى يضوضى] على [فعلاء] لاقتضى حاله التذكير ، وأنه لا بد إذاً أن يكون له حال أخرى توجب التأنث ، فقال : « وعندي أن ضوضاء ها هنا فعلاء » .

وقد ذكر الإمام السيوطي في المزهرة (ج ٢ ، ص ١٥٠) أن [ضوضاء] وزان [فعلاء] . إذ نقل من كتاب المقصور والممدود لابن سيده ما جاء على هذه الزنة وجعل فيه [الضوضاء] . فنص سيوطيه وكثير من الأئمة على أن [ضوضاء] وزان [فعلاء] ليس بمانع من أن يكون على (فعلاء) أيضاً في لغة أخرى . وقد صرح به ابن سيده كما رأيت ، وحكاه عنه ابن منظور وجلال الدين السيوطي . قال الشيخ إبراهيم اليازجي بعد حكاية شعر الحارث بن حلزة : (فأنت

الضوضاء على توهم أنه من باب شحناء وبغضاء ، والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض وهي مادة لم ينطقوا بها أيضاً) .
أقول : إن (ضوضاء) على ما أسلفنا من باب (شحناء وبغضاء)
ها هنا بلا توهم . وليس يلزم من عدم النطق بـ (ضاض يضوض) إذا ثبت ألا يكون منه (فعلاء) اسماً . فربما بنوا من الفعل (فعلاء) ثم أماتوا الفعل فلم يسمع عنهم استغناء بغيره . وقد قرن الإمام السيوطي (الشحناء والبغضاء) إلى (الضوضاء) فيما أورده من كتاب (المقصور والممدود) .
هذا ، وقد علل الأستاذ محمد سليم الجندي تأنيث (الضوضاء) ، وهو لم يثبت عنده إلا مصدرراً على (فعلال) ، بأن العرب قد توثت اللفظ باعتبار معناه كما قالوا : (ثلاث أشخاص) في النساء ، ومعنى (الضوضاء) الجلبة ، قاله في رسالته (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) .
وهو تعليل لا بأس به لولا اشتهاً تأنيث (ضوضاء) اشتهاً يبعث على حملها على أصل ، وهو قد اتفق كما رأيت . ولعل الأستاذ لو وافاه النص الذي ذكرناه لجنح إليه وعزف عن تعليله . فلا إخال الفرع الذي اعتمده فيما ذهب إليه قد تمكن تمكننا يسوغ حمل المشهور عليه ، كحال بعض الفروع المشهود لها بقوة الحكم ^(١) .

(١) قال ابن جني في سر الصناعة في بيت رويشد ابن كثير الطائي (يا أيها الركب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت . .) : « فإنما أنه - أي الصوت - لأنه أراد الاستغناء ، وهذا من قببح الضرورة أعني تأنيث المذكور ، لأنه خروج عن أصل إلى فرع . وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل » .

وجملة الأمر : أن (ضوضاء) مذكر مصروف ما ومؤنث غير مصروف .

فَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ ، كَانَ مَصْدَرًا لـ (ضَوْضِي الرَّجُلِ بِضَوْضِي) إِذَا صَاح .

وَإِذَا كَانَ الرَّابِعُ ، كَانَ اسْمُ الْعِلَّةِ النَّاسِ وَصِيَابِهِمْ عَلَى (فَعَلْ) وَهُوَ مِنْ

الأول رباعي ، ومن الثاني يهائي .

ومثله (غوغاء) ، فهو مصروفاً رباعي ، ومنوعاً ثلاثي . إلا أنه اسم

في الحالين جميعاً . فتأمل !! ... (١٠)

() el al. 1998

(٣) منع الصرف في الجموع الممدودة

يشكل على الكتاب ما ينبغي لهم منعه من الجموع المختومة بالهمزة بعد ألف . فهم ينعون مثلاً : (أعداء وأعضاء وأبناء وأسماء ، وأنثاء وأهواء ، وأجزاء وأنباء) ، يحملونها على (أشياء) وهي مصروفة جميعاً لأنها وزان (أفعال) . وربما منعوا : (دلاء ونساء وركاء ، وخطباء وبراء) وزنتها (فعال) . وجملة القول في ذلك : أن ما تمنعه من الجموع المنتهية بالهمزة بعد ألف هو ما كانت همزته للتأنيث زائدة ؛ لا هي من أصول الكلمة ولا هي مبدلة منها .

أ : فالهمزة في : (أعداء وأعضاء وأبناء وأسماء) مبدلة من (واو) . ف (أعداء) جمع (عدو) ، و (أعضاء) جمع (عضو) و (أنباء) جمع (بنو أو بنو ، أصل ابن) ، و (أسماء) جمع (سمو أو سمو على المشهور ^(١) ، أصل اسم) .

(١) قال صاحب المصباح : (والاسم همزته وصل وأصله رسمو مثل حمل أو قفل وهو من السُمو وهو العلو . والدليل عليه أنه يُرد إلى أصله في التصغير وجمع التكسير فيقال سُمي وأسماء . وعلى هذا فالناقص منه اللام ووزنه - افع - والهمزة عوض عنها ، وهو القياس أيضاً . لأنهم لو عوضوا موضع المحذوف لكان المحذوف أولى بالإثبات . وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله - سم - لأنه من الوسم وهو العلامة ، فحذفت الواو وهي فاء الكلمة وعوض عنها المحزة . وعلى هذا فوزنه - اعل - . قالوا وهذا ضعيف . لأنه لو كان كذلك لقليل في التصغير - وسيم - وفي الجمع - أو سام - ، ولأنك تقول أسَمَيْتَهُ ولو كان من السمة لقلت وَسَمَيْتَهُ) .

- ٢ : والهمزة في (أُنْثَاءٌ وَأَهْوَاءٌ) مبدلة من (ياءٌ) . فـ (أُنْثَاءٌ) جمع (نِثي) ، و (أَهْوَاءٌ) جمع (هوى ^(١)) .
- ٣ : والهمزة في (أَجْزَاءٌ وَأَنْبَاءٌ) أصلية . فـ (أَجْزَاءٌ) جمع (جزءٌ) ، و (أَنْبَاءٌ) جمع (نبأٌ) . فكل ذلك كما تراه على (أفعال) .
- ٤ : والهمزة في (دِلَاءٌ وَنِسَاءٌ وَرِكَاءٌ وَخِطَاءٌ) مبدلة من (واو) لأنها جمع (دلو ، ونسوة ، ورَكَوة ، وخَطوة) .
- ٥ : والهمزة في (ظِبَاءٌ) من (ياءٌ) لأنها جمع (ظبي) أو (ظبية)
- ٦ : وفي (بَرَاءٌ) أصلية لأنها جمع (بريء) .
- فالهمزة في الأمثلة المذكورة إما من أصول الكلمة ، وإما مبدلة منها كما رأيت ، على حكم إبدال (الواو والياء) همزة كلما نظرنا بعد ألف زائدة فـ (أَعْدَاءٌ) من (أَعْدَاءٌ) ، و (أَعْضَاءٌ) من (أَعْضَاءٌ) ، و (أَبْنَاءٌ وَأَسْمَاءٌ) من (أَبْنَاءٌ وَأَسْمَاءٌ) ، و (أُنْثَاءٌ وَأَهْوَاءٌ) من (أُنْثَاءٌ وَأَهْوَاءٌ) . وكذا الحكم في (دِلَاءٌ وَنِسَاءٌ وَرِكَاءٌ وَخِطَاءٌ وَظِبَاءٌ) فإنها من (دِلَاوٍ وَنِسَاوٍ وَرِكَاوٍ وَخِطَاوٍ وَظِبَايٍ) !! ..

أما همزة التانيث الزائدة فليست هي من أصول الكلمة ، ولا هي مبدلة منها كما حدى الهمزات السابقة . وإنما هي ألف ألحقت للتانيث

(١) قال المبرِّد في الكامل (ج ١ ، ص ١٩٤) : « فالهوى من هَوَيْتُ مقصور وتقديره فَعَلٌ فانقلبت الياء ألفاً فلذلك كان مقصوراً . وإنما كان كذلك لأنك تقول : هَوِي يَهْوِي ، كما تقول : فَرَقَ يَفْرُق ، وهو هَوٍ كما تقول : هو فَرَقٌ ، كما ترى . وكان المصدر على فَعَلٍ بمنزلة الفرق والحذر والبطر لأن الوزن واحد في الفعل واسم الفاعل » .

إِلْحَاقًا كَحَكَمَ أَلْفَ (سَكْرَى) ، لَكُنْهَا بَعْدَ أَلْفَ زَائِدَةٌ . فَنَفِي (فَقَهَاءَ)
 مِثْلًا أَلِفَانِ زَائِدَتَانِ ، صَاحِبَةُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا الثَّانِيَةُ ، قَدْ هُزِمَتْ لِأَنَّهَا
 مَوْضِعُ الْحَرَكَةِ . وَهَذِهِ حَالُ كُلِّ مَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ لِلتَّأْنِيثِ كـ (حَمْرَاءَ)
 وَ (كَبْرِيَاءَ) وَهَلُمَّ جَرًّا ...

وَالَّذِي يَتَبَيَّنُ لَكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّ الْمَنْعُوعَ مِنْ هَذِهِ الْجُمُوعِ تَكُونُ زَنْتُهُ
 عَلَى (فُعَلَاءَ) ^(١) أَوْ (أَفْعَلَاءَ) كـ (عِلْمَاءَ) وَ (أَتَقِيَاءَ) . وَهُوَ ضَاطِبُ
 قَرِيبٍ . عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : وَعَلَى (فَعَلَاءَ) أَيْضًا ، كـ (شَجَرَاءَ ،
 وَحُلَفَاءَ ، وَطُرَفَاءَ ، وَقُصْبَاءَ ، وَغُضِيَاءَ ، وَجَدْرَاءَ) . لَكِنْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى
 أَنَّهَا اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعَ عَلَى التَّحْقِيقِ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصَصِ .
 وَهَاهُنَا حُرْفَانِ نَادِرَانِ قَدْ وَرَدَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، هُمَا (أَشْيَاءَ) وَ (بُرَاءَ) .
 أَمَّا (أَشْيَاءَ) فَفِي تَعْلِيلٍ مَنَعَهَا وَجْوهٌ ، أَوَّلَاهَا عِنْدِي ، وَلَوْ ضَعُفَتْ ، أَنَّهَا
 عَلَى (أَفْعَالٍ) كَأَفْرَاحٍ جَمْعُ فَرَحٍ ، وَأَنَّ مَنَعَهَا لِشَبْهَائِهَا بِـ (فَعَلَاءَ)
 وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ . وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ ^(٢) .

وَأَمَّا (بُرَاءَ) جَمْعًا لـ (بَرِيءٍ) فَظَاهِرُهَا عَلَى (فُعَالٍ) مَصْرُوفَةٌ ،

(١) قَالَ سَيِّبُوبَةُ : لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ فُعَلَاءَ إِلَّا وَآخِرُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ

فَحَوْثُ نَفْسَاءَ ، وَعُشْرَاءَ ، وَهُوَ يَنْتَفِسُ الصُّعْدَاءَ ، وَالرُّحَضَاءَ الْجَمْعُ تَأْخُذُ بِعَرَقٍ «

(الزَّهْرُ ج ٢ ، ص ٣٥) .

(٢) قَالَ الْخَلِيلُ وَسَيِّبُوبَةُ : أَصْلُهَا فَعَلَاءَ كَحَمْرَاءَ ، لِأَنَّهَا شَيْئَاءٌ مَقْلُوبَةٌ الْمَهْزِ

إِلَى الصِّدْرِ . وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ : أَصْلُهَا أَفْعَلَاءَ لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ مَحْدُوفَةٌ الْمَهْزِ عَلَى غَيْرِ

قِيَاسٍ . وَفِي ذَلِكَ كَلَامٌ طَوِيلٌ .

وقد ورد على هذا الجمع ^(١) (رُخَال) جمع (رَخِل ورَخِل) و (رُظُؤَار) جمع (ظِئْر) . لكنها قد سمعت ممنوعة فقالوا تكون إذاً على (فُعْلَاء) كقَهَاء ، أَصْلَهَا (بُرَاء) محذوفة الهمزة على غير قياس .

(١) ومن ذلك ما أورده ابن سيده في المخصص ، قال : « ومن الشاذ شاة رُبِّي وغنم رُبَاب ، وظئر وظوَّار ، وفوير وفُرار ، وثني وثناء ، ورُخل ورُخال » .

الفصل العاشر

(١) حذف الجارّ قياساً قبل (أن) و (أن)

أُطرد عن العرب حذف الجارّ قبل هذين الحرفين طلباً لحقّة اللفظ .
فإذا جاء هذا في بعض كلامهم وعرض له كتابنا ، القبس عليهم وجه
الحذف فيه ، هل يجوز ؟ وما قياسه ؟ وحاله من الشيوع تدعو إلى
بسط الكلام فيه .

فالجارّ يحذف قبل (أن) المفتوحة ، مشدّدة ومخفّفة ، وقبل (أن)
الخفيفة المصدرية ، موصولة بالمضارع أو الماضي . وهو لا يتعدّاهما إلى (إن)
المكسورة ، لأنها لا تقع إلاّ مبتدأة فلا يتقدّمها جارّ البتة .

١ : فأنت تقول في (أن) المفتوحة المشدّدة ، التي تقع مع صلتها
موقع الاسم الواحد في تأويل المصدر :

« لاشك أنك عالم ، ولا بد أنك ذاهب ، ولا محالة أنك آتٍ » ،

وأصل الكلام لو قلته على المصدر :

« لاشك في علمك ، ولا بد من ذهابك ، ولا محالة من إتيانك » ،

فظهر بذلك أنك تضمّر الجارّ قبل (أن) في الأمثلة جميعاً .

ومن ذلك قوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم

جنات^(١) « فعدا ربّه أني مغلوب فانتصر^(٢) » « أيعدّكم أنكم إذا متم
وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون^(٣) » « شهد الله أنه لا إله إلا
هو^(٤) » « وكلّه على حذف الباء قبل (أن) » .

٢ : وتخفف (أن) هذه وتقع في موضع العلم واليقين وتدخل
على جملة اسمية أو فعلية ، فلا يتغير حكم الحذف قبلها .
تقول : (بشرني فلان أن قد نجا صاحبي) بحذف الباء ، وأصل
الكلام : (بشرني بأنه قد نجا صاحبي^(٥)) .

وتقول في التشهد : (أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً

(١) سورة البقرة .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : [قرئ (أني) بمعنى فعدا بأني مغلوب ،
و (إني) على إرادة القول : فعدا ربي فقال إني مغلوب] (سورة القمر) .

(٣) سورة المؤمنون .

(٤) سورة آل عمران .

(٥) حكم (أن) هذه أن تعمل في ضمير الشأن المقدر في الاختيار ،
لذلك كان أصل الكلام : (بشرني فلان بأنه قد نجا صاحبي) بإظهار
الضمير المقدر .

هذا ، وحكم الفعل إذا تقدم هذا الحرف أن يكون من أفعال التحقيق حقيقة
كالعلم والتبيين أو حكماً كالظن ، لا من أفعال الطمع والرجاء والإرادة
كشأن أن المصدرية الناصبة للفعل . وهو فارق بينهما . قال تعالى « أفلا يرون
أن لا يرجع إليهم قولا » .

فإذا تلاه الفعل وكان متصرفاً غير شرط ولا دعاء فوجهه أن يفصل عنه بأحد
أحرف النفي (ما ولا ولن ولم ولما وإن) أو بالسين أو سوف أو قد ، فارقاً
بينه وبين (أن) الناصبة أيضاً . -

عنده (ورسوله) بحذف الباء قبل (أن وأن) ، عند من قال ببقاء الفعل على تعديته . ولو أن معناه (أعلم^(١)) .

٣ : أما (أن) الخفيفة المصدرية ، فالحذف قبلها في المضارع كثير .

تقول : (اضطرت أن ألبث ساعتين ، وأذنت له أن يبرح المكان ، والمعلم أولى أن يجل ، ولا بد لي أن أعتذر إليه) ، فتحذف (إلى وفي والباء ، ومن) . وأصل الكلام لو قيل على المصدر :

قال تعالى : « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » ، وقال : « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ » ، وقال : « عِلْمُ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى » ، وقال : « وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا » . وقال جرير :

زعم الفرزدق أن سيقتلُ مريضاً
أُبشِّرُ بطولِ سلامةٍ يارِصاً

والوجه فيما ذكر أن (أن) المصدرية الناصبة لا يعترض بينها وبين فعلها الأحرف المذكورة (غير لا إذ لا تكون في ذلك ضابطاً) ، ولا تلتبس ب (أن) الخفيفة إذا دخلت على جامد أو شرط أو دعاء ، لأن مدخولها هذا لا يؤول بمصدر إذ ذلك . قال تعالى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » . على أنه لا يشترط أن يتقدم الفعل هذا الحرف أو يتلوه . قال تعالى :

« وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

(١) كما قاله الراغب الأصفهاني في مفرداته : « وشهدت فقال على ضربين أحدهما جار مجرى العلم وبلغه تمام الشهادة ، ويقال : أشهد بكذا ولا يرضى من الشاهد أن يقول : أعلم ، بل يحتاج أن يقول : أشهد . والثاني يجري مجرى القسم فيقول : أشهد بالله أن زيداً منطلق فيكون قسماً » . خلافاً لما جاء في المصباح ، قال الفيومي : « وقولهم : أشهد أن لا إله إلا الله ، تعدى بنفسه لأنه بمعنى أعلم » .

(اضطرت إلى اللبث ساعتين ، وأذنت له في (براح المكان ،
 والمعلم أولى بالإجلال ، ولا بد لي من الاعتذار إليه) .
 ومن ذلك قوله تعالى : « والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم
 الدين ^(١) » ، وقوله : « ولا جناح عليه أن يطَّوف بهما ^(٢) » ، وقوله :
 ونطمعُ أنْ يَدْخِلَنَا رَبُّنَا ^(٣) » . كله بحذف (في) . وتقول (هو
 أهل أن يفعل) أي أهل لذلك ، و (هو خليف أن يفعل) أي خليف
 به أو له ، و (لا يلبث أن يفعل) أي لا يتأخر عن ذلك . ^(٤)
 ٤ : ومثال الحذف في (أن) الخفيفة المصدرية لو دخلت على
 الماضي قوله تعالى :

« بل عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ^(٥) » ، وقوله : « أَوْ عَجَبْتُمْ
 أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ ^(٦) » ، وقوله : « عبس
 وتولى أن جاءه الأعمى ^(٧) » . بحذف اللام أو من في الأول والثاني
 وحذف اللام في الثالث .

(١) سورة الشعراء .

(٢) سورة البقرة .

(٣) سورة المائدة .

(٤) وتقول : (ولا يبتالك أن يفعل) أي لا يبتالك عنه ، ومثلهما في الإضمار (لا يبتاسك) .

(٥) سورة ق ، وسورة ص .

(٦) سورة الأعراف .

(٧) قال الزمخشري في الكشاف : « أن جاءه ، منصوب بتولى أو عبس ،

على اختلاف المذهبين . ومعناه عبس لأن جاءه الأعمى أو أعرض لذلك » .

و (أن) الخفيفة ها هنا تفيد وقوع المصدر في الماضي كما هو ظاهر في الآي .

* * *

هذا وشرط الحذف في كل ما ذكرناه لك أمن اللبس . فقد يشكل المراد إن صحت تعدية الفعل بحرفين لسل منها شأن يغير الآخر ، فلا يُدري أيهما المحذوف . كما يشكل لو جازت تعدية الفعل بنفسه وبالحرف ولكل معنى ، فلا يعلم أيهما المقصود .

فالمفسرون على خلاف في قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن » من سورة النساء . قال بعضهم : « في أن تنكحوهن » ، وقال بعضهم : (عن أن تنكحوهن) ، وقال آخرون : الإيهام ها هنا مقصود ، فالغرض أن ينزجر بذلك من رغب في النساء لما هن ، ويرتدع به من رغب عنهن لفققرهن ^(١) .

واللبس يؤمن على كل حال إذا دلت على المعنى القرائن . تقول : (رغبتم أن أكلمك فإن لي بك حاجة) فينصرف الذهن إلى إضمار (في) دون (عن) لأن ضرورة الكلام تقتضيه .

(١) قال الزمخشري في الكشاف : « وترغبون أن تنكحوهن » ، يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمايتهن . وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا جاء « ولي البتيمة نظر فإن كانت جميلة غنية قال : زوّجها غيرك والتمس لها من هو خير منك ، وإن كانت دميعة ولا مال لها قال : تزوّجها فأنت أحق بها » .

(٢) حذف حروف العطف

قد اشتهر عن كتاب الدواوين أنهم يمحذفون أحرف العطف إذا
ماتكرر المعطوف ، فيقولون : (قد وافقنا على طرد التلاميذ : أحمد ،
خالد ، سعيد) و (قد دخلنا الصفوف : الأول ، الثاني ، الثالث)
ويكتفون بذكر العاطف حينما قبل المعطوف الأخير ، فيقولون : (سُرِّحَ
السادة المعلمون : محمد ، ، ، ، سليم ، ، ، ، ، صبحي ، ، ، ، ورشدي) ، وفاق
النهج الفرنسي المتمكن من طباعهم .

والصواب في كل ذلك إثبات العاطف ^(١) ، تقول : (قد وافقنا
على طرد التلاميذ : أحمد ، خالد ، وسعيد) ، وتقول : (قد دخلنا الصفوف
الأول ، والثاني ، والثالث) ، كما تقول (سُرِّحَ السادة المعلمون : محمد ، ،
وسليم ، ، ، ، ، وصبحي ، ، ، ، ورشدي) ، فيكون مابعد (التلاميذ والمعلمون)
بدل تفصيل منهما ، وما بعد (الصفوف) نعتاً له . فانظر إلى قوله تعالى
من سورة النساء :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَواتُكُمْ وَبَنَاتُ
الأخِ وَبَنَاتُ الأختِ وَأُمَّهَاتُكم السَّلاقي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَواتُكم من
الرضاعة وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكم السَّلاقي في حُجُوركم من نَسَائِكُمْ
السَّلاقي دخلتم بهنَّ » ، كيف اثبتت فيه حروف العطف !! .

هذا ، وليس استغنائهم هذا مقصوداً على (الواو) من حرف العطف

(١) قال صاحب المغني في باب حذف حرف العطف إن الحذف إنما يكون
في الشعر ، وحكى تأويل كل ما جاء خلاف ذلك من النواذر (ج ٢ ، ص ١٦٣) .

أو مقصوراً على هذه الحروف من الروابط جملة . فربما قطعوا الكلام
تقطيعاً على مألوف الفرنسية ، بل ربما أسقطوا منه كل عطف أو تفسير
أو استدراك أو تنبيه .

ولا بد للعلم بمواقع هذه الشوائب وتنزيه الكتابة منها ، من التأمل
فلاستنبات ، ومراجعة كلام الفصحاء وأخذ النفس بمجاراتهم ، والإعراض
عن عبارات صغار المترجمين خاصة وكل ماتطوع به السنهم . فقد
انتهوا باللغة إلى ما تراه من المسخ والتشويه ، واستدرجوا ملكات الكتاب
إلى ما تلمسه من الضعف والسقام .

(٣) لام التقوية

عقدنا هذا الفصل على (لام التقوية) لكثرة ترددها في كلام الكتاب وندره من تهياً له وجه تصريفها . فأكثرهم يستدرجه الوهم إلى اللحن بها في مواضع عديدة وظن الخطأ في مواطن لأشبهة فيها لناظر .

فجملة الأمر أن هذا الحرف يتقدم المفعول به تقوية لعامل قد ضعف أصلاً كالصفة ^(١) والمصدر ، أو ضعف عَرَضاً كالفعل إذا تأخر عن مفعوله .

لكن تقدمه هذا ليس لازماً لا طراد صحة إسقاطه بلا قيد . فأنت تقول :
 (إني فاعل لما تريد) و (إني فاعل ما تريد) بإثبات اللام في المفعول وحذفها ، خلافاً للحرف المعدّي مع الفعل القاصر . فأنت إذا قلت : (سرت بفلان) فكأنك قد قلت : (أسرته) . فلا يستقيم لك فيه حذف (الباء) كما جاز لك ثمة حذف (لام التقوية) .

لأن عمل الفعل قد قام ها هنا بالباء كما قام في (أسرته) بالهمزة ، وفي (سيرته) بالتشديد ، وليس هذا شأن اللام المذكورة . فعلى ما ذكرناه لك تقول :
 ١ : (أنا فاعل مانئاً وفعل مانئاً) ، كما تقول : (أنا فاعل لما نئاً وفعل لما نئاً) على تقوية عمل الصفة .

٢ : و (ليس غريباً فعلي مانئاً) ، كما تقول : (ليس غريباً فعلي لما نئاً) على تقوية عمل المصدر .

٣ : و (أفعل مانئاً) ، كما تقول : (لما نئاً أفعل) على تقوية عمل الفعل المتأخر . لكنك لا تقول : (أفعل لما نئاً) ، لأن الفعل لا يحتاج إلى تقوية مالم يضعف بتأخره .

(١) أي كاسم الفاعل وصيغ المبالغة .

وانظر إلى قوله تعالى :
 « وكنّا لحكمهم شاهدين ^(١) » وقوله : « مصدّقاً لما معهم ^(٢) »
 وقوله : « حافظات للغيب ^(٣) » وقوله : « والذين هم لأماناتهم وعهدهم
 راعون ^(٤) » وقوله : « فمنهم ظالم لنفسه ^(٥) »

و إلى قوله تعالى :
 « مناع للخير ^(٦) » وقوله : « سماعون للكذب ، أكالون للسحت ^(٧) »
 وقوله : « فعّال لما يريد ^(٨) » وقوله : « نزّاعة للشوى ^(٩) » وقوله : « لوّاحةٌ
 للبشر ^(١٠) » ...

فهذه لام التقوية مع الصفات .
 وإلى قوله تعالى :
 « الذين هم لرّبهم يرهّبون ^(١١) » وقوله : « إن كنتم للرؤيا تعبرون ^(١٢) » .
 فهذه لام التقوية مع الأفعال المتأخرة .
 ومجيء هذه اللام مع الصفات أكثر ما يكون :
 فانظر إلى قول عمرو بن كلثوم :

ونحن التاركون لما سَخِطْنَا
 ونحن الآخذون لما رَضِينَا
 وقوله :

وأنا المانعون لما أَرَدْنَا
 وأنا النازلون بمحيث شِينَا

-
- (١) الأنبياء . (٢) البقرة . (٣) النساء . (٤) المؤمنون . (٥) فاطر .
 (٦) ق . (٧) المائدة . (٨) البروج . (٩) المعارج . (١٠) المدثر .
 (١١) الأعراف . (١٢) يوسف .

وقول زهير بن أبي سلمى :
وكأئن ترى من صامت لك معجيب زيادته أو نقصه في التكلم

وقول الأعشى :

لقد زعمتم بأننا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومنا قتل^(١)

وقول لبيد :

ومقسّم يعطي العشيرة حقها ومغذمر^(٢) لحقوقها هضامها

وقول الخطيئة :

فجئتك معذراً راجياً لعفوك أرهب منك النكالا

وقوله :

مطاعين في الهيجام كاشيف للدجى بنى لهم آباؤهم وبنى الجد

وقول الطرماح :

نصر^(٣) للذليل في ندوة الحي مرائب للتأى ^(٢) المنهاض

وقول أبي تمام :

وطول مقام المرء في الحي مُخلق لديبا جتيه فاغترب تنجدد

فكل ماتواه على تقوية عمل الصفات بلام التقوية .

وعلى ذلك تقول :

أ : (المروؤس تابع رئيسه) و (تابع لرئيسه) . وبعضهم يحسب

(١) قتل : جمع قتل وهو الكثير القتل .

(٢) المرائب : جمع رباب وهو المصلح ، والتأى : الفساد .

هذا خطأ على توهم أن وجه اسم الفاعل أن يتعدى تعدية فعله ، وفعله لا يتعدى باللام ! . كأن اللام هاهنا للتعدية !!

٢ : و (خوفك الحرب ومنها ولها) ، كله عربي جيد . ومنهم من يأتي (خوفك لها) بدليل عدم ورود (خاف له) . مع أن الأصل لو فطن إليه (خافها) واللام فيه للتقوية .

٣ : و (نظرك الأمر وفيه وإليه وله) . وبعضهم يحسب الصلة باللام خطأ لأن (نظر له) معناه : (أغاثه ورثي له) ، وهو غير ما يقصدون . والصواب جوازه على أن اللام فيه للتقوية .

٤ : و (أمكنهم الأمر) . وتقول من ذلك : (الأمر ممكن لهم) على أن اللام للتقوية . ولا تقول منه : (الأمر يمكن لهم) على هذا الحد . لأن لام التقوية لا محل لها في المفعول إذا لم يتقدمه الفعل .

٥ : و (أعطيت فلاناً راتبه) ، ولا تقول : (أعطيت لفلان راتبه وقد أعطي له الراتب) كما هو الشائع . لأن (أعطى) تتعدى بنفسها إلى مفعولين ولا تدخل لام التقوية على أحدهما ما لم يتقدم على فعله كما فصلناه (١) .

(١) وهو تحقيق ابن هشام (المغني ج ١ ، ص ١٧٧ و ١٧٨ ٠٠) ! وغريب على هذا قول الأسياد داغر في (تذكرة الكاتب) : « ويقولون : أعطاه إلى إحدى بنتيه ، ولا يخفى أن الفعل أعطى مما ينصب مفعولين . وقد بعدى أولها باللام عند مخالفة الترتيب وتقديم الثاني عليه كما في المثال . فالصواب أن يقال : أعطاه إحدى بنتيه ، أو لاحدى بنتيه . » !
فلسن أدري كيف يقول : « وقد بعدى أولها باللام عند مخالفة الترتيب » -

هذا وكتاب الدواوين يختارون الدلالة على المفعول بِـ (اللام)
تارة و (إلى) أخرى ، ولو باين اختيارهم هذا وجه الصواب . يقصدون
بذلك الاستغناء عن الشكل . يقولون مثلاً : (تمنح الرخصة لفلان) أو
(إلى فلان) . ولا يعدّون الفعل في ذلك بنفسه البتة ، إرادة تأكيد
معنى الفعولية في خواطرهم ، ودفعاً لاحتمال خطئهم في تمييز المفعول من
نائب الفاعل أو سواه ، لو بقي المعول على الشكل . وفي ذلك من سقم
العبارة ما تراه !! . . .

أما تعويلهم على لام التقوية قصد تمييز (المفعول) فوجيه ما اتسعت
له اللغة ، لاسيما في الجمل الطويلة . ألا تراك لو قلت : (انتقاد المعلم
الجاهل مضحك) احتمل (الجاهل) الجرّ على الوصفية للمعلم ، والنصب

ومن أين أتى به ؟ ! . . فالمشهور أن هذا من خطأ المصنفين ، وأن ابن مالك
قد أنكر دخول اللام على أحد المفعولين هاهنا البتة ، وأن ابن هشام قد عارضه
فقال : « إلا أن يتقدم أحدهما على الفعل » . ولم يقل أحد بجواز ذلك في
السعة إذا خالف الترتيب كما ادّعاة الأستاذ . حتى إنهم خرجوا على الشذوذ قول ليلى :
أحتاج لا تعطي العصاة منام ولا الله يعطي للعصاة منها

قال ابن هشام : « وهو شاذ لقوة العامل » وروى صاحب الهمع عن الفارسي
مثل ذلك . والذين انتحلوا خطأ المصنفين وجهاً قال بعضهم : اللام فيه زائدة ،
كما قاله المبرد في قوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ » ، وقال بعضهم : اللام على
إشراب (أعطى) معنى فعل يتعدى باللام ، كما قاله ابن هشام في قوله تعالى
أيضاً « رَدِفَ لَكُمْ » ، وقال آخرون : بل اللام هاهنا لشبه التمليك !
لكن الأكثرين على أن الظاهر ترك اللام لأن مدخولها مفعولٌ لـ (أعطى)
وهو يتعدى بنفسه .

على المفعولية للمصدر ؟ . فإذا أدخلت اللام فقلت : (انتقاد المعلم
للجاهل مضحك) دُفعَ اللبس وفهم المقصود بغير شكل .
وجماع القول في ذلك : أن لام التقوية لا تدخل على مفعول فعل يتعدى
بنفسه ما لم يتأخر الفعل عن مفعوله هذا . وأن اللام إذا أعقبت المصادر
والصفات كأسماء الفاعلين وصيغ المبالغة فدخلت على مفعولاتها ،
لم يلزم عن ذلك تعدية أفعالها باللام ، لأنها قد تكون لام التقوية فتعدى
الأفعال بنفسها وأنه يستعجب دخول هذه اللام ما انضمت له اللفظة لا سيما في
المجمل النديونية الطويلة ، دفعا للإسقاط المعنى .

(٤) حمل (لو) على : إن

قد منع الأستاذ أسعد خليل داغر إنزال (لو) منزلة (إن) فأبى قول القائل : (وليعلموا أني لا أرهب جانبهم ولو كنت وحدي) وقال : (والصواب : وإن كنت) . والعجب للأستاذ كيف يدفع مانصت عليه أمهات كتب اللغة والنحو ، وما ورد في التنزيل وكلام العرب مورداً صريحاً متعلماً . قال أبو العباس المبردي في كتابه (الكامل)^(١) عند شرحه قول الأخطل :

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار
« وقوله ولو باتت بأطهار ، فلو أصلها في الكلام أن تدلّ على وقوع الشيء لوقوع غيره . تقول : لو جئني لأعطيتك ، ولو كان زيد هناك لضربته . ثم تتسع فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء . تقول : أنت لا تُكْرِمُنِي ولو أكرمتك ، تريد وإن أكرمتك . قال الله عز وجل : وما أنت بمؤمنٍ لنا ولو كنّا صادقين^(٢) فأما قوله عز وجل : فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلٌّ الْأَرْضِ ذَهَبًا ولو افتدَى به^(٣) ، فإن تأويله عند أهل اللغة : لا يُقْبَلُ به أن يتبرأ وهو مقيم على الكفر ولا يُقْبَلُ إن افتدَى به ، فلو في معنى إن^(٤) . وفصل صاحب المغني

(١) ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٢) يوسف .

(٣) آل عمران .

(٤) قال أبو منصور الثعالبي في نزهة اللغة (ص ٥٣٦) : « قال الفراء :

لو ، تقوم مقام إن الخفيفة كما قال عز وجل : ليظهره على الدين كله -

وجوه (لو) ومحصّ أقوال النجاة فيها ثم قال : « والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً ، محتملاً ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي - أي لو - بمعنى إن ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكنه قصد فرضه الآن أو فيما مضى ، فهي الامتناعية » .
 فمقالة الكتاب على هذا صحيحة فصحيحة لا غبار عليها ، واعتراض الأستاذ مدفوع بإجماع النصوص كما رأيت .

- ولو كرهه المشركون . ولولا أنها بمعنى إن لاقتضت جواباً ، لأن لو لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمون مضمّر كقوله تعالى : ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلم يمسسه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلاّ سحر مبين » .

(٥) كلا وكلتا

يجريان مجرى المثنى إذا أُضيفا إلى الضمير ، فنقول : رأيت الرجلين كليهما والمرأتين كليتهما . ويعربان بالحركة إذا أُضيفا إلى الظاهر ، فنقول : مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين .

ومن كتابنا من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع الضمير ، فيقول : مررت بكلي الرجلين وكلي المرأتين ، بالياء كتابةً ولفظاً ، كما تقوله بنو كنانة . ومنهم من يجريهما مع الضمير مجراهما مع الظاهر ، فيقول : مررت بهما كلاهما وكلتاها ، كما تقوله بنو الحارث . وهذا وذاك وهم على اللغة الجارية المشهورة .

ذلك ، ويقع الإخبار عن (كلا و كلتا) بالافراد والقنينة ، والأول هو الأجرى والأشهر . قال صاحب المصباح : « وأما كلاً بالكسر والقصر فاسم لفظه مفرد ومعناه مثنى ويلزم إضافته إلى مثنى ، فيقال : قام كلا الرجلين ورأيت كليهما . وإذا عاد عليه ضمير فالأصح الإفراد نحو : كلاهما قام . قال تعالى : كلتا الجنتين آتت أكلهما^(١) . والمعنى : كل واحدة منهما آتت أكلها . ويجوز التثنية فيقال : قاما »

(١) قال الزمخشري في الكشاف : « وآتت ، حمل على اللفظ . لأن كلتا لفظه مفرد . ولو قيل : آتتا ، على المعنى لجاز » (الكهف) .

(٦) حروف التعدية

يشكل على كثرة الكتاب وجه تصريف حروف التعدية . وليس هو عند التحقيق بالمطلب اليسير ؛ فإنه يحتاج إلى مراجعة وتفقه واستقراء . وقد أبلى صغار المترجمين في هذا الباب ، بتورية وجه الصواب وإيهامه وتعميته على الكتاب ، بلاءً مذكوراً . فهم يجرّفون الكلم عن منازلهم ليطابقوا به الأصل الفرنسي . فإذا الأفعال اللازمة في العريضة متعدية في كلامهم ، وإذا المتعدية منها لازمة في عرفهم ، وإذا المتعدي بنفسه يتعدى بالحرف ؛ إلى غير تورّع أو احتياط .
من ذلك أنهم يقولون :

١ : (احتاطوا المدينة) كما يقولون : Ils ont entouré la ville

وصوابه : (احتاطوا بها) أو (أحدقوا بها) ...

٢ : و (احتفل العيد) كما يقولون : La fête est solennisée

وصوابه : (احتفل به) لأنه لازم .

٣ : و (يقتضي له كذا ..) كما يقولون : Il lui faut qc.

وصوابه : (هو يقتضي كذا) أو (يلزمه كذا) لأن الفعل متعدٍ .

٤ : و (ينتج منه) كما يقولون : Il en résulte

وصوابه : (يُنتج منه ") على المجهول . لأن (نتج) متعدٍ

(١) مجازاً لأن الأصل أن يقال : نتجها وآدأ بمعنى وآدها ولدأ

(المصباح) .

خلافاً للفعل الفرنسي فإنه لازم ^(١) . ويمكن أن يقال هنا (ينجم عنه)
على المعلوم لأنه فعل لازم .

وربما قالوا (ناتج) ^(٢) ترجمة لـ résultat وهو خطأ . إذ الناتج
بمعنى المنتج ، لأن (نتج) متعدٍ كـ (أنتج) . فالصواب أن يقال :
نتيجة) أو منتوج) .

هـ : و (أنت مفوض بعمل ٠٠٠) كقولهم :

tu es autorisé à faire qc.

وصوابه : (هذا العمل مفوض إليك) لأنه من (فوض إليه
العمل) . وشبيه بذلك قولهم : (أذنته بكذا) ، وصوابه : (أذنت
له فيه) .

٦ : و (أعطيت إليه كذا ٠٠) كقولهم : je lui ai donné qc.
أو je lui ai versé qc. . وصوابه : (أعطيته إياه) .

فالفعل يتعدى في الفرنسية إلى الآخذ بالحرف ويتعدى في العربية
إلى الآخذ والمأخوذ بنفسه .

٧ : و (منحت إليه كذا ٠٠) كقولهم : je lui ai accordé qc.
أو je lui ai attribué qc. . وصوابه : (منحته كذا) . ومثله

(١) لا يأتي نتج لازماً إلا بمعنى حمل . قال صاحب المصباح : «وقد يقال
نتجت النافقة ولداً بالبناء للفاعل على معنى ولدت أو حملت . قال السمرقسطي :
نتج الرجل الحامل وضعت عنده ونتاجت هي أيضاً حملت ، لغة قليلة» .

(٢) بحث هذه المادة الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية المملوكي (ج ٢ ،
ص ٢٦٤) .

قوله : (خولت الأمر إليه) ، وصوابه : (خولته الأمر) .

٨ : و (استقلَّ السيارةَ أو القطار) كقولهم : Il a pris l'auto ,

le train ، واستقلَّ الشيءَ في العربية حمله كقلته وأقلته . فالصواب إذا

أن يقال : (استقلته السيارة أو قلته أو أقلته) !! ...

٩ : و (ضحى راحته وشرفه . .) كقولهم : Il a sacrifié son repos ,

son honneur . وصوابه : (ضحى براحمته وشرفه . .) . فالفعل

لا يتعدى لما قصدوه بغير (الباء) !! ...

ومثل ذلك كثير يستوقف الناظر المتأمل كلما أتى له البال !! ...

...

ومن مشا كل هذا الباب أنه يلتبس عليهم تعدية الفعل بغير الحروف
المنصوص عليها في مادته . وبعضهم يحسب أنه إذا نص المعجم على
تعدية الفعل بحرف من الحروف الجارة التزم الفعل هذا الحرف ولم
يجاوزه إلى ما سواه البتة . والمعروف بالاستقراء أن نص المعجم على
حرف معناه استعمال الفعل به في الوجهة التي عينها . فإذا احتاج الفعل
إلى متعلقات أخرى اتسع لها معناه ، فلا بد من استعمال الحروف الموصلة
إلى هذه المتعلقات ، على ما فصلته كتب النحو وأمّهات كتب اللغة .
وقد يكون من هذه الحروف المفصلة معانيها ما ينحو بالفعل النحو الذي
يفضي به إليه الحرف المنصوص عليه في المعجم . فيتعدى الفعل بحرفين
سماعي وقياسي لقصدين متماثلين .

وقد كنا أبنّا ذلك في كلامنا على تعدية (أجاب) ، فقلنا : (تقول

قد أُجبت في الكتاب وبالكتاب ، وقد أُجبت عنك وعلى ورقة بيضاء ،
وقد أُجبت لأمر مهم وعن الأسئلة من أولها إلى آخرها) ، وقلنا :
(تقول وإنما أُجبتكم على ما جاء في كتابكم) استغناء بما في الكتاب
من موضوعية ترتب الجواب التي تقتضي (على) ، إذا اردت أن ينصرف
الذهن إليه .

فلا يغني الكاتب على هذا مراجعة مادة الفعل في المعجم التماسا
للقوف على الحروف التي توصله إلى متعلقاته سماعاً . إذ لا بد له من
الوقوف على وجوه نصريف الحروف الجارة في كتب النحو اطراداً
وقياساً .

فانظر إلى قول الرسول عليه السلام : « تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي
رَبْعِ دِينَارٍ » ، وقوله : « دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ رِبَطَتَهَا ، فَلَمْ
تُطْعَمْهَا وَلَمْ تَدْعَهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ » ، وما جاء في حديث
(سبعةٌ يُظْلِمُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ) قال : « ورجلان تحاببا في الله اجتمعا عليه
عليه وتفرقا عليه » ، وقول عليّ كرم الله وجهه : « يهلك في رجُلان ،
مُحِبٌّ مَفْرُطٌ وَبَاهِتٌ مُفْتَرٍ » ^(١) . فإنك تعلم من كتب النحو أن
(في) ها هنا قد أتت للتعليل ، ولن تقع بحالٍ على تعدية الأفعال
المذكورة بهذا الحرف ، لمثل هذا القصد ، لو عمدت إلى نص المعجم عنها .
وغريبٌ على هذا أن يمنع الأستاذ داغر قول القائل : (يعاونهم في
إنشائها ويساعدهم في إدارة شؤونها) . قال : وتعدية هذين الفعلين في

(١) النهج (ج ٣ ، ص ٢٦٤) .

خطأ صوابه (على) . أقول : يُعدّى الفعلان المذكوران (على) سماعاً
وغيرها من الحروف الجارّة قياساً ، إذا اقتضى الحال ، واتسع معنى
الفعلين . فـ (في) ها هنا للظرفية المجازية ^(١) . وتخرّيج الكلام أن
(المعاونة) كانت (في الإنشاء) كما كانت (المساعدة) في (الإدارة) .
أما المعاونة عليه في الأول ، والمساعد عليه في الثاني ، فهو المشقة التي
تعترض (الإنشاء والإدارة) مثلاً . وإنما اكتفينا من ذكر (المشقة)
بذكر متعلّق يغني عنها لظهور الغرض به . والذي ذكرناه في الكلام
كثير . فانظر إلى قول الرسول في حديث (سبعة يُظلمهم الله في ظله) :
« إمام عدلٌ وشاب نشأ في عبادة الله » ، وفي حديث المبايعه : « ولا
تعصوني في معروف » ، بل في قوله : « كلُّ سُلّامى عليه صدقةٌ » ، كلُّ
يوم يعين الرجلَ في دابته يحامله عليها ويرفع عليها متاعه ، صدقةٌ .
فكلُّه على الظرفية المجازية . والآخر شبيه بما اعترض عليه الأستاذ .
قال الشيخ العدوي الحمزاوي في شرح صحيح البخاري : « قوله يحامله
بالحاء المهملة أي يساعده في الركوب » ^(٢) .!! . . .

ونحو ذلك قوله في حديث الأضحية : « كلُّوا وأطعموا وادخروا

(١) وقد خرّج الجمهور الأمثلة السابقة على الظرفية المجازية أيضاً . وجاء
في تقييد هذه الظرفية أنه لا يكون فيها للظرف احتواء أو للمظروف تحيز .
فالأول كقولك : زبد في الصلاة . والثاني كقولك : العلم في الصدر . ويجمع
الشرطان في قولك : النجاة في الصدق ، فليس فيه للظرف احتواء ولا
للمظروف تحيز .

(٢) صحيح البخاري (ج ٤ ، ص ٢٧٦) .

فإن ذلك العام كان بالناس جهداً فأردتُ أن تُعينوا فيها» ، فقد قيل
إنَّ الضمير في (فيها) عائد إلى المشقة المفهومة من الجهد . فيكون
تحرير القول : (فأردتُ أن تُعينوا الفقراء في المشقة) . . . !!

وانظر إلى قول علي رضي الله عنه : « أَلَا فاعملوا في الرَّغبة كما
تعملون في الرَّهبة » ^(١) ، وقوله : « اتقوا الله في عبادته » ^(٢) ، وقوله :
« فمن صدق بهذا فقد كذب القرآن واستغنى عن الإعانة بالله في نيل
المحجوب ودفع المكروه » ^(٣) . بل انظر إلى قوله من خطبته في
الاستسقاء : « اللهم قد انصاحت جبالنا ، واغبرت أرضنا ، وهامت
دوابنا ، وتحيرت في مراتبها ، وعجت عجيج الشكلى على أولادها ،
وملت التردد في مراتعها ، والحنين إلى مواردها . » ^(٤) فقد عدى
(التردد) بِـ (في) على الظرفية قياساً ، وهو يتعدى بِـ (إلى) على ما
هو نص المعجمات سماعاً ، فتقول : (وملت التردد إلى مراتعها) . . . !!

وانظر آخر الأمر إلى قوله عز وجل : « وإن استنصروكم في الدين
فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير » ^(٥) ،
فهو على الظرفية المجازية . والمستنصر عليه هاهنا اعداء الدين وقد
حذف لظهور الغرض بما ذكر .

وغريب على هذا أيضاً أن يمنع الأستاذ داغر قول القائل : (لئمه

(١) نهج البلاغة (ج ١ ص ٦٧) . (٢) نهج البلاغة (ج ٢ ص ٩٨) . (٣) النهج

(ج ١ ص ١٢٤) . (٤) النهج (ج ١ ص ٢٢٥) . (٥) سورة الأنفال .

لما فعل) لعدم النص على تعدية الفعل بـ (اللام) ، وهو قياس لا شأن
 للسمع فيه . فأنت تقول : (علامَ لمتَه ؟ ولمَ لمتَه ؟ وفيمَ لمتَه ؟ وبِمَ لمتَه ؟)
 كله صحيح . كما تقول : (قد لمتَه على ما فعل ، ولما فعل ، وفيما فعل ، وبما
 فعل) . فاللام في ذلك للتعليل . وقد يكون (المعلوم له) هو (المعلوم عليه) ،
 وقد يكون غير ذلك . فأنت تقول : (لمتك على فعلتك لتكررها منك)
 و (لمتك على ما كان لتحذيري إياك من الوقوع فيه) . فالمعلوم من أجله
 في كلا القولين غير المعلوم عليه كما ترى . وأنت تقول : (لمتك لما بدر
 منك) فيكون المعلوم عليه مفهوماً من ذكر المعلوم بسببه ، بل يكون إياه
 كذلك . لكن في اعتماد اللام منحى يُتوجه إليه ، هو القصد إلى بيان
 سبب اللوم وإرادة هذه الجهة على التخصيص !!

وأغرب من هذا وذاك اعتراض الأستاذ على قول القائل : (ويبذل
 عنايته في طبعها) ، قال : (والعناية إنما تكون بالشيء لا فيه) . ونحن
 لا نعارض الأستاذ في أن تعدية الفعل إنما تكون بالباء ، لكننا ننازعه في
 تعليق الحكم بصحة القول على ثبوت صحة التعدية .

فقد يكون تحرير القول : (ويبذل في طبعها عنايته) فيكون
 تعلق الظرف بفعل (البذل) لا بـ (العناية) . وهو على حد قول علي
 رضي الله عنه من خطبة في الملاحم : « ولم يستعظموا بذل أنفسهم
 في الحق » ^(١) !! ...

(١) النهج (ج ٢ ، ص ٤٨) .

وخلاصة القول : انه لا بد في الحكم على تعدية الأفعال بالصحة والفساد من
 مراجعة كتب اللغة لاستقراء وجوه استعمال الحروف الجارة في المعاني المطردة قياساً ،
 ومن اعتماد نصوص المعاجم وما شابهها للوقوف منها على ما تضمن به كل فعل
 من هذه الحروف سماعاً . ولا يمنع استعمال الفعل بحرفه السماعي المنصوص عليه ،
 في وجهه معينة ، أن يسمى بالحرف القياسي في معنى يشابه الوجهة المذكورة أو
 يلازمها . وكل ذلك يحتاج إلى تروية وتدقيق .



الفصل الحادي عشر:

(١) وإلا لكان كذا

نسمح به كثير من الأئمة الحذاق في مصنفاتهم . فأدخلوا اللام في جواب (إن) المقرونة بـ (لا) حملاً لها على (لو) لأنها أختها ؛ خلافاً لما اعتمده الجمهور في ذلك .

وقد صرح بجواز دخول اللام في هذا الموضع بعض أئمة العربية كابن الأنباري^(١) والداميني^(٢) . وفصل ذلك الحفاجي ؛ قال في شفاء الغليل (ص ١٢٦) في كلامه على (لو) : « إدخال اللام في جوابها ظاهر وأما في جواب إن ؛ فقليل إنه من خطأ المصنفين وليس كذلك . لأنها تخرج على أنها جواب لو مقدر والتقدير في قولهم : وإن لا لكان كذا ، فلو كان لكان كذا ، ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم » . ومهما يكن من الأمر فعندي أنه على الجواز لا بأس به ولو لم يناهز أحد القول المشهور .

(١) رواه الأزهري في شرحه على قواعد الإعراب قال : « ومنع الجمهور دخول اللام في جواب إن وأجازه ابن الأنباري » (ص ١١) .

(٢) رواه محمد الأثير في شرحه على مغني اللبيب إذ عرض لقول الشاعر :
أما والذي لو شاء لم يخلق النوى
لئن غبت عن عيني لما غبت عن قايي
قال : « قوله لما غبت ، قال الدمايني يمكن أنه جواب إن والجملة جواب القسم ؛ فيكون سنداً لنحو قولهم : وإلا لكان كذا » . (ج ١ ، ص ٢١٠) .

والغريب أن الأستاذ أسعد خليل داغر قد جرى في كتابه تذكرة
 الكاتب (ص ٧٤) على تخطئة قول القائل : (وإلا لنحج) ؛ اعتماداً منه
 لمذهب الجمهور . ثم عاد فأثبتته في ملحق كتابه المذكور (ص ٧) حين
 أخذ على الكتاب قولهم : (إذا دقت النظر لرجعت إلى كلامي) ،
 قال : « والصواب بدون اللام . نعم إنهم أجروا إن الشرطية مجرى لو
 في إدخال اللام على جوابها كقولهم : وإلا لكان كذا ، ولكنهم لم يجروا
 إذا هذا المجرى » فتأمل . . .

(٢) لا أعلم ما إذا كان

يتألف حول هذا التركيب النافر صور متشابهة من الأساليب النائية ؛
ساقتها إلى لغتنا جماعة المترجمين . فقد ذهبوا في توفية حق الترجمة مذهباً
غلوا فيه حتى جروا منه مجرى الضد . تراهم يجارون في النقل عن الفرنسية
أوضاع هذه اللغة ورسومها ؛ وينظمون الكلام العربي ويؤلفونه على نهج
اللغة الأجنبية وأساليبها .

فهم قد رأوا مثلاً أن (si) في الفرنسية تجري مجرى (إذا) و (إن)
في العربية . فحسبوا أن ضبط المعنى يقتضي إثبات أحد هذين اللفظين كلما
عرضت تلك بلا تأمل أو نظر . والأصل لو يغير ما ذهبوا إليه
كل المغيرة . فإذا صادف معنى كلمة في لغة ، معنى كلمة في لغة سواها ،
فإنما تقع المصادفة والترادف بينهما في وضع خاص لا على الإطلاق .
ولا يلزم من توافيهما حيناً أن تجري الكلمة مجرى أختها حيثما عرضت
وعلى أي حال ركبت . إذ قلماً يتفق أن تسير كلمة في لغة ، سواها
في لغة أخرى ، في كل ما تندفع إليه من المواضع وما يتفرع عليهما من
المعاني . وسترى أن هذا الوهم قد أفضى بهم إلى مسخ المعاني وتحريف
أوضاع اللغة ، واستدرجهم إلى صور من القول لا تمت إلى العربية بغير
مفرداتها حيناً وبغير حروفها حيناً آخر !!

فهم يقولون : (لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو في
القريبة أو في المدينة ، وما إذا كان يرضى بذلك ، وأعلمونا عما إذا كان

يرغب في ذلك ، وفيما إذا كان يريد البقاء ، وانظر إذا كان فلان قد أتى (...) . ويجري كل ذلك في الوهم والشطط مجرى الصورة الواحدة . وحظه من الشيوخ بحيث لا يخلو منه مقال أو كتاب أو حاشية أو تعليقة . وقد نبه عليه كثيرون .

فما الذي عناه كتابنا حين قالوا : (لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو في القرية أو في المدينة ...) ونحو ذلك من الصور؟! .

وفي جوابه نقول : إنهم عنوا مدلول العبارة الفرنسية الذي يوؤديه مثل هذا التركيب . لأن الجمل قد ألفت كما ذكرنا على نظام هذه اللغة . ومدلول العبارة الفرنسية في الجملة الأولى : (أن علم المتكلم لا يثبت النجاح لفلان ولا ينفيه أيضاً) ومدلولها في الثانية : (أن معرفته قد استوت في الحكمين المذكورين لا بدري أيهما ثبت لفلان) .

وسبيل التعبير عن هذين الغرضين في العربية هو الاستفهام . تقول : (لا أعلم أنجح فلان ؟ أو هل نجح ؟ ، ولا أعلم أكان في القرية في أم المدينة ؟) تقول هذا ولو أن مرادك محض الإخبار بعدم العلم لا تبتغي الاستفهام ، كما تعنيه العبارة الفرنسية المترجمة ^(١) !!

(١) فكان الإخبار هاهنا لما تردد به الذهن بين أمرين : كثبوت النجاح لفلان وانتفائه عنه ، وككون فلان في القرية وكونه في المدينة ، شابه الاستفهام فيما يعرب عنه من تردد الفكر ، فغلبت صورته عليه . وفي باب الاستفهام من ذلك نظائر كثيرة . ألا ترى أن هذا المعنى لا يوؤديه نحو قولك على جهة الإخبار : (لا أعلم أن فلاناً قد نجح ، ولا أعلم أنه في القرية ولا أنه في المدينة) !! .

وعلى هذا النحو تقول في بقية الجمل التي أوردناها لك : (لا أعلم
أيرضى بذلك ، أو هل يرضى به ؟ وأعلمونا أيرغب في ذلك ؟ وأعلمونا
أو يريد البقاء ؟ أو هل يريد ؟ وانظر أأتى فلان ؟ أو هل
أتى ؟) . كله على الاستفهام ^(١) وعلى حذف (كان) لأن المراد
لا يقتضيها البتة .

أما مفهوم قولهم : (لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو
في القرية ، أو في المدينة) ونحوه كقولهم : (أنظر إذا كان فلان قد
أتى) ، لو ذهبت تخرجه على النهج العربي ، فخلاص المقصود من العبارة
الفرنسية البتة .

لأن مؤداه الصحيح كمؤدّى قولك على الشرط : (إذا نجح فلان
فأنا لا أعلم ، وإن كان هو في القرية أو في المدينة فأنا لا أعلم ، وإذا أتى
فلان فانظر) وليس من فرق بين القولين (بعد حذف كان) إلا القلب ^(٢) .
ومقتضى الشرط أن تقصد بقولك المذكور : أن عدم علمك بوجهه من
الوجوه قد ترتب على ثبوت نجاح فلان (في الجملة الأولى) ، كما تعلق على ثبوت

(١) والذي قاله النحاة في تخريج إعراب هذه الجملة : إن الفعل ك (علم ونظر)
قد عُلّق بالاستفهام عن الوصول باللفظ إلى مفعوليه (كما هو في علم) أو إلى مفعوله
(كما هو في نظر) ، فجرى عمله على الجملة الاستفهامية محلاً يحكم طلبه لها من
حيث المعنى . فالجملة في موضع نصب على أنها ساذجة مسدّ المفعولين في (علم) ومسدّ
المفعول في (نظر) على ما هو المشهور .

(٢) فعبارة الجزاء وهي فيما مرّ : (فأنا لا أعلم) و (فانظر) قد اظهرت في هذا
الأسلوب بعد أن كان يدل عليها في الأسلوب الأول العبارة التي تقدمت جملة الشرط

كون فلان في القرية أو في المدينة (في الثانية) ، وأنّ صدور النظر منه
مشروط بإتيان فلان (في الثالثة) !! ...

فأين هذا من الأصل الذي ترجم عنه ؟ أفرأيت كيف التوت بهم
المسالك حين قصدوا المشاكلة الحرفية بين أسلوب اللغتين ؟ ! .

وجملة الأمر : أن مدلول العبارة الفرنسية الذي ترجمت عنه هذه
الصور المختلفة لا يؤولديه في العربية غير الاستفهام بعينه . وأنّ وضعهم
(إن وإذا) موضع () الفرنسية هاهنا يحول هذه الصور في الغالب
إلى الصيغة الشرطية ، خلافاً للمقصود . وأنّ إضافتهم (كان) في
كل ذلك من قبيل اللغو .

أمّا نحو قولهم : (لا أعلم فيما إذا كان وعما إذا كان و ...) فلا
يخرّج على وجه البتة ولا يمت إلى العربية بغير ألفاظه فتأمل !! .



أي : (لا أعلم) و (انظر) . ذلك كقولك : (أنت ظالم إن فعلت) لو جعلته :
(إن فعلت فأنت ظالم) . قال ابن جني في باب الفرق بين الإعراب والمعنى : « فهذا
ربما أوهم أن أنت ظالم ، جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه . وإنما
قوله : أنت ظالم ، دالٌّ على الجواب وسادٌّ مسدّد ، فأما أن يكون هو الجواب فلا »
(الخصائص ج ١ ، ص ٢٩١) .

(٣) لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل

تركيب شائع تناقلته أقلام الكتاب عامتهم وخاصتهم ، فهو سائر على أفواههم ، جارٍ على ألسنتهم ، لا يكاد يخلو منه كتاب في ديوان ، أو مقال في صحيفة .

وقد نبه إلى فساد بعضهم لكنه لم يبسط القول في علة هذا الفساد ، ليقع للكتاب التأمل والنظر ! ..

فجملة الأمر أن الكتاب حين يقولون هذا النحو من التركيب يعنون أن فلاناً كانت له حال من الأحوال ثم انصرفت عنه . فقولهم : (فلان لم يعد قادراً أو صالحاً) مؤداه على قصدهم (أنه كان قادراً وصالحاً) فيما مضى فعاد (لا يقدر ولا يصلح) . وسبيل هذا القصد أن يعبر عنه بنحو قولك : (عاد لا يقدر ولا يصلح أو غير قادر أو صالح) ، فيزع النفي من (عاد) ويدخل على خبره . وإلى مثل هذا أشار الأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) ، فكان الرأي مارآه .

وعلة ذلك أن (عاد) هاهنا بمنزلة (صار) جملة . فغني (لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل) على التحقيق كمعناه جملة لو حلت فيه (صار) محلاً (عاد) . أي كقولك : (لم يصّر قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل) .

ولا يخفى أن معنى هذه الجملة غير ما عناه الكتاب وقصدوا إليه بالعبارة الأولى . إذ مؤداها أنك كنت ترقب يوماً يكون فيه صاحبك (قادراً أو

صالحاً) فلم يغدُ كذلك ، لا أنه كان (قادرأ أو صالحاً) فأصبح غير ذلك .
فالأسلوب الذي يؤدي مثل هذا المعنى هو قولك : (عاد لا يقدر ولا يصلح)
أو : (عاد غير قادرأ أو صالح) . فإذا أنت أنزلت في ذلك (أصبح) أو
صار مكان (عاد) لم تتغير وجهة المعنى .

وغريب أن يبسط الكلام على هذا التعبير الأستاذ عبد القادر المغربي
في الجزء الأول ^(١) من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ويحتج له بالحديث
ولا يتنبه إلى موطن الوم فيه . فقد فرغ الأستاذ من بحثه إلى القول : « ويمكن
أن نلخص البحث بقولنا إن استعمال فعل عاد في النفي عربي صحيح ، لكنه
قليل الاستعمال في كلام الفصحاء الأقدمين . وإنما كثر استعماله في عصر الترجمة ،
فهو إذن ليس أسلوباً إفرنجياً محضاً » .

ونحن لا نخالف الأستاذ في جواز تسليط النفي على (عاد) ؛ لأن كتب
النحو واللغة لم تمنع منه ، ولو أنه في السماع نادر . لكنه على جوازه يصرف
المعنى إلى غير ما أراد الكتاب وعنوه كما بيناه . وهو ما تجب الإشارة إليه !!
فالأستاذ مع إفصاحه عما قصد إليه الكتاب بهذا التعبير في وضوح وجلاء ؛
قد فاتته أن دخول النفي على (عاد) يفضي بالعبرة إلى غير هذا القصد .
فالعبرة فاسدة إذا أريد بها ما أراده الكتاب ؛ صحيحة إذا حملت على
نحو قولك : (لم يصر فلان قادراً أو صالحاً) ؛ وهو لم يخطر للكتاب ببال !
أما الحديث الذي احتج به الأستاذ فهو قوله صلى الله عليه وسلم :
« أعدت فتناً يا معاذ ؟ » .

قال الأستاذ : « وانظر لو أن مُعَاذاً أراد أن يحجب النبي عن قوله ،
 أيقول له : لست فتاناً يارسول الله ، أم يقول : لم أعد فتاناً . وقوله : لم
 أعد فتاناً ، هو من الأساليب الجديدة نفسها التي تكون فيها عاد بمعنى صار ،
 وزعم المترجمون أنها غير عربية » .

أقول : لو كان جواب مُعَاذ رضي الله عنه : (لم أعد فتاناً) ؛ لم يكن
 هذا من الأساليب الجديدة في قليل أو كثير . لأن معناه : (لم أصر فتاناً)
 أي لم أصبح كذلك . والكتاب إذا قالوه عنوانه : (عدت غير فتان) على
 ما هو أسلوبهم الجديد ؛ وشتان ما بين المعنيين . فعدم صيرورتك فتاناً شيء
 وصيرورتك غير فتان شيء آخر ، كما لا يخفى ^(١) . فليس (عاد) في أسلوب
 الكتاب بمعنى (صار) كما ادّعاه الأستاذ البتة .

وانظر إلى قول الأستاذ نفسه : « ودخول فعل العود في هذه التعابير قد
 حدث في أواسط القرن الماضي منذ شاعت الترجمة عن اللغة الفرنسية . وقد
 وجدوا فيها للنفي أداتين : Ne plus و Ne pas فجعل المترجمون يترجمون الجملة
 التي فيها Plus بالحاق فعل العود فيها . ولا يخفى أن النفي مختلف في الجملتين .
 فقولنا : ما قدرت أن أرى زيداً ، يفيد مجرد نفي القدرة . أما قولنا :

(١) وإنما قد بدا الفرق هاهنا بين نفي (عاد) ونفي خبرها وهو لا يبدو بين نفي
 (كان) وخبرها ، إذ تقول : (كنت لأصلح) فيكون بمنزلة قولك : (لم أكن
 أصلح) جملة . ذلك لأن (عاد) من أفعال الانتقال . فنفي بلوغك حالاً من الأحوال
 كقولك : (لم أعد ولم أغد صالحاً) ليس بمنزلة إثبات بلوغك خلافه كقولك : (عدت
 أو غدوت غير صالح) أو (عدت أو غدوت لا أصلح) !! .

ماعدت أقدر أن أرى زيدا ، فيفيد نفي القدرة مع الإشارة إلى أنني
 كنت أقدر أن أراه قبل ذلك ، أو المعنى : أنني لا أقدر أن أراه الآن
 أما قبل الآن فكنت أقدر أن أراه . وهكذا قولنا : فلان ليس صديقاً لي ؛
 وما عاد صديقاً لي . فإن الثانية تفيد نفي صداقته بعد أن كانت حاصلة « .
 فالكتاب إذاً لا يستعملون اليوم فعل العود منفياً بمعنى الصيرورة . فمعنى
 قولك : (ماعدت أقدر أن أراه) : أنك أصبحت : (لانستطيع العودة إلى
 رؤيته) ؛ خلافاً لما شاع عن العرب . قال صاحب الكشاف في قوله تعالى :
 « إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ » (١) : « أو يعيدوكم ،
 أو يدخلوكم في ملتهم بالإنكار كراه العنيف ويصيروكم إليها . والعود في معنى
 الصيرورة أكثر شيء في كلامهم ، يقولون : ماعدت أفعل كذا ؛ يريدون
 ابتداء الفعل « !! . . والكتاب يريدون العودة إلى الفعل لا ابتداءه ! .
 وموجز القول : أن الظرف في نحو قولك : (لم يعد كذلك) ليس في
 محض دمول النفي على (عاد) بل في دموله عليه وإرادة غير المعنى الذي
 يقضيه ، كما فصلناه .

(٤) جواب (لما) ، هل يكون فعلاً مضارعاً ؟

يقول كتاب الدواوين : (لما كان النظام يميز ذلك ، نوافق على هذا التدبير) و (لما كانت الحاجة ماسة إلى ذلك ، نرجو منكم) ، ويقول مثله كثير من كتاب الصحف . ووجه الكلام أن يقال : (وافقنا على هذا التدبير) و (رجونا منكم) . فالجمهور على أن جواب (لما) لا يكون مضارعاً . أما قوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ وجاءته البُشْرَى ، يُجادِلُنا في قوم لوطٍ » ^(١) ، فقد قالوا إنه على حذف الجواب وقدَّروه (أقبل يجادلنا) ، أو على تأويله بالماضي وقدَّروه (جادلنا) .

قال الزمخشري في كشافه ^(٢) : (وقوله يجادلنا كلام مستأنف دال على الجواب ، وتقديره : اجتراً على خطابنا ، أو : فطن لمجادلتنا ، أو : قال كيت كيت ثم ابتداء فقال : يجادلنا في قوم لوط) . وقد ذكر بعد ذلك بعض الأوجه وأولها على أن الأصل في الجواب أن يكون ماضياً .

فألوجه إذاً أن يعدل عن المضارع وعليه كلام العرب شعراً ونثراً . وما جاء منه خلاف ذلك فهو على حذف الجواب ، وحذفه في التنزيل والشعر كثير . فتأمل ! . . .

(١) سورة هود .

(٢) ج ١ ، ص ٤٤٧ (الطبعة الأولى للمطبعة البهية المصرية)

الفصل الاول

حرف الألف

﴿ آجر ﴾ آجره إذا كان (أفعله) فهو مؤجر إيجاراً ، وهو المشهور . وإذا كان (فاعله) فهو مؤجر مؤجرةً . وخصصه الزمخشري فجعل الأول للدار ، والثاني للأجير كشاهره وعامه ، وعمه كثيرون .

أمّا قول كتابنا : آجار الدار وتأجيرها ، فهو لحن . إلا أن يعنوا به (الآجار) جمع (آجر) سماعاً ، والقياس أجور ، وقلما يقصدونه . (المصباح والتاج) .

﴿ إبالة ﴾ يقولون : (جاء هذا ضِعْفاً على إبالة) ، أي بلية فوق بلية . وهم يوردونه بكسر اللام ، يحسبون تاء ضميراً ، والصواب فتحها . فالإبالة معناها الحزمة من الحشيش والخطب ، وقد جاءت بتخفيف الباء وتشديدها وعلى (إيبالة) أيضاً . أما الضيفت بالكسر فقبضة من الحشيش . (اللسان) .

﴿ الأرّم ﴾ يقولون : (يحرّق على الأرّم) ، يحكونه على وجوه مختلفة لا يمت أحدها إلى صواب . و (الأرّم) بضم ففتح مشدّد كـ (رُكّع) جمع (أرّم) ، قيل هي الأضراس أو الأنياب أو الأسنان . " وأصل

(١) وقيل أطراف الأصابع وقيل الحجارة .

الكلام : حرق الأَرَمَ أو حرقها أو لا كها أو علكها ، إذا سحق بعضها ببعض من الغيظ والغضب . وأكثر الكتاب يقولون : (على الأَرَمِ) جاراً ومجروراً . والصحيح أنه (حرق عليّ أو عليك أو عليه الأَرَم) بذكر المغضوب منه و (الأَرَم) بعده مفعول به . قال الزمخشري : « رأيت حسادك العَرَم ، يحرقون عليك الأَرَم » . وقال الشاعر :
نُبِّئْتُ أَهْمَاءَ سُلَيْمَى أَنَّمَا ظَلَمُوا غَضَباً يَعلُكُون الأَرَمَا
وروي (يحرقون الأَرَمَا) . وقال آخر :

يلوك من حَرَدٍ عليّ الأَرَمَا ...

وشبيه به قوله تعالى في سلوة آل عمران : « وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا ، وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ » . (الأساس واللسان) .
﴿ الأَرَش ﴾ : لِدِيَةِ الجراحة كـ (أكل) والجمع أروش . قال الفيومي : (أرش الجراحة ديتها والجمع أروش مثل فُلَس وفلوس) . ولا يكسر أوله كما يقوله بعضهم .

﴿ أَزَّر ﴾ قال الزمخشري في الأساس : « وَيُسَمَّى أَهْلُ الدِيَوَانِ مَا يَكْتُبُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ مِنْ نَسْخَةِ عَمَلٍ أَوْ فَصْلٍ فِي بَعْضِ الْمَهَامِ الْإِزَارَ ، وَأَزَّرَ الْكِتَابَ تَأْزِيراً ، وَكُتِبَ لِي كِتَاباً مُصَدِّراً بِكَذَا مُؤَزَّراً بِكَذَا » . وهو طريف في الاستعمال .

﴿ الأَزْمَة ﴾ الأَزْمَة اسم من أَزِم الزمان إذا اشتد بالقحط . وهو بسكون الزاي على المشهور ، يجمع على أَزِمَاتٍ وإِزِمٍ وَأَزَمٍ . وبعضهم يشدد الميم ويكسر الزاي فيقول : (أَزِمَة) ، والأَزِمَة جمع زمام كما

لا يخفى !! . . . وقد جاء في الحديث : اشتدّي أزمّة تنفّرجي « .
(اللسان والتاج) .

﴿ تأسس ﴾ مطاوعاً لـ (أَسَّسَ) ليس من اللغة . فالوجه أن يقال :
أُسِّسَ ، على البناء للمفعول . وقد نبه إليه كثيرون .

﴿ إطار ﴾ لما يحيط بالشيء جمعه أطُرُ بضمّتين كـ كتاب وكتب ،
وإزار وأزُر ، وفراش وفرُش ، وجدار وجُدُر . ويجمع في كلام
الكتاب (إطارات) بالألف والتاء ، وهو لم ينقل وليس بالقياس .
(اللسان والتاج) .

﴿ تأكد ﴾ في اللغة لازم كـ توكدّ وتوثّق ، وفي كلامهم
متعدّ كـ تيقّن .

﴿ اللهم ﴾ قال الخفاجي في شفاء الغليل : « يستعمل على ثلاثة
أنحاء ، الأول : النداء المحض وهو ظاهر ، الثاني : الإيذان بندرة
المستثنى كما تقول : اللهم إلا أن يكون كذا ، الثالث : الدلالة على
تيقّن المجيب للجواب المقترون به وقد وقع في حديث البخاري : اللهم نعم
وذكر ذلك شراحه ، وليس هذا الاستعمال مولداً » . وكان الخفاجي
قد نقل هاهنا عبارة ابن الأثير في النهاية . والكتاب يشبه عليهم بعض
هذه الوجوه .

﴿ أنس ﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب قولهم : (يأنسون
إلى ذلك الوطن) وجعل صوابه : (يأنسون به أو يصبون إليه) ^(١) .

(١) تذكرة الكاتب ، الملحق (ص ٥)

ولست أدري ما وجه التخطئة والتصويب ؟!

فلعل الأستاذ لم يقف على حكاية الزمخشري في الأساس .
قال : « وَأَنْسَتْ بِهِ وَأَسْتَأْنَسْتُ بِهِ وَأَنْسْتُ إِلَيْهِ وَأَسْتَأْنَسْتُ إِلَيْهِ » واحتج لذلك
بقول الطبري ماح :

كلُّ مستأنسٍ إلى الموت قد خاض إليه بالسيف كلُّ مخاض
وقول آخر :

إذا غاب عني بعلمها لم أكن لها زئوراً ولم تأنس إليّ كلابها
فإذا قصد الكتاب من (أنس) ، حنّ وصبا ، فوهمهم سواء في
الصلتين . وإذا عنوا به خلاف (الوحشة) ، فقد أصابوا على ما رأيت ،
وأصاب من قال : (أنس به) أيضاً ، وهو الأصل . وكلام الاستاذ
على هذا مأتي من وجوه !

﴿ آنية ﴾ جمع إناء كـ (أردية) جمع رداء و (أخبية) جمع
خباء و (أكسية) جمع كساء و (أسقية) جمع سقاء . ويظنه بعضهم
مفرداً كما هو في قولهم : (أحضر معك كلَّ آنية تجدها) ، وقد أشار
إليه الخفاجي . أمّا (الأواني) على فواعل فهو جمع الجمع . قال الفيومي :
« الإناء والآنية الوعاء والأوعية وزناً ومعنى ، والأواني جمع الجمع » .
وعليه نصوص المعجمات .

﴿ اونة ﴾ جمع أوان كـ (أزمنة) جمع زمان و (أمكنة) جمع
مكان و (أطعمة) جمع طعام و (اجوزة) جمع جواز . ويظنه جماعة

مفرداً فيدخلون عليه (كلاً) كما حكاه اليازجي في قولهم : (هذا الامر لا يتيسر كل آونة) ، وهو وهم .

حرف الباء

﴿ بَحَّة ﴾ يقولون : (في صوته بَحَّة) بالفتح وهي (بُحَّة) بالضم .
ف (البَحَّة) الفعلة الواحدة من (بَح) ، و (البُحَّة) الاسم منه . ويقال :
رجل أبَحُّ وامرأة بَحَّةٌ وبجاء . (اللسان والتاج) .

﴿ تبجبح ﴾ يظنه بعضهم عامياً وليس كذلك . قال صاحب
الأساس : « وتبجبح في الأمر توسع فيه من بجبوحة الدار وهي وسطها ،
وتبجبحت العرب في لغاتها اتسعت فيها » .

وفي حديث خزيمة : « تَفْطَرُ اللَّحَاءُ وتبجبح الحياء » ؛ قال صاحب
النهاية : « أي اتسع الغيث وتمكن من الأرض » .

ويأتي (تبجبح) متعدياً ؛ تقول : (تبجبح الدارَ وبجبحها) إذا
توسطها وتمكن منها . (التاج) .

﴿ البجبوحة ﴾ بضم الباء ، وكتابنا يحكونها بالفتح خطأ .
وهي من كل شيء وسطه وخياره . ففي الحديث : « من سرّه أن
يسكنُ بجبوحة الجنة فليلزم الجماعة » . وقال البحتري يصف
قصر المعتز :

مُليَّةٌ وعمرتُ في بُجبوحةٍ من دار مُلكك الفَـ حوْلَ كاملٍ
(اللسان) .

﴿ برطيل ﴾ بكسر الباء وفتحها لحن . أشير إلى ذلك في (فروق حقي) وغيره . قال سيديويه بعد حكاية ماجاء على (فعليل) كـ (برطيل) ، و (فعليل) كـ (غرنيق) : « ولا نعلم في الكلام فعليل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره » . وقال ابن السكيت في الإصحاح^(١) : « ما كان على مثال فعيل أو فعليل أو مفعيل فهو مكسور الأوّل لم يأت فيه الفتح » !

﴿ بكرة ﴾ جاؤا على بكرة أبيهم ، إذا اتوا جميعاً ، مثل من أمثال العرب . وقد حكوا باء مفتوحة والكتاب يضمنها دوماً . ففي الحديث : « جاءت هوازن على بكرة أبيها » ، قال صاحب النهاية : « هذه كلمة للعرب يريدون بها الكثرة وتوفير العدد وأنهم جاؤا جميعاً لم يتخلف منهم أحد » !

أما (البكرة) بالضم فهي الغدوة . تقول : أثبتته بكرة أبيه باكراً . قال تعالى في كتابه العزيز : (وقالوا أساطيرُ الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً)^(٢) .

﴿ بلغ وتبلغ ﴾ تقول : بلغه الأمر أو البلاغ أو القرار وأبلغه إياه ، وقد بلغ فلان الأمر أو البلاغ أو القرار وأبلغه على المجهول . أما تبلغ فلان الأمر أو البلاغ أو القرار ، على ما هو شائع في الدواوين ، فليس بشيء البتة . والصواب أن يقال : بلغ أو أبلغ ، على المجهول ! . (اللسان والتاج) .

(١) المزهر (ج ٢ ، ص ٣١) . (٢) الفرقان .

(بهر) بهرة يبهّره إذا غلبه وفضله كفتح يفتح . وليس من باب نصر ينصر كما يخاله الكتاب . (اللسان) .

(بيطار) بفتح الباء والكتاب يحكونه بالكسر خطأ .

(بيننا وبيننا) قال صاحب النهاية في حديث (بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل) : « أصل بيننا ، بين ، فأشبهت الفتحة فصارت ألفاً . يقال بيننا وبيننا ، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة . ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى . والأفصح في جوابهما أن لا يكون فيه إذ وإذا ، وقد جاء في الجواب كثيراً . تقول . تقول بيننا زيد جالس دخل عليه عمر ، وإذا دخل عليه عمر وإذا دخل عليه عمر » .

فظهر بذلك أنك تقول : (بيننا أو بيننا نحن في الدار أقبل فلان ، وإذا أقبل ، وإذا أقبل) ، كله بمعنى المفاجأة . و (بيننا وبيننا) تلزمان إلى ذلك صدر الكلام في استعمال العرب كمارأيت . قال صاحب القاموس : « وبيننا وبيننا من حروف الابتداء » .^(١) والكتاب يخرجون في استعمالها عما وضع له البتة . يقولون : (أنت قد رجحت بيننا أنا قد خسرت) ، و (هو قد أكرمك بيننا أنت لم تُعن به) ، و (فلان لم يقدم بيننا وعد بذلك) ؛ وكله لا يمت إلى الأصل الذي ذكرناه . فتأمل !^(٢) .

(١) أراد بالحرف الكلمة كما جاء في الشرح .

(٢) قد بسط الكلام في ذلك الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكية بمصر (ج ١ ، ص ١٤٢) .

الفصل الثاني

حرف الجيم

﴿ الجرح ﴾ بالضم لا بالكسر . وهو بالفتح المصدر . أما (القرح) فهو بالفتح والضم لغتان . قال تعالى : «إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ» ، وتلك الأيامُ نُدَّوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ . وقد قرئ بالضم أيضاً .

﴿ جرس ﴾ جرّسه إذا شهرّه وارد ، ويحسبه كثرة الكتاب عامياً . قال الخفاجي في شفاء الغليل : «جرّسه إذا شهرّه» ، وأصله أن من يشهرُّ يجعل في عنقه جرس ويركب على دابة مقلوباً أي وجهه من جهة ذنبها . و (المجّرس) إلى ذلك : المجرب المحنك . ففي حديث ناقة النبي ﷺ : «وكانت ناقة مجرّسة» . قال صاحب النهاية : «أي مجرّبة مدرّبة في الركوب والسير» ، والمجّرس من الناس الذي قد جرب الأمور وخبرها !

﴿ جذر والجدري ﴾ تقول : جذر وجدر على المجهول فيهما إذا ثار به الجدرّي أو الجدرّي . ومن ذلك تقول : هو جدير ومجدور ومجدّر . أمّا قولهم : جذّر بالتشديد والفتح والجدرّي بسكون الدال ومجدّر بالتشديد والكسر ، فلهن شائع . (الأساس واللسان) .

﴿ الجنان ﴾ للقلب بالفتح لا بالكسر . قال ابن منظور :
« والجنان بالفتح القلب لاستتاره في الصدر ، وقيل لوعيه الأشياء وجمعه
لها ، وقيل الجنان رُوع القلب وذلك أذهب في الخفاء ، وربما سمي الروح
جناناً لأن الجسم يحنه » أي يواربه .

وجنّان الليل : سواده ، وجنّان الناس : دهمائهم ، والجنّان : ثوب
يوارى الجسد . كله بالفتح . (الصحاح) .

﴿ الجواز ﴾ لصك المسافر شائع ، وليس يحتاج أن يضاف إلى
(السفر) . قال صاحب الأساس : « وخذ جوازك ، وخذوا أجوزتكم ،
وهو صك المسافر لئلاّ يتعرض له » . وجمع الجواز أجوزة كما رأيت ،
كزمان وأزمنة وأوان وآونة ومكان وأمكنة . وفي استعمال (الجواز)
للصك الذي يجوز به المسافر نسبة إلى الأصل ظاهرة .

وقد جاء (للسقيّة) تجوز بها الإبل . قال الرازي :

يا صاحب الماء فدنك نفسي عجلّ جوازي وأقلّ حبسي

ومثله (الفسح) . قال صاحب القاموس : « والفسح بالفتح شبه

الجواز ، فسح له الأمير في السفر كتب له الفسح » . وكله من
التسمية بالمصدر !

﴿ جوعان ﴾ تقول : هو جائع وجوعان بفتح الجيم ، وهي
جائعة وجوعى بفتحها أيضاً . وبنو أسد تقول في (فعلان) ، (فعلانة) ،

فتكون عندهم جوعانة بفتح الجيم أيضاً . أما جوعان وجوعانة ، بضم الجيم
فيهما ، فلحن خالص !

حرف الحاء

(حذاه وحدا به) كثرة اللغويين اليوم على تخطئة من يقول :
(والذي حداني إلى كذا) . إذ يرون وجه الكلام : (والذي حداني على
كذا) . وقد قال به الشيخ إبراهيم اليازجي وجاراه فيه كثيرون .
ولست أرى لهذه التخطئة وجهاً البتة . لأنك تقول : (حدوث الإبل
وحدوت بها) إذا سقتها ، فتقول من ذلك على المجاز : (حداني الأمر
إلى كذا وحداني) إذا سافك إلى ما تشير إليه .
وهكذا تقول : (حداني الأمر على كذا) إذا بعثت وحملت
على أمر . وفي حديث الدعاء : « تحذوني عليها خلة واحدة » . قال صاحب
النهاية : « أي تبعثني وتسوقني عليها خصلة واحدة » . وهو من حدو
الإبل فإنه من أكبر الأشياء على سوقها وبعثها وقد تكرر في
الحديث » .

ومن ذلك قولهم : (أهبْتُ به إلى الخير) أي دعوته وأصله :
(أهاب الراعي بالإبل) إذا صاح بها وقال : هاب هاب . (اللسان
والأساس) .

﴿التحرير﴾ : ينزلونه منزلة (الكتابة) وليس هو كذلك .
 قال صاحب الأساس : «وحرّر الكتاب : حسنه وخلّصه بإقامة حروفه
 وإصلاح سقطه» . ومثله قول الخوارزمي في مفاتيح العلوم : «والتحرير
 كأنه الاعتناق وهو نقل الكتاب من سواد النسخة إلى بياض نقي» .
 وعلى هذا ما جاء في تفسير القرطبي حول قوله تعالى : « رب إني نذرت
 لك ما في بطني محرراً » ^(١) . قال : [قوله تعالى : (محرراً) مأخوذ من
 الحرية التي هي ضد العبودية ؛ من هذا تحرير الكتاب وهو تخليصه من
 الاضطراب والفساد] .

وقد أشار إلى هذا اللحن كثيرون .

﴿الحراك﴾ : للحركة بفتح الحاء ، وجلّهم يكسرها كما هو في
 قولهم : (لا حراك به) . قال الفيومي : « الحراك مثل سلام : الحركة » .
 وحكى ابن منظور : « وتقول : قد أعيا فما به حراك ، قال ابن سيده :
 وما به حراك أي حركة » . وقال جرير :

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن أضعف خلق الله إنسانا
 ﴿حرمة﴾ : تقول : حرمة الشيء ، تعديده بنفسه . وأكثروا
 الكتاب يُعديده إلى مفعوله الثاني بـ (من) ، ولم يسمع ! وقد نبه
 عليه كثيرون .

﴿التحري﴾ : لقصد الشيء وتعهد طلبه ، يتعدى بنفسه .

(١) آل عمران .

وأكثر الكتاب يُعديه بِ (عن) أو (على) ، ولم ينقل ! وقد نبه عليه الشيخ إبراهيم اليازجي .

﴿ المحاضرة والخطبة ﴾ أكثر اللغويين على إنكار استعمال (المحاضرة) لما شاعت له . ذلك بأنهم لم يجدوا في أصول معانيها ما يسوغ أن تستوذى هذه الدلالة الشائعة . قال الأستاذ داغر : « ويستعملون - حاضر ومحاضرة ومحاضر - بدل - خطب وخطبة وخطيب . وقد عم هذا الإبدال على ما فيه من الخطأ . حتى أنك لتراه دائراً في أفواه المتكلمين وألسنة الخطباء وأقلام الكتاب فكأنهم يتوهمون أن كلمة ، محاضرة ، أضخم لفظاً وأفخم معنىً من كلمة ، خطبة ، فيؤثرونها عليها في الاستعمال » .

والحق أن كثرة الأدباء على إشار (المحاضرة) لما أريد بها ، يتقاضونها مفهوماً يميزها مما خصوا به (الخطبة) ، التماساً لدقة الأداء . ولهم بعض العذر في هذا الاصطفاء . فهم لم يعدلوا عن (الخطبة) ويستحبوا (المحاضرة) طلباً (لضخامة اللفظ وفخامة المعنى) ، كما قاله الأستاذ ، بل ليلتفتوا من ذلك حدّ التعبير وإحكام المعنى .

فـ (الخطبة) عندهم : هي الكلام الذي يُخطب به الناس (في شؤونهم العامة) ، و (المحاضرة) : هي الموضوع الذي يُحاضر به جماعة المتعلمين (في ناحية علمية) . فهم يقولون : (ألقى الزعيم خطبته السياسية الرائعة في بيان موقف الحكومة) ، كما يقولون : (ألقى العالم محاضراته العلمية الطريفة في أثر

المداداة بالأشعة) ، أو : (ألقى الأستاذ محاضراته الأدبية الشائقة في الأدب) ؛
يريدون بذلك ميز (المحاضرة) من (الخطبة) !

وفي نصّ اللغة على معاني (المحاضرة) ومواطن استعمالها ما يؤيد مقالة
الأدباء في الجنوح بها إلى الصفة (العلمية التعليمية) . فد (المحاضرة) معناها
(المناظرة) ، وهي قد اشتهرت بهذا أول الأمر اشتهاراً ، فقالوا : (المحاضرات
الشعرية) . ثم انتقلت إلى مجالس العلماء ففشت بهذا الطابع أيضاً . قال صاحب
مفردات الراغب : « وحاضرتة محاضرة وحضاراً إذا حاججته من الحضور ،
كأن يحضر كل واحد حجته » . وقال الحريري في مقامته القهقرية : « فبرزني
لقصدهم هوى المحاضرة واستجلاء جنى المناظرة » . قال الشيخ محمد عبده :
« هوى المحاضرة : شوق مجالسة العلماء » . هذا ، وقد جاء في أمثال العرب :
(خير العلم ما حوضر به) . قال أبو العباس المبرّد في الكامل ^(١) : « ومن
أمثال العرب : خير العلم ما حوضر به ، يقول : ما حفظ فكان لهذا كره » .
وإذا أردت أن تجعل في هذا المثل ما يقوم مقام (حوضر به) قلت بلاريب :
(خير العلم ما نوظر به أو نوقش أو ذوكر) . ومتى انتهى معنى (المحاضرة)
إلى ما رأيت غدا انحرافه إلى المعنى الشائع قريباً ميسوراً . وليكن إطلاق
(المحاضرة) على (الخطبة العلمية التعليمية) مجازاً من مجالسة العلماء ومحاججتهم
باعتبار الانصال والمجاورة !

فنحن لا نقول : إن (حاضر) قد قيل قديماً لما يقال له اليوم ، وإنما نقرر
أن إشرابه هذا المعنى يستلزم انحرافاً ليس بدعاً في تنقل معاني الكلام وتجدها

مع الزمن . ولو كانت تؤولف في لغتنا المعاجم الدورية على ما تؤولف عليه في لغات الغرب ، للمست من تجدد المعاني وتقلبها بالتدريج ما يؤيد قولنا هذا ويسوغ ما ذهبنا إليه .

وصفوة القول : إن الأدباء قد ابتغت بإيثار (المحاضرة) على (الخطبة) دقة المؤدّي كما بيناه . وأنه لا بأس باستعمال (المحاضرة) . (الخطبة العلمية التعليمية) ولا غضاضة في قول الكتاب : (حاضر فلان بموضوع كذا) ، لأن لهذا وذاك نسبة ظاهرة إلى المعنى الأصلي . ونحن نقول ذلك على جهة الاقتراح والمجمع أن يقول كلمته فيه .

﴿ حَصَب ﴾ حَصَبٌ وَحُصِبَ وَحُصِبَ جِلْدُهُ ، فهو محصوب ومحصَّبٌ ، يفتح الصاد ، إذا أصابته الحَصْبَةُ ، بسكون الصاد وفتحها وكسرها . أما قولهم : محصَّبٌ بكسر الصاد وتشديدها فهو لحن لأنه يقتضي : حَصَبٌ على المعلوم ، ولم ينقل . ففي حديث مسروق : « أتينا عبد الله في مجدّرين ومحصّين » على البناء للمفعول ! (اللسان) .

﴿ الحَصَة ﴾ الشائع فيها ضم الحاء وهو لحن ، والصواب كسرها .
﴿ مستحكم الحلققات ﴾ ينبئونه للمفعول فيفتحون الكاف . وهو للفاعل كافه مكسورة . لأنه من : استحكم الشيء ، لازماً ، إذا تمكّن وصار محكما !

﴿ الحمارة والصبارة ﴾ حمارة القيظ وصبارة القر بتشديد الراء وتخفيف الميم والباء ، وفي ظن الكتاب أنهما على العكس . على أنه قد تخفف الراء في لغة ، لكن تشديد الميم والباء لم ينقل البتة . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ

داغر . قال السيوطي في المزهري (ج ٢ ، ص ٧٠) : [وقال (ابن مكثوم)
 أيضاً : جاءت أربعة أحرف على (فعالة) لم يأت غيرها فيما ذكره الأصمعي ،
 وهي : غبارة الشتاء حتى تكون الأرض غبراء لا شيء فيها ، وحمارة القيظ
 وصبارة البرد : شدتهما ، وألقى فلان على فلان عبأته : أي ثقله . قلت :
 زاد في الصحاح ، الزعارة بتشديد الزاء : شراسة الخلق] . ومن خطبة لعلي
 كرم الله وجهه : (فإذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الصيف قلت : هذه
 حمارة القيظ أمهلنا يسبغ عنا الحر ، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء
 قلت : هذه صبارة القراءمهلنا ينسلخ عنا البرد . . .) وعلى ذلك نصوص
 المعاجم !

﴿ الحنكة ﴾ الحنكة والحنك ، بضم الحاء ، والحنك ، بكسرهما ،
 للتجربة والبصر بالأمر . والكتاب يحكون (الحنكة) بكسر الحاء
 لحنأ ! ونقول من ذلك : رجل حنيك وحنك ومحتنك ومحنوك ومحنك
 ومحنك ومحتنك . (اللسان والتاج) .

﴿ أحرار ﴾ تقول : لم يحرجوا ، من الرباعي ، أي لم ينبس .
 والكتاب يحكون بهذا المعنى من اثلاثي فيقولون : (لم يحرج) بضم الحاء ،
 وهو وهم . قال ابن سيده في الخصاص : « حار إلى الشيء وعنه رجع ، وكل
 شيء تغير من حال إلى حال فقد حار ، وحارت الغصة انحدرت وأحارها
 صاحبها ، وأحرت عليه جوابه رددته » . قال الحارث بن حلزة البشكري :
 لا أرى من عهدت فيها فأبكي اليوم دلهماً وما يحير البكاء

وقال الأخطل :

هَلَا رَبَعْتَ فَتَسْأَلُ الْأَطْلَالَ وَلَقَدْ سَأَلْتُ فَمَا أَحْرَنُ سِوَالَا

﴿التحوير﴾ في كلام الكتاب (للتعديل والتبديل والتنقيح) ،

وفي اللغة (للتبيض والتدوير) . وقد أشار إليه اليازجي . قال الفيومي :

«وحوّرت الثياب تحويراً يبيضنها ، وقيل لأصحاب عيسى عليه السلام

حواريون لأنهم كانوا يحورون الثياب أي يبيضونها ، وقيل الحواري الناصر ،

وقيل غير ذلك . واحور الشيء ابيض وزناً ومعنى » . وقال الزمخشري :

«في عينها حور ، واحورت عينها . . . أي ابيضت ، وجفنة مُحورّة : مبيضة

بالسديف . . . ، ودقيق وخبز حواري . . . وامرأة حوارية ، ونساء

حواريات : بيض وحوّر القرص دورّه بالمحور » . وعلى ذلك

نصوص المعاجم . وغالب حروف المادة راجع إلى البياض كما رأيت !

﴿الحارة﴾ للمحلة تدنو منازلها : عربية ، ويوهم بعضهم

فيحسبها عامية !

﴿حاز﴾ المنقول منه : حاز الشيء حوزاً وحيازة إذا ملكه

وقبضه ، وحازه إليه واحتازه إليه كضمه . أمّا تعديه بـ (على) كما يستعمله

كتاب الدواوين في نحو قولهم : (حائز على الشهادات) ، فلم يسمع البتة .

(اللسان) .

﴿أحاطه علماً﴾ لحن أشار إليه كثيرون . قال صاحب الأساس :

«ومن المجاز أحاط به علماً : أتى على أقصى معرفته ، كقولك : قتلته علماً ،

وعلمه علم إحاطة إذا علمه من جميع وجوهه لم يفتئه شيء منها » . فهو

لا يستعمل كما رأيتَه إلا لازماً ، وهو إلى ذلك ليس لمحض العلم كما
يحسبون ، وإنما هو للإحاطة والتقصي . وقد جاء في شرح القاموس : « ومن
المجاز كل من بلغ أقصى شيء وأحصى علمه فقد أحاط به علمه وعلماً » !
(حار) مصدره : الحيرة والحير والحيران ، كله بفتح الحاء .
والدائر على الألسنة (الحيرة) بالكسر وهو لحن . فالحيرة بلد بقرب
الكوفة يذكر اللغويون أن النسبة إليه حاري على غير قياس وحيري
على القياس !! (اللسان) .

(احتار) تقول : حرت وتحيرت واستحرت ، أما احترت فغير
منقول . وبعضهم يتسمح به على ذلك . قال الشيخ مصطفى الغلاييني في
كتابه (نظرات في اللغة والأدب) :

« وهل يقال : اقتبل وافتهم واختشى واحتر ، بمعنى : قبل وفهم وخشي
وحار ؟ ! أقول قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانها على
القياس الصحيح » . ونحن نقول في الجواب عن هذا إن الشهرة عن
لا يحتاج بكلامه لا وزن لها هنا . ولو كان المقام في ذلك وضع لفظ
بالاشتقاق لحاجة إليه في التعبير أو طرد قياس بالاستقراء بغية التسهيل ،
لتوجه للأستاذ كل العذر . أما قوله إن هذه الحروف قد جرت على
القياس الصحيح فليس بشيء . وقد بسطنا في نهج الكتاب مفهوم القياس
وما ينبغي أن يُحدّ به .

وجملة الأمر عندنا : إما أن يضبط لـ (افعل) قياس توضح شرائطه
فيستنّ به ويجرى عليه ، وإما أن يقتصر على ما نقل منه في الإثبات .

وإذا خرجنا عن هذا فقد عبثنا باللغة في غير احتياط ، وأشعنا الخلل في
أقيستها المعروفة بغير حساب .

أما (تطور) فله شأن آخر . فهو من قبيل وضع اللفظ بالاشتقاق الصحيح
لمعنى علمي جديد تفتقر إليه اللغة . ويأباه بعضهم كالأستاذ داغر لأن في اللغة
ما يقوم مقامه كـ (تحول وتبدل وتغير وتجدد) . والصحيح أن هذه
الألفاظ من الشمول بحيث لا تفي بالمعنى الذي يُستأداه (تطور) ، اللهم إلا أن
تُخصّص وتخرج من عمومها بالاصطلاح . وإذا لم يكن بد من التخصيص
فاشتقاق لفظ كـ (تطور) من (طور) ، على نحو ما اشتقته العرب ، أدى
للمعنى العلمي وأجلى ، وأقرب إلى أساليب اللغة وأصول التأدية !
(مُحْيٍ وَمُمِيت) قال صاحب الأساس : « وناقّة مُحْيٍ ومُحْيية :
لا يموت لها ولد ، خلاف مُمِيت ومُمِيتة » . وقد يحتاج إليهما الكتاب للدلالة
على هذين المعنيين .

حرف الخاء

(الختم) بالكسر غير منقول . وإنما المحكي : الختم بفتحين أو

فتح فسكون ! (اللسان والتاج) .

(انخذل) في كلامهم كثير . وهو غير منقول !

(الخراج) لما يخرج في البدن من القروح ؛ المشهور فيه بين

كتابنا ضم الخاء أو فتحها مع تشديد الراء ، وصوابه بالضم والتخفيف وزان :

غُرَاب ! . وجمعه : أخرجة وخرجان بالكسر ، والواحدة : خُرَاجة .

(اللسان والتاج) .

﴿ الخرق ﴾ إذا كَانَ للحِمْق بضم فسكون ، والكتاب يحسبونه بفتح فسكون ، وهو إذ ذاك للثقب ! ففي الحديث : « الرفق بين الخرق شؤم » . قال صاحب النهاية : « الخرق بالضم الجهل والحمق ، وقد خرق يخرق خرقاً فهو أخرق والاسم : الخرق بالضم » . وقال صاحب الأساس : « وقد خرق في عمله ، وفيه خرقٌ ، وهو أخرق ، وهي خرقاء » ومن كلام علي عليه السلام : « من الخرق المعاجلة قبل الإمكان ، والأناة بعد الفرصة » !

﴿ الخصلة ﴾ بالفتح للخلعة ، وجمعه : خِصَالٌ وخَصَالَاتٌ . وبالضم للشعر المجتمع غالباً ولغيره كالعنقود والعود عليه الشوك ، وجمعه : خُصَلٌ . وبعضهم يضمه للمعنى الأول ، وبعضهم يكسره ، وبعضهم يجمعه على خِصَائِلٍ ، وكله لحن . والخِصَائِلُ جمع خِصِيلَةٍ ، وهي كل قطعة من لحم ، أو خصلة من شعر . (اللسان) .

﴿ الخطرة ﴾ استعمالها بمعنى الحين صحيح فصيح ، ويحسبه أكثرهم خطأً . قال صاحب الأساس : « وما لقيته إلا خطرة وما ذكرته إلا خطرة بعد خطرة ، تريد الأحيان » . وعليه نص التاج .

﴿ الإخطار ﴾ الإخطار لم يرد بمعنى الإنذار أو تشديد الأمر كما شاع في استعمالهم . وإنما يقال : أخطره بباله وفي بباله وعلى بباله ، إذا أذكّره به . ويأتي لمعان بعيدة عن ذلك أيضاً . يقال أخطره فلان فأخطر له إذا صار قرينه أي مثله في الخطر ، وأخطر المال جعله رهناً ،

وأخطره عرّضه للهلاك ، وغير ذلك . .

﴿ خطف ﴾ خطف يخطف من باب فرح يفرح ، وبعضهم

من باب ضرب يضرب وقيل هو ضعيف . وقد قرئ بهما قوله تعالى :
« يكاد البرق يخطف أبصارهم » . قال صاحب الكشاف : « وقرأ
مجاهد يخطف بكسر الطاء ، والفتح أفصح وأعلى » . أما كتابنا
فيحكونه كنصر ينصر ، وليس بشيء . (الصحاح والتعذيب) .

﴿ الخُطَاف ﴾ للوطواط بضم الخاء . وقد شاع على الألسنة

بالفتح كما رواه معجم (المنجد) ، وليس بشيء . والخُطاف إلى ذلك
جمع خاطف ، ككتاب وكاتب ، وهو الحديدة المعوجة ومخبل السبع
أيضاً . قالت أم الهيثم في وصف جمل :

كأنَّ صوت نابه بنابه صريرُ خُطاف على كلابه

وجاء في حديث علي رضي الله عنه : « نفقتك رياء وسمعة للخُطاف » .

قال صاحب النهاية : « هو بالفتح والتشديد للشيطان لأنه يخطف السمع ،
وقيل هو بضم الخاء على أنه جمع خاطف أو تشبيهاً بالخُطاف وهو
الحديدة المعوجة كالكلاب يُخطف بها الشيء ويجمع على خطاطيف !
(الصحاح واللسان) .

﴿ الخِلْسَة ﴾ بضم الخاء : الاسم من اختلس ، وافتحها : المرّة

من خلّس ، وبكسرهما غير منقول ! فقول الكتاب : (أخذ ذلك
خِلْسَةً) بالكسر لحن ، صوابه بالضم . ففي الحديث : « ليس في
النهبة ولا في الخِلْسَة قطع » . قال صاحب النهاية : « وفي رواية

ولا في الحُلْسة ، أي ما يؤخذ سلباً ومكابرة . (الصبح والمصباح) .

﴿ الخَلَّة ﴾ للخَصلة بالفتح ، والكتاب يحكونه بالكسر خطأ !
أما قول التهذيب : « وإنه لكریم الخِلِّ والخِلَّة » بكسرهما ، فإنه للمصادقة والإيحاء والمواودة . (التاج) .

﴿ خلا على الشيء ﴾ قال صاحب الأساس : « وخلوت على اللبن وعلى اللحم إذا أكلته وحده ليس معه غيره من تمر أو خبز » .
وقال ابن منظور : « وقال اللحياني : تميم تقول خلا فلان على اللبن وعلى اللحم إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطه به ، قال : وكنانة وقيس يقولون أخلى فلان على اللبن واللحم » . وهو طريف في الاستعمال يحتاج إليه الكتاب .

﴿ اختلى به ﴾ شائع كثير يحسبونه كـ (خلا به) ، وهو غريب ليس من اللغة ، أشار إليه الأستاذ داغر . فالمنقول : اختلى البقل واختلى به إذا احتشّه ؛ فهو من الخَلَّى (النبات الرقيق الرطب) كاحتش من الحشيش . وتقول منه على المجاز : فلان يختلي الرؤوس أي يقطعها ، كما جاء في حديث عمرو بن مرّة : « إذا اختلّيت في الحرب هام الأكلبر » . قال صاحب الأساس : « وهذا سيف يختلي الأيدي والأرجل » . قال :

كأنَّ اختلاءَ المشرفي رؤوسهم هُويُّ جنوب في يَبلسٍ مُحَرَّقٍ

ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :

بُسْمُرٍ مِنْ قَنَا الْخَطِيّ لُدُنٍ ذَوَابِلَ أَوْ بَيْضٍ يَخْتَلِينَا

نَشَقُّ بِهَا رُؤُوسَ الْقَوْمِ شَقًّا وَنَخْتَلِبُ^(١) الرِّقَابَ فَيَخْتَلِينَا

﴿تخمر﴾ كاختمر من الخمر لم ينقل . قال المَطرُزي في

المُغْرِب : « وَأَمَّا خَمَرَتِ الْعَصِيرُ فَتَخْمَرُ فَمَا لَمْ أَجِدْهُ » . وقد نقله الرصافي

في (دفع الهجنة) ونبه عليه . فتخمر بالخمار إذا لبسه ، وتخمر بالخمر

إذا تكسر به . أما اختمر ، فهو مطاوع لخمّره من الخمر وخمّره من

الخمار . فتأمل ! (اللسان) .



(١) الاختلاب : قطع الشيء بالخلب وهو المنجل الذي لا أسنان له .

الفصل الثالث

حرف الدال

﴿ اندحر ﴾ في كلامهم كثير . وهو غير منقول !
﴿ تدخل ودخل وتداخل ﴾ تقول : تدخل فلان فيما لا يعنيه إذا تكلف الدخول ، ودخل فلاناً فيما لا يعنيه إذا عارضه ، ودخل فلاناً في أموره إذا باطنه فيها ، فإذا اختص به فقد أصبح دخيله ودخله . وتقول : داخله الأمر دِخالا ومداخلة إذا دخل فيه .
أما التداخل فليس على شيء مما شاع عن كثرة الكتاب ، إذ هو دخول الشيء بعضه في بعض . ومنه رجل متداخل إذا غلط فدخل بعضه في بعض . ومنه تداخل الأمور : تشابهاً والتباسها ودخول بعضها في بعض . وتقول : تداخلني منه شيء ، كما تقول : داخلني وخامرني !
(اللسان والتاج) .

﴿ دعك ﴾ دعكت الثوب إذا ألتته ، ومعكت الأديم وعركته ودلكته إذا ليفته . ومنهم من يحسب هذا أو بعضه لحناً .
﴿ الدعامة ﴾ في كلامهم بفتح الدال . وفي اللغة بكسرها .
ففي الحديث : « لكل شيء دعامة » . قال صاحب النهاية : « الدعامة بالكسر عماد البيت الذي يقوم عليه ، وبه سمي السيد دعامة » .

وقال صاحب الأساس : « ومن المجاز : هو دِعامَة قومه : لسيدهم وسندهم . قال الأعشى : كلا أبويننا كان فرعا دِعامَة » .

﴿الدِّعَاوَة والدِّعَايَة﴾ الدِّعَاوَة (بالكسر والفتح أجود)

للدِّعَاء ! ففي المصباح : « يقال هو درعي بين الدِّعْوَة بالكسر إذا كان يدعي غير أبيه أو يدعيه غير أبيه ، فهو بمعنى فاعل من الأول ومفعول من الثاني . والدِّعْوَى والدِّعَاوَة والدِّعَاء مثل ذلك » .

والدِّعَايَة بالكسر للدِّعْوَة . ففي كتابه صلى الله عليه وسلم إلى هرقل : « أدعوك بدعاية الإسلام » . قال صاحب النهاية : « أي بدعوته ، وهي كلمة الشهادة التي يدعى إليها أهل الملل الكافرة ، وفي رواية بدعاية الإسلام وهي مصدر بمعنى الدعوة كالعافية والعاقبة » . وليس قوله : « وفي رواية بدعاية الإسلام » بنافٍ نسبة الصحة عن « دعاية » لحكايتها في الروايات الصحاح .

فإذا كانت الدعاية كالدعوة ، والدعوة هاهنا كالدعاء ، والدعاء إلى الشيء كالاستدعاء في الأصل وكلث والترغيب مجازاً ، كان استعمال الدعاية للمعنى الشائع المتعارف أصح وأجود مما تعلق به كثرة النقاد وهو الدِّعَاوَة ! ومن هنا : الداعي والداعية أيضاً . قال ابن منظور : « والدِّعَاة قوم يدعون إلى بيعة هدى أو ضلالة ، وأحدهم داعٍ ورجل داعية إذا كان يدعو الناس إلى بدعة أو دين ، أدخلت الهاء فيه للمبالغة » . وقد حكى عن التهذيب : « المؤذن داعي الله والنبي صلى الله عليه وسلم داعي الأمة » .

إلى توحيد الله وطاعته . فهذا مما يؤكّد المعنى !
فليس إنكار كثرة النقدة ! (الدعاية) للمعنى الشائع المشهور
بشيء البتة .

(تداعى) قال الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرة
الكتاب) . « ويقولون ويسقط منها ما كان متداعياً للسقوط ، ولا
يخفى أن كلمة «السقوط» ، يجب إسقاطها إذ هي حشو لاحاجة إليه
ومعناها مستفاد من كلمة : تداعى » أقول الذي منعه الأستاذ وارد في
الإثبات . قال ابن منظور : « تداعى البناء والحائط للخراب إذا
تكسر وأذن بانهدام » وهو صريح ، وعليه نص التاج ! ..
(تدلل) تدلل على فلان إذا كان عليه دالة ، عربي
فصيح ، كأدل عليه إذا وثق بمحبته فأفرط . وبعضهم يحسبه
عامياً ! ..

(أدمن) أجمع النقاد على أن (أدمن عليه) لحن ، صوابه :
(أدمنه) . وفي الأساس : « أدمن الأمر وأدمن عليه : واظب » وفي
مقدمة الأدب للزمخشري أيضاً : « وأدمن الأمر وأدمن على الأمر
دمنة » . فتأمل !!

(دنت وأدنت) دنت لازماً كاستدنت ، ودنته متعدياً
كأدنته ودينتته . فأنا دائن من الأول أي مدين ، ومدين أو مديون
من الثاني ، ومُدان من أدان . ومن هنا قال ابن منظور : « رجل

دائن ومدين ومديون ومُدان : عليه الدين » . وقلم يستعمل (الدائن)
 كـ (المدين) لموضع اللبس فيه . ومنهم من يأبى (مُداناً) يحسبه لحناً
 كالأستاذ إبراهيم المنذر ، وليس بشيء كما أشار إليه الأستاذ الغلابي .
 وهو يكون لحناً إذا كان بمعنى : (مجزي) لأنه ليس فيه إلا (دينه
 أدينه) ، فلا يكون منه إلا (مدين) . فتأمل !! .

الفصل الرابع

حرف الراء

﴿الرأسَة والرئاسَة﴾ أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر قول القائل : (وافتتحت الحفلة برئاسَة فلان) لأنك تقول : « رأس القوم يرأسهم رأسَة » بالفتح ولا تقول : « رئاسَة » بالكسر . ونحن نقول في الجواب عن هذا إن بعضهم قد أورد (الرئاسَة) المورد المذكور . قال صاحب الصحاح : ورأس فلان القوم يرأس بالفتح رياسة ، وهو رئيسهم .

وقال صاحب النهاية في حديث القيامة (أَلَمْ أَذَرَكْ تَرَأْسُ وَثَرَبَع) : « رأس القوم يرأسهم رئاسَة ، إذا صار رئيسهم ومقدمهم » .

هذا ولا أرى قول الأستاذ وجيهاً ولو لم تثبت (الرئاسَة) مصدرأ (لرأس يرأس) لأنك إذا قلت : « وافتتحت الحفلة برأسَة فلان » كان التقدير على وجه (وهو يرأسها) ، وإذا قلت « برئاسَة فلان » كان التقدير على هذا الوجه (وهو رئيسها) ، ولا محل للتخطئة البتة !

﴿رأيَ عيني﴾ فعل فلان ذلك رأيَ عيني ، وقاله سمع أذني ، بالنصب على المصدرية ، نقول مثله العامة كثيراً ، وقلما يقوله كتابنا ! وهو صحيح ذكره سيوييه في (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الفعل) وأوردته المعاجم . قال ابن منظور : « وقالوا :

رأي عيني زيد فعل ذلك ، وهو من نادر المصادر عند سيبويه ، ونظيره :
سمعَ أذني ، ولا نظير لهما في المتعديات . وقال في سمع : « قالوا
ذلك سمعَ أذني وسمعَها وسماعَها وسماعتَها ، أي : إسماعها » . . .

﴿ ربحه ﴾ ربحه كأرباحه ليس من اللفظة ، وهو كثير في
كلامهم ! قال الفيومي : « وأربحت الرجل إرباحاً : أعطيته ربحاً ، وأما
ربحته بالثقل بمعنى أعطيته ربحاً فغير منقول » . وقال صاحب التاج :
« وربح تريحاً : اتخذ الرباح أي القرد في منزله » وهو لازم . . .

﴿ الراتب والمرتب ﴾ للأجر الشهري أو السنوي ، تسمية
لابأس بها . وقد أقرها الشيخ مصطفى الغلاييني وبسط القول فيها .
فالراتب معناه : الثابت الدائم ، كأنَّ أصله الأجر الراتب ، قامت الصفة
فيه مقام الموصوف واشتهرت بالاسمية . فأغنى الراتب عن الأجر الراتب
والرواتب عن الأجور الرواتب ، كما نابت البواتر والمواضي والمرهفات
والبيض عن السيوف البواتر والمواضي والمرهفات والبيض ! وهو كثير .
ومن ذلك الصافنات والسابغات والسوابق والجوائب والكوارث
وغیرها .

أما المرتب ، فمعناه : المثلث . فالأجر الشهري أجر مرتب ،
والأجور الشهرية أجور مرتبات .

وفي نحو ذلك قال صاحب التاج في (رزق) : « والمرزقة أصحاب
الجرايات والرواتب الموظفة » كما ذكره الغلاييني ، وقال الخوارزمي في

مواضع ديوان الخراج : « النفقات الراتبية والنفقات العارضة » .
 فالأولى التي لا بد منها ، والثانية : التي تحدث .
 وهاهنا المعاش أيضاً . وهو إما مصدر وإما اسم . وقد جاء اسماً
 لما يعاش به كالعيش والمعيشة . فإطلاقه على (الراتب) لا غبار عليه ،
 ولا يحتاج إلى تخريج أو تأويل كما يظن بعضهم . قال ابن منظور :
 « والمعاش والعيش والمعيشة ما يعاش به » . فلا وجه إذن لإنكار بعضهم
 له ! بل لا وجه لقول الشاعر معروف الرصافي : « ولو استعملوا بدله
 المعيشة لكان أقرب إلى العربية » لأنه قد ورد مورد (المعيشة) في كلام
 ابن منظور كما رأيت ...

﴿ رحوم ﴾ كـ (رحيم) منقول في اللغة . وقد أنكره الشيخ
 إبراهيم اليازجي والأستاذ أسعد خليل داغر وليس بشيء ! وأثبتته الشيخ
 مصطفى الغلاييني فيما أخذه على الشيخ إبراهيم المنذر قال : (قال في لسان
 العرب : رحيم فاعيل بمعنى فاعل ، كما قالوا : سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر
 وكذلك رجل رحوم وامرأة رحوم . وقال في مستدرک التاج : رجل
 رحوم وامرأة رحوم ، أي رحيم) ! وهو ظاهر كل الظهور . وقال ابن جني
 في (الخصائص) فيما تلاقى على فعول وفعيل : « أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ،
 ومشي ومشو ، ونهي عن الشيء ونهؤ » .

هذا ورحوم بمعنى آخر أيضاً ! تقول : رحمت المرأة رحمة ككرم ،
 ورحمت رحماً كفرح ، ورحمت رحماً كقتل ، ورحمت كعني ، إذا

اشتكت رَحْمَتُهَا بعد الولادة فهي رَحُومٌ ورَحْمَةٌ ورَحْمَاءُ . (اللسان والتاج) .

﴿ الاسترحام ﴾ كالاستعطاف . ولم ينقل تعديبه إلى غير المسترحم

المستعطف ، خلافاً لما جرى عليه كتاب الدواوين في مثل قولهم : (يسترحم

فلان تعينه ونقله وإنصافه . . .) ! ولو قالوا : (ياتمس فلان أريسال . .)

ونحو ذلك لسلم كلامهم .

﴿ الرزمة ﴾ لما يشد من الثياب ، بالكسر لا بالضم كما تحكيه

الكتاب . ويجمع تكسيراً على رِزَمٍ ، كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ . والفعل منه

رَزَمَ فلان الشيء يرزمه ويرزُمه ، ورزَمَهُ بالتشديد أيضاً ! (اللسان) .

﴿ الاسترسال ﴾ قطع الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة

العربية المملكي ^(١) بأن الكتاب يستعملون (الاسترسال) في غير ما جعل له ،

وأنهم يريدون به جملة (الانطلاق والمضي) وهو لا يمت إليهما بصلة .

أقول : إن في معاني (الاسترسال) إذا محصت ما يدفع قول الأستاذ

ويؤيد مقالة الكتاب ويقع من الناظر موقع الإقناع . ففي اللسان : « استرسل

الشيء سلس » . وإذا كان (الاسترسال) كـ (السلاسة) فالسلاسة اللين

والإنقياد وهي خلاف الامتناع والاستمساك . فلا يبعد ما عناه الكتاب ها هنا

عما جاء في نصوص اللغة البتة . قال ابن منظور : « شيء سلس : لين سهل ،

ورجل سلس : لين منقاد بين السانس والسلاسة . . . » ثم قال : « سلس المهر

إذا انقاد . . » ! وقال الفيومي : « وسانس البول استرساله وعدم استمساكه » .

وقال الزمخشري : « استرسل الشيء إذا تسلس ، ورجل رسل فيه لين واسترسل » . فليس بدعاً أن يوضع (الاسترسال) موضع (المواتاة ولين المقادة وخفة العنان) . وإذا كان الأمر على هذا فهو بلا ريب سبب (المضي والانطلاق) ! فإذا قلت : (استرسل فلان في الضلال والجهالة والغى) فهو داه أنه : (انقاد فيها فلم يمتنع ولم يستعص على مستدرجه) . وهو بحكم ذلك (سيمضي وينطلق) !..

قال الأستاذ العوامري : (ويستعملونها دائماً في الشر فلم أر من قال : استرسل فلان في الإحسان أو في المعروف أو في طلب العلم أو نحو ذلك . وليت شعري كيف وصل هذا المعنى إليهم ؟) . والجواب عن ذلك سائغ ميسور . فـ (الاسترسال) كما بيناه خلاف (الامتناع) . فهو كثير في الشر لأن (الامتناع والاستمسك وعدم الانقياد) إنما ترجى في القبيح لا في الحسن . وللكم فوق ذلك خصائص دقيقة . فإذا كان (الاسترسال) نسيب (المضي والانطلاق) في الشر والقبيح فلا يلزم عنه أن يكون كذلك في الخير والجميل ! وإذا كانت (سلاسة القيادة) عيباً في الهوى والضلال فليست مما يكثر قوله في الصلاح امتداحاً !!..

هذا ، وليس الاستعمال المذكور حديثاً كما يفهم من كلام الأستاذ . فانظر إلى قول ابن جني في (الخصائص) : (فهو هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، عين مينة وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً) ^(١) وقوله : (ألا

تري أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدھا قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد ^(١) فلا تراه يقصد به إلى ما عناه كتابنا بالاستعمال المشار إليه ؟ ...

وقد قالوا إلى هذا : « الاسترسال إلى الإنسان كالاستثناس والطائفة » . فعلى ذلك تقول : (استرسل فلان في الجهالة) إذا استجاب فسلسلت مقادته ولم ينب ، و (استرسل فلان إلى الشر) إذا اطمأن وانبسط إليه . كله صحيح في الاستعمال !!

﴿ رضح ﴾ شائع عند الكتاب بمعنى (خضع) و (أذعن) وليس هو في اللغة أمثل ذلك . فرضخ النوى أو الحصى أو العظم ... رضحاً ، إذا كسره كالرضح بالحاء . ومنه المرضخة والمرضاخ للحجر يرضخ به الشيء اليابس . ورضخ له من ماله رضحاً إذا أعطاه . ومنه الرضيخة لليسير من العطاء . ففي حديث عمر : « وقد أمرنا له برضح فاقسمه بينهم » ، قال صاحب النهاية : « الرضح : العطية القليلة » . وفي حديث علي رضي الله عنه : « ويرضح له على ترك الدين رضيخة » ، قال : « هي فعيلة من الرضح أي عطية » . وقد أشار إلى وهم الكتاب في استعماله كثيرون .

﴿ الترضية ﴾ أنكرها الأستاذ أحمد خليل داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) . قال : « ويقولون : وهو باذل جهده في ترضيته ، أي في طلب رضاه . فيستعملون مصدر رضى ، وهو لم يسمع عن العرب أو سمع قليلاً جداً . والمنقول عنهم في هذا المعنى على وزن تفعل واستفعل . يقال :

(١) (ج ١ ، ص ١٦٧) .

ترضاه واسترضاه ، أي طلب رضاه . وقوله : (فيستعملون مصدر رضى ، وهو لم يسمع عن العرب . . .) ليس بشيء البتة . فقد حكى الصحاح والأساس واللسان (رضى) بالتشديد . ومصدر (فعل) الناقص (تفعلة) بلا خلاف . وليس القول بـ (الترضية) موقوفاً على السماع البتة . وعدم السماع (إذا صح) لا يقتضي عدم الإطراد مع وجود القياس ، كما قاله صاحب المصباح في مادة (خلف) . وما رأي الأستاذ في قول صاحب التاج : « ورضاه ترضية أرضاه » وهو مما استدركه على القاموس !! . . .

﴿ رطب ﴾ الصفة من : رطب ككرم بالضم يرطب رطوبة ورطابة ورطب كسمع بالكسر يرطب رطباً ، رطب ورطيب ، لا رابط كما يقوله بعضهم ! . . . (اللسان) .

﴿ أرعب ﴾ أنكره الصحاح واللسان وأثبتته المصباح والتاج وسكت عنه القاموس ، قال شارحه : « ولا تقل أرعبه وجوزه بعضهم . . . » ! وقد قال به على هذا بعضهم وأباه بعضهم . والذي أراه أثباته للنص على السماع ولو قابله المنع . فحجة الإثبات في التعادل أرجح من المنع ها هنا . فأنت تقول : (رعبه وأرعبه ورعبه) فهو (مرعوب ومرعب ومرعب) ! .

﴿ بالرغم وعلى الرغم ، فعلت ذلك رغم العقبات وعلى رغم المكائد ﴾ كثرة الكتاب من الغويين ينكرون هذا التعبير ويستصوبون أن يقال في مكانه : (فعلت ذلك مع وجود العقبات وعلى وجود المكائد) . وحجتهم في ذلك أنهم لم يسمعوا عن العرب وقوع (الرغم) هذا الموقع . لأن (الرغم) مثلث الراء معناه الكره . والمتقول في استعماله عن

العرب : (فعله على رغم أنفه وعلى رغمه وعلى الرغم منه وبرغم أنفه وبرغمه وبالرغم منه ، وفعله رغم أنفه ورغمًا ، ولأنفه الرغم والمرغمة) لا يخاطبون به غير الإنسان ! والذي أراه أن التعبير صحيح فصيح ولو لم ينقل . لأن المجاز لا يجده سماع ما دام جارياً على السنن المألوف . بل لا يضيره أن ينقل عن اللغات الأجنبية . فأنت تقول : ذللت الرجل على الأصل ، وذللت الطريق والمصائب على المجاز . وتقول من ذلك : رغمت العدو إذا قهرته على الأصل ، ورغمت العقبة إذا ذللتها على المجاز ؛ كأن العقبة إذ حالت بينك وبين هدفك قد غالبتك مغالبة العدو . . .

فإذا قلت : (فعلت ذلك رغم فلان وعلى رغمه) وقصدت بذلك أنك فعلته على غير ما يريد قهرآله وكرها ، فعلام لا تقول : (فعلته رغم العقبات وعلى رغم المكائد) وأنت تريد أنك فعلت ما فعلت قهرآ لها أيضاً ؟ كأنك انتحلت لها إرادة المغالبة على وجه من المجاز . . .

فها هنا عندي ثلاثة أوجه : فأنت إذا قلت : (فعلته مع وجود العقبات والمكائد) فقد أردت به الإشارة إلى مصاحبة العقبات والمكائد لفعلك . وإذا قلت : (فعلته على وجودها) فقد قصدت به تمكين المصاحبة والإشارة إلى حيلولاتها دون بغيتك . وإذا قلت : (فعلته رغمها وعلى رغمها) فقد عنيت به تصوير ما نالك من الجهد في دفع هذه العقبات والمكائد . وكل ذلك صحيح فصيح إذا أريد به المعنى الذي يقتضيه . فتأمل . . .

﴿ بالرفاء والبنين ﴾ بكسر الراء ، والكتاب يقولونه (بالرفاء والبنين) خطأ ! وهو دعاء يقال للمتزوج ، بقدرونه : (أعزست

بالرفاء والبنين) أي : بالالتئام والاتفاق والهدوء . لأنه من رفأت الثوب إذا
ضمت بعضه إلى بعض ولأمت بينهما ، وقيل من رافيته ورافأته رِفَاءً إذا
وافقته ، وقيل من رفوت الرجل إذا سكنته .

هذا ، ورفاء ترفية ورفاء ترفئة دعا له بذلك . قال الحريري في المقامة
الواسطية : « وعقد العقد على الخمس المئين وقال لي بالرِفَاء والبنين » . (اللسان) .
﴿ الرُفَات ﴾ يحسبونه جمعاً كـ (قضاة) فيكتبونه كما يكتب
ويؤنثونه . وربما كتبوه كـ (فتات) وأنثوه أيضاً ، وهو وهم . وقد أشار إلى
ذلك كثيرون .

فالرُفَات لما يلي وتكسر كالفتات . وفُعال هذا مفرد مذكر بمعنى
المفعول . فالخطام كالخطوم ، والرذال كالرذول ، والجذاذ كالجذوذ ،
والكسار كالكسور ، والنفاض كالنفوض ، والشار كالنشور ، والنسال
كالنسل ، واللفاظ كالملفوظ ، وكذا الرُفَات والفتات كالرفوت والمفتوت .
ويكثر هذا الوزن فيما يرفض وينبذ . (أدب الكاتب) .

﴿ أرفق ورفق ورفق ﴾ الشائع بين كتاب الدواوين قولهم :
(أرفقت الوثائق بهذا الكتاب ورفقتها ورفقتها به) وقولهم : (نبعت إليكم
بالمرفقات والمرفقات والمرفقات) ، وليس هما في شيء مما نقل عن العرب .
فالحكي من مادة (الرقعة) ما ذكره صاحب الأساس ، قال : « ورافقته في
السفر وارتفقنا ومرتفقنا » . وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

أما قول الزمخشري « واسترفقته فأرفقني بكذا : نفعني ، وارتفعت به :
انتفعت ، ومالي فيه مرفق ومرفق ومرفق » . وقوله : « هذا الأمر رافق بك

وعليك ورفيق : نافع ، وهذا أرفق بك ، وأرفقني هذا الأمر ، ورفق بي :
نفعي « فلا صلة لهما بـ (الرفقة) كما ترى ! .

فالصواب أن يقال مكان (أرفقت الوثائق بهذا الكتاب ٠٠٠) :
(أصحبت الكتاب هذه الوثائق) على المجاز . فتكون (الوثائق) مصحبات
(الكتاب) ، كما تكون : مصطحباته . مثلاً ، من قولك : (اصطحبها) على
المجاز أيضاً . ولك أن تقول : (الملحقات) كذلك كما قاله الأستاذ داغر ،
وهو شائع . أو تقول : (المربوطات) ، ويقولوه بعضهم أيضاً .

﴿ الرفاه ﴾ ليس من اللغة ، كما أشار إليه اليازجي . قال في
(لغة الجرائد) : « ويقولون : هوفي رفاه من العيش ، ولم ينقل عنهم لفظ
الرفاه . وإنما يقال رفاهة ورفاهية بتخفيف الياء » . أقول : الرفاهة والرفاهية
والرُفْهِيَّة للعيش : لينه ورغده ، من رَفِه ككرم ، فالعيش رافه ورفيه .
والرَفَّة والرِفَّة والرُفُوه للرجل : طيب عيشه ، وللايبل على الأصل : ورودها
الماء متى شئت ، من رَفِه كمنع أو رَفِه كسمع ، فالرجل رافه ورفهان
والايبل رافهة . (اللسان والتاج) .

﴿ الرقم ﴾ للعدد اصطلاحاً بسكون القاف ، والكتاب يحكونه
بالفتح خطأً . فالرقم بالفتح كالرقمة لون الأرقم . والأرقم الحية الرقشاء فيها
سواد وبياض . (اللسان) .

﴿ الترقين ﴾ في الأصل كالترقيم والترقيش . وقد جعل لخط
الخط في السجل إشارة إلى قصد . قال صاحب الصحاح : « والترقين في
كتاب الحسابات تسويد المواضع لئلا يتوهم أنه بيض كي لا يقع فيه حساب »

وقال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم) : « الترقين خط يخط في النأريج أو العريضة إذا خلا باب من السطر لكي يكون الترتيب محفوظاً به . وهو بمنزلة الصفر في حساب الهند وحساب الجمل . واشتقاقه من ، رقان ، وهو بالنبطية : الفارغ » .

فليس يبعد على هذا معناه في الدواوين . فالترقين عند الكتاب خط يخط ليعلم به ورود الجواب أو صدوره . ويقال إلى هذا : رqn الاسم ، إذا أُشير إلى إسقاطه . وكله يت إلى الأصل الذي ذكرناه .

تراوح نبه على لحن الكتاب فيه الشيخ اليازجي وأفاض في تمحيصه الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي .

ووجه الوهم في استعماله أن فاعله لا يكون فرداً . تقول : تراوح الرجلان هذا العمل ، إذا فعلاه هذا مرة وهذا مرة ، وتراوحه الرجال ، إذا تعاقبوه . ولا نقول : تراوحه الرجل البقرة . فالكتاب يقولون : (تراوح السعر بين كذا وكذا) إذا تردد بينهما ، فيجعلون فاعله واحداً ويورونه مورداً ليس في شيء مما حكوه عن العرب . فالفعل الذي يكون فاعله فرداً هو (راوح) . فالعرب تقول : راوح الرجل بين عمليين ، إذا فعل ذا مرة وذا مرة ، كلما شي راوح بين رجله . فليس يبعد على هذا أن يقال على المجاز : (راوح السعر بين الخمسين والستين) إذا كان خمسين مرة وستين مرة ، كما أشار إليه الأستاذ . ويمكن أن يراد به على التجوز أنه تردد بين هذين الحدين فتناول ما بينهما على ما يقصده الكتاب .

وثمة (تردد) و (تذبذب) و (ناس) يحسن استعمالها هاهنا ولا تحتاج

إلى تأويل .

﴿الرُّوعَ وَالرَّوْعَ﴾ الرُّوع ، للقلب والخاطر والعقل ، بضم

الراء . والكتاب يحكونه بالفتح خطأ . قال صاحب الأساس : « ووقع

ذلك في رُوعي : في خلدي ، وثاب إليه رُوعه : إذا ذهب إلى شيء

ثم عاد إليه » . وفي الحديث : « إن رُوح القدس نفث في رُوعي : أي

نفسي وخلدي ، وروح القدس جبريل » .

أما الرُّوع بالفتح فمعناه الفزع ، من راعه الشيء إذا أفرعه . قال

تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم

لوطٍ » (١) ، وقال ابن منظور : « والرُّوع موضع الرُّوع وهو القلب » .

الفصل الخامس

﴿ حرف الزاي ﴾

﴿ الزبون ﴾ بفتح الزاي للمشتري ، كلمة مولدة تجمع على (زُبُن) ،
والكتاب يجمعونها على (زبائن) وهما . فالزبائن جمع زبينة ؛ وقد أشار
ذلك كثيرون .

وقيل في أصل الكلمة إن زبوناً فعولٌ بمعنى فاعل ، من زَبَنَتِ
الشيءَ زَبْنًا إذا دفعته . فالناقة زبون إذا دَفَعَتْ حالبها برجلها ، والحرب
زبون إذا دفعت الأبطال عن الإقدام خوف الموت ، والمشتري زبون
إذا دفع غيره عن أخذ المبيع . ومن ذلك الزبانية أيضاً لأنهم يدفعون
أهل النار إليها ! (المصباح) .

﴿ تزعم ﴾ إذا أصبح زعيماً ، ليس من اللغة . ويحسبه الكتاب
كتأمر وتراأس . فالتزعم التكذب . قال صاحب الأساس : « وتزعم
فلان تكذب » ، وقال صاحب الصحاح واللسان والقاموس : « والتزعم :
التكذب » .

فالصواب أن يقال : (زَعَمَ فلان على الناس زعامة) ككُرُم ،
أو : (زَعَمَ يزعم زعامة) كما أورده المصباح !
﴿ الزهو ﴾ بتشديد الآخر ، يحسبه بعضهم للكبر والتهيه ،
والفخر ، وليس كذلك . وإنما الكبر (الزهو) بالتخفيف ! تقول : زُهِى

فلان زهواً ، على المجهول ، إذا تكبر فهو مزهواً . كما تقول : زها
على المعلوم ، قليلاً . قال أبو العتاهية :

هذا زمان ألح الناس فيه على زهو الملوك وأخلاق المساكين
وقال الحريري في مقامته الصنعانية : (حَتَّامٌ ؟ تَتَنَاهَى فِي زَهْوِكَ
وَلَا تَنْتَهِي عَنْ لَهْوِكَ) !

حرف السين

﴿ التسرّب والانسراب والتسرّب والتسروب ﴾ ينكر

بعضهم تعدية فعل (التسرّب) بِـ (إلى) . وليس إنكارهم هذا بالوجه !
فقد أبى الأستاذ أسعد خليل داغر قول القائل : (الأموال التي تسربت
إلى جيوبهم) ؛ قال : « وفي كتب اللغة تسرب الوحش في جحره وانشرب
دخل . فالصواب أن يقال : تسرّبت في جيوبهم » !

ووافقه الأستاذ العوامري بعض الشيء في مجلة مجمع اللغة العربية
الملكي . إذ انتهى من تمحيصه إلى منع التعدية بِـ (إلى) ، إلا أن
يكون فعل (التسرّب) مطاوعاً لفعل (التسرّيب) من قولهم : (سرّب
الأشياء إليه أو عليه إذا أرسلها وبعثها متتابعة أو جملة) . وإلا فلا بد
من تعديته بِـ (في) !

أقول لا محل لإنكار الأستاذين وذهابهما المذهب الذي تراه .
فالاحتجاج لصحة التعدية المردودة وسداد القول المدفوع ميسور
كل اليسر .

فقد جاء عنهم بلا ريب : (تسرب الوحش في حجره وانسرب ، إذا دخل) . لكن فعل (التسرب والانسراب) هذين ليسا أصيلين في الدلالة على معنى (الدخول) ، كما سينكشف لك . والكتاب إذا قالوا : (تسرب) لم يقصدوا هذا المعنى مباشرة وإنما يذهبون فيه أحد مذهبين ؛ فإما أن يجعلوه (للخروج والإفلات) كقولهم : (تسربت الأخبار من مصادرها) ، وإما أن يعنوا بها (الجري والانتها) كقولهم : (تسربت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب) . وكله صحيح لا غبار عليه ثابت على النظر !

ووجه تصحيحه أن (تسرب) في كلامهم هذا بمنزلة (جری) أو في معناه جملة . وقد ورد الفعل لهذا المعنى في لسان العرب إذا جعل للماء بمنزلة (سَرَب وسَرَب) ! فسَرَب الماء سُروِباً إذا جرى ، وسَرَب سَرَباً إذا سال وذهب في حدور ، وانسرب على الانفعال مثله .

قال صاحب اللسان : « السَّرَب بالتحريك الماء السائل ، ومنهم من خصَّ فقال السائل من المزادة ونحوها ، سَرَب سَرَباً إذا سال فهو سَرَب ، وانسرب وأسربه وسَرَبه » . وقد قرن اللحياني (السروب) بـ (السَرَب) ، على ما حكاه ابن منظور ، وجعلهما في وجه كـ (التسرب) ؛ قال : « سَرَبَت العين سَرَباً وسَرَبَت تسرُب سُروِباً وتسَرَبَت : سالت » !! .

وإذا كنت تقول : (سَرَب الماء من السقاء أو القربة وتسرب) إذا سال ، فأني بأس في أن تقول : (انسرب الخبر مني) إذا أفلت ، وفي المجاز صورة قريبة سائغة ؟ !! .

ومثل ذلك قولك : (تسرّبت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب) إذا جرت وانتهت إليها ، تشبيهاً لها بالماء . ووجه ظاهر غير بعيد ؟ ! ..

أما ما روه : (انسرب الوحش في سرّبه وتسرب ، إذا دخل) فليس أصيلاً في معناه ، كما أشرنا إليه ، بل هو صورة من المجاز أيضاً . فـ (الانسراب) في الأصل كالسرب والسروب ، وهو للماء ونحوه بمعنى الانحدار والجري ، ومثله (التسرب) كما بيناه ! فانظر لذلك ما قاله أبو العباس المبرد في الكامل في حديث (من كان آمناً في سرّبه ، معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، كان كمن حيزت له الدنيا بمجاديفها) : « يقال : خلّ سرّبه أي طريقه حتى يذهب حيث شاء ، ويقال ذلك للإبل لأنها تنسرب في الطرقات .. » ! فلو كان (الانسراب في الأصل بمعنى (الدخول) لما صح قوله : « تنسرب في الطرقات » ؟

ومثله قول صاحب المصباح عن (المسربة) وهي (المخرج) : « سميت كذلك لانسراب الخارج منها » !

وانظر إلى قول الراغب في مفرداته : « السرب الذهاب في حدود ، والسرب المكان المنحدر » قال : في البحر سرباً ^(١) ، وسروباً : نحو مرّ مرّاً ومروراً ، وانسرب انسراباً كذلك . لكن سرب يقال على تصور الفعل من فاعله وانسرب على تصور الانفعال منه . وسرب الدمع :

(١) الآية في سورة الكهف : (فاتخذ سبيله في البحر سرباً) .

سال ، وانسربت الحية في حجرها ، وسرب الماء .. ! ..

فقولك : انسرب الوحش في سَرَبه ، وهو بيتسه في الأرض أو
نسرب فيه ، بمنزلة قولك : انحدر . ووجه الانحدار هاهنا ظاهر وصورة
المجاز قريبة ، لاسيما في قول الراغب : (وانسربت الحية في حجرها) !
وليس قولهم : (انسرب الوحش ونسرب ، إذا دخل) إلا على
إجمال المعنى !!

وإذا اشتهر الانسراب لدخول الوحش في سَرَبه فقل : انسرب
الوحشي ، إذا دخل في كناسه ، كما قيل : الانسرابُ الدخولُ في
السَرَب ، فليس ذلك بدعاً في تدرج معاني الكلم !
ولنعد إلى قولهم : (سَرَبت إليه الأشياء) فهو من قولك : (سَرَبت
إليه المياه) إذا أسلتها وأجريتها . وقد يقصد بالتسريب التابع في
الإرسال فيحتمله الفعل ، لأن صورة التابع لا تخفى في تسرب الماء
وجريانه وانسرابه من السقاء مثلاً .

ومثله قولهم : (سَرَبت عليه كذا) إذا بعثته ووجهته ..
فما مرّ تنكشف لك الصلة بين معاني هذا الفعل وأوجه استعماله
وتقلب المجاز فيه . فإذا توارت هذه الصلة بعض الشيء في مرويات المعاجم
فلا نظمه غريباً في بابه !! ..

وجملة القول إنك تقول : (أسرب فلان ما استودعه من الأسرار ،
وسرّبه ، فسرّبت منه الأسرار وسرّبت وانسربت ونسربت إلى حيث

ذاعت وشاعت) ! وهو ما يقوله كتابنا بالضبط . فتأمل !! . . .

﴿مُسِّر﴾ رأينا أن يجعل مكان (سكرتير) الفرنسية ،
ومؤنثه (مُسِرَّة) . وهو فاعل من أَسَرَ الحديث إذا كتمه ، أو أَسَرَ به
إذا حدث به سرّاً .

ويرى بعضهم أن يدعوه (الناموس) ، وناموس الرجل صاحب سرّه
الذي يطلعه على باطن أسرّه ويخصه بما يستره عن غيره ، فهو على ذلك
لا بأس به . وقد ورد ذكره في حديث الوحي . لكن (المسر) أولى
منه وأخف ، لاسيما حيث يحتاج إلى تأنيثه بغية التمييز .

أما قولهم : (كاتم السر أو كاتبه أو أمينه) فهو صحيح أيضاً .
لكنه مركب إضافي لا يعدل اللفظ المفرد إذا تهيأ . وكلامنا هاهنا على جهة
الاقتراح فليُنظر أيهن أجدر بالذیوع والاستعمال ! .

﴿الأسراع والتسريع﴾ جاء الأسراع في كلام العرب
متعدياً ولازماً . وقد ردّ أكثرهم اللازم إلى المتعدي فقال : «أسرع
إليه أي أسرع المضي إليه ، وأسرع في المشي أي أسرع الحركة في
المشي» . وقال الجوهري : « وأسرع في السير ، وهو في الأصل
متعدٍ » .

أما التسريع فقد جاء لازماً ، وكتاب الدواوين يعدونه فيوهمون ! وقد
أنكر سماعه الأستاذ معروف الرصافي في كتابه (دفع الهجنة) ، ولا وجه
لإنكاره على التحقيق . فقد ذكره ابن منظور واستشهد لسماعه بقول ابن الأثير :

ألا لا أرى هذا السرّ عَ سابقاً ولا أحداً يرجو البقية باقية

وهو مما استندر كه صاحب التاج على القاموس ! . . .

﴿ السُعْلة ﴾ بضم السين للسُعَال ، والكتاب يقولونه بالفتح خطأ .

قال صاحب الأساس : « وإنه ليسعل سُعْلة منكورة » !

أما السُعْلة بالفتح فللفعلة الواحدة على القياس .

﴿ السَّفْرة ﴾ بالضم لما يحمل به الطعام ويؤكل عليه صحيح ،

ويحسبه بعضهم عامياً . قال صاحب المصباح : « والسَّفْرة طعام يصنع للمسافر

والجمع سفر كغرفة وغرف . وسميت الجلدة التي يوعى فيها الطعام سَفْرة مجازاً » .

ومثل هذا في شفاء الغليل عن الكرماني ، ونحوه في النهاية في شرح حديث

زيد بن حارثة (ذبحنا شاة فجعلناها سَفْرَتنا أو في سَفْرَتنا) !

﴿ السَّفْوف ﴾ لما يُسَف من الدواء بفتح الأول ، والكتاب

يضمونه خطأ . وفُعول بالفتح في الأدوية كثير : كالسَعوط ، واللَعوق ،

واللَدُود ، واللَّصُوق ، والوَجُور ، والوَشُوع ، والنَّشُوع ، والنَّشُوع ،

والسَّكُوب ، والنَّطُول ، والسَّنُون ، والسَّهُول ، والقيُوء ، والمَشُوء ، والعَتُول ،

والرَّقُوء ، والحَكُوء ، والأَسُوء ، والنَّشُوق ، والذَّرُور ، والبَرُود ،

والغَسُول ، والقَطُور ، و . . .

أما فُعُول بالضم فهو قليل في الكلام ، إلا أن يكون مصدراً أو

جمعاً . قاله سيبويه !

﴿ الاستلام ﴾ يقولونه (للتسليم) وهو للمس الحجر بالقبلة أو

اليد . وقد أشار إلى هذا الوهم كثيرون .

وجهور الأئمة على أن أصل الاستلام من السلام بالكسر وهي
 الحجارة . وبعضهم على أنه من السلام بالفتح وهو التحية . قال صاحب
 مفاتيح العلوم : « الاستلام هو لمس الحجر الأسود ، اشتق من السلمة وهي
 الحجر كما قيل من الكحل الاكتحال » . وقال صاحب النهاية : « وفي
 حديث الطواف أنه أتى الحجر فاستلمه : هو افتعل من السلام التحية ،
 وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المحيا ، أي أن الناس يحيمونه بالسلام .
 وقيل : هو افتعل من السلام وهي الحجارة واحدها سلمة . يقال : استلم
 الحجر ، إذا لمسه وتناوله » .

قال الفرزدق في مدح علي بن الحسين :

بكاد يمسكه عرفان راحته ركنُ الحطيم إذا ما جاء يستلم
 فالصواب أن يقال إذاً في (مذكرة الاستلام) و (وصول الاستلام) :
 (مذكرة التسلم) و (وصول التسلم) ! .

﴿ السُّلَامِي ﴾ لعظام الأصابع على فعلى كسُماني وحُبّاري
 للطائرين المشهورين . والجمع سُلَامِيَّات كسُمَانِيَّات وحُبَارِيَّات بالتخفيف ،
 وقلَّ من يضبطه من الكتاب . قال الجواليقي في تكميلته : « وهي السُّلَامِيَّات
 بفتح الميم وتخفيف الياء ، الواحدة سُلَامِي ولا تقل : السُّلَامِيَّات » !! .

﴿ السُّنْد ﴾ للصك مجازاً واصطلاحاً ، يجمعونه على (سُنْدَات)
 وهو على (أَسْنَاد) ، كالبَدَل يجمعونه على (بَدَلَات) وهو على (أَبْدَال) ! .

﴿ السوَّغ ﴾ يقال : هذا سوَّغ هذا وسيغُه وسوَّغته ، الذي يليه
 في الولادة ذكراً أو أنثى . وقد يحتاج إليه الكتاب .
 ﴿ سبيع وسفط ﴾ تقول : سبيع البناء وسفط الحوض وملط
 الحائط ، إذا طينته وملَّسه ، كل ذلك صحيح . والكتاب يحسبون
 بعضه خطأ !

الفصل السادس

حرف الشين

﴿الشبيبة والشباب﴾ يتواردان للحدثاء والفتاء ، ويختلفان ،
فيرد (الشباب) وحده جمعاً لـ (شاب) كشبان وشبابة . والكتاب
يوردون (الشبيبة) هذا المورد فيقولون : (نادي الشبيبة المسيحيين) .
وهو لحن أشار إليه بعضهم !

﴿الشرطة﴾ بسكون الراء وفتحها قليل ، في الأصل للعلامة .
وقد أطلقت على طائفة من الجند من قولهم : أشراط فلان نفسه لأمر
كذا ، إذا أعلمها بعلامة وأعدّها له ، وعلى نخبة السلطان من جنده
خاصة من قولهم : شرطة الشيء خياره . ويراد بها اليوم حفظة الأمن في
المدينة كما لا يخفى .

وجمع الشرطة بسكون الراء وفتحها : شُرط ، والنسبة إليهما :
شُرْطِيّ وشُرْطِيّ ، وجمع المنسوب : شُرْطِيّون وشُرْطِيّون ،
على القياس .

أما قولهم : (شرطة) بفتح فكسر ، و(شرطة) بكسر فسكون ،
فلا وجه له البتة !

﴿الشرع والتشريع والاشتراع والتشريع﴾ قد شاع

استعمال (الشرع) و (التشريع) و (الاشتراع) لسن الشرائع . وبعضهم يمنع (التشريع) ويحسبه لحناً ويستصوب (الاشتراع) . أما (التشريع) فهو عند الكثيرين كـ (التفقه) وزناً ومعنى ، لكنه يأباه بعضهم لعدم النص على سماعه . ولكل قول في اشتقاق هذه المادة !

وقد بحث هذا الحرف الشيخ مصطفى الغلاييني ، فأثبت المحكي منه وحرص على غير المحكي بحكم حاجة اللغة إليه وصحة اشتقاقه . فكان الرأي ما رآه في أكثر ما ذهب إليه .

فجملته الأمر أن المنقول من هذه المادة مما ذكر (شرع وشرع واشترع) !

أما (شرع) فلا شبهة فيه لناظر . وقد ورد في التنزيل ، قال عز وجل : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً » . قال صاحب الصحاح : « والشرعة ما شرع الله لعباده وقد شرع لهم يشرع شرعاً ، أي سن » ! وأما (شرع) فقد منعه الأستاذ المنذر والأستاذ داغر لما شاع له ، وليس منعها بشيء . فجمهور الأئمة على أن (الشرع) لغة : (البيان والإظهار) ، وعليه الفقهاء . قال صاحب اللسان : « وفي التنزيل : شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً » . قال ابن الأعرابي : شرع أي ظهر . وقال في قوله : شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله . قال : أظهروا لهم ، والشارع : الرباني وهو العالم العامل المعلم ، وشرع فلان إذا أظهر الحق وقمع الباطل . قال الأزهري : معنى شرع بين وأوضح !

وقال صاحب النهاية : « ذكر الشرع والشرعة في غير موضع ،

وهو ما شرع الله لعباده من الدين أي سنّه لهم وافترضه عليهم . يقال :
 شرع لهم شرعاً فهو شارع ، وقد شرع الله الدين شرعاً إذا أظهره وبينه . !
 وانظر إلى معنى (سنّ) الذي فسروا به (شرع) . قال ابن منظور :
 « وسنة الله أحكامه وأمره ونهيه ، هذه عن الاحياني ، وسنّها الله للناس
 بينها ، وسنّ الله سنّة أي بين طريقاً قوياً » . !! .

فـ (شرع) و (سنّ) كلاهما بمعنى (بين) . وقد ورد (التشريع)
 في كتب اللغة لمثل هذا . قال صاحب القاموس : « وأشرع باباً إلى الطريق
 فتحه ، والطريق بينه كشرّعه تشريعاً » . ! .

فظهر بذلك أن (شرع) و (شرّع) قد تواردا بمعنى هو أصل لما
 نحن فيه من (سنّ الشرائع) . فليس ما يمنع إذاً من استعمال (شرّع)
 في مثل هذا بمنزلة (شرع) جملة . وقد جرى عليه كثير من علماء الأصول
 الأئمة كما ذكره الأستاذ الغلاييني .

وأما (اشترع) وقد تعلق به أكثر كتابنا ، فقد حكى عنهم
 ولكن لغير ما شاع استعماله فيه . قال ابن منظور : « ويقال فلان يشترع
 شرّعه ويفتطر فطرته ويمتلّ ملّته . كل ذلك من شرعة الدين وفطرته
 وملّته » !

فـ (الاشتراع) افتعال من (الشرعة) للاتخاذ والاقتفاء . كما تقول :
 امتلّ ملّته واستن بها . وليس في الأثبات من حكاها بمعنى (شرع) كما
 يقوله الكتاب . فإذا أقر استعماله قريباً من (شرع) فعلى أنه استوًدي
 بالقياس معنى تحتاج إليه اللغة . فيكون (اشترع) على التحقيق غير

(شرع) . كما كان (اكتسب) غير (كسب) ، و (اجتس) غير (جس) ، و (اجتذب) غير (جذب) ، لما فيه من تكلف إجراء الفعل وتعمده ! . وهو ما أشار إليه سيديويه حين قال ^(١) : «وأما كسب فإنه يقول أصاب ، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب» !

وأما (تشرّع) فغير محكي البتة . لكن اللغة أحوج ما تكون إليه ليكون من (الشرع) بمنزلة (تفقه) من (الفقه) ، فيستدل به على تمكن المعرفة !

فمن شأن الجمع إثبات هذين اللفظين فيما يضطر إلى إثباته من الكلام الشائع ، الذي صح اشتقاقه ، بحكم الحاجة إليه . كما هو حال اللغات وعرفها المشهور .

فيظهر من هنا أن عدول كتاب الدواوين عن قولهم : (المرسوم التشريعي) إلى قولهم : (المرسوم الاشتراعي) ونحوه لا وجه له البتة ! لأن (للتشريع) أصلاً يؤدي الدلالة المطلوبة أكمل الأداء كما بيناه .

﴿ شاغب ﴾ يقولون : (شاغب فلان على فلان) ، وهو لم ينقل . وإنما المحكي : شغبتهم وبهم وفيهم وعليهم ، إذا أثرت فيهم الشر والفتنة ، وشاغبتهم إذا خاضتهم . من ذلك قول الحريري في مقامته (الرقطاء) : (شاغبته ثم وائنته ليرافعني إلى والي الجرائم لا إلى الحاكم في المظالم) (النهاية والتاج) !

(١) الكتاب (ص ٢٤١ ، ج ٢)

﴿شَغَاف﴾ شغاف القلب غلافه بالفتح ليس غير . وأكثر الكتاب يقولونه بالكسر ، لتوهم أنه وزان غلاف وغشاء وغطاء لو حدة المعنى ^(١) !
 ﴿شَادَ وَأَشَادَ وَشَيَّدَ﴾ منع الأستاذ إبراهيم المنذر (الإشادة) لرفع البيان ، وجعل صوابه : (الشيد) من (شاد) . كما منعه الأستاذ مصطفى الغلاييني إذ جعل مكانه : (التشييد) من (شيّد) . ولا أرى منعها ونصوبيها وجيهاً البتة !

فقد حكوا (الشيد) و (الإشادة) و (التشييد) جميعاً لرفع البناء . قال صاحب الأساس : (شاد القصر وأشاده وشيّده : رفعه) . وإنما جعلت (الإشادة) لرفع الصوت مجازاً كما صرح به الزمخشري . قال : «ومن المجاز : أشاد بذكره رفعه بالثناء عليه وأشاد صوته وبصوته رفعه» ! ونحو ذلك في النهاية . قال ابن الأثير : «يقال : أشاده وأشاد به إذا أشاعه ورفع ذكره» من أشدت البنيان فهو مشاد وشيّدته إذا طوّنته ! فأنت تقول على هذا : (قصر مشيد ومشاد ومشيد) بمعنى (مرفوع) !
 لكن (المشيّد) قد جاء كثيراً لما يطلى أو يبني به (الشيد) ، وقيل هذا أصل معناه ثم جعل (للمرفوع) لتلازم المعنيين . فتأمل !

(١) قد ورد بالكسر في اللسان في غير مادته وهو خطأ لا محالة !

الفصل السابع

حرف الصاد

﴿الصحيفة والصفحة﴾ الصحيفة للورقة ، والصفحة لأحد وجهيها . وبضع الكتاب إحداهما موضع الأخرى خطأ ! وقد نبه عليه كثيرون .

﴿صادر﴾ يجعله الكتاب بمنزلة (ضبط) ، وليس هو في اللغة لمثل ذلك . وقد رأى الأستاذ داغر أن (استصفي) يقوم مقامه ، والرأي ما رآه . إلا أن ثمة (أصفي) وله في هذا المقام دلالة خاصة . قال صاحب الصحاح : «وأصفي الأمير دار فلان ، ويقال : ما أصفيت لك إناء ، واستصفي ماله ، وهذه صوافي الإمام وهي ما يستصفيه من قرى من استعصى عليه» !

وثمة (ضبط) أيضاً . قال ابن منظور : «الضبط لزوم الشيء وحبسه» ! لذلك تقول : (أصفت الحكومة دار فلان ، واستصفت ماله ، وضبطت ما في خزائنه) ، كل ذلك صحيح في الاستعمال !

﴿صدق﴾ يستعمل (التصديق) في الدواوين للإقرار والتوثيق والتأييد . وقد منعه الشيخ اليازجي والأستاذ داغر ومثلهما كثيرون . ولست أرى منهم هذا وجيهاً ! فقد جاء (التصديق) في النزول لكل ما فيه (تحقيق وموافقة وتأيد) ونحو ذلك . ولم يقصر على محض نسبة الصدق إلى المخبر .

قال صاحب المفردات : « ويستعمل التصديق في كل ما فيه تحقيق .
يقال : صدقني فعله وكتابه . قال : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق
لما معهم ؛ نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه ؛ وهذا كتاب
مصدق لساناً عربياً : أي مصدق ما تقدم » ! وقد أيد ذلك القرطبي
في تفسيره والزخشري في كشفه في مواضع مختلفة . قال القرطبي في
تفسيره قوله تعالى (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه) ^(١) :
« مُصَدِّقاً حال مؤكدة غير منتقلة ؛ لأنه لا يمكن أن يكون غير
موافق ؛ هذا قول الجمهور ^(٢) » !

وانظر إلى قوله تعالى : « وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقاً
لما بين يديه من التوراة » وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونوراً ومصدقاً لما
بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين » ، وقوله : « رسول من الله
مصدق لما معهم » ، أليس هذا على معنى التحقيق والتأييد ؟ وإذا كان
الأمر على ما رأيت فليس ما يمنع قول القائل : (صدق الرئيس
الكتاب أو المرسوم أو القرار بتوقيعه أو إمضائه) إذا قيل على معنى
التأييد والإقرار .. !

﴿ صرف ﴾ شاع عن الكتاب وضعهم هذا الفعل موضع
(أنفق) ، وقد أباه الأستاذ داغر ، قال : « فيستعملون الفعل ، صرف ،
في غير ما وضع له » ! ولا أرى قوله هذا وجيهاً . لأن إنزالهم الفعل هذه
المنزلة لا ينبو عن مألوف المجاز !

(١) آل عمران : (٢) (ج ٤ ، ص ٥)

قال صاحب المصباح : « وصرفت المال : أنفقته » . . !

﴿التصرف﴾ يقول كتاب الدواوين : (وضع فلان تحت

تصرف فلان) ، وهم يقصدون : (بأسرة فلان) . والذي جرتهم إلى هذا نقلهم بالحرف عن الفرنسية .

فـ (التصرف) في اللغة مطاوع (التصريف) . تقول : (صرفت

الرجل في أمري فتصرف هو فيه) . فمعناه على هذا شديد ! و (الإمرة)

أولى منه وأوفى بالمراد . فانظر إلى قول علي رضي الله عنه في نهج

البلاغة ^(١) : « وإنه لا بد للناس من أمير برٍّ أو فاجر يعمل في إمرته

المؤمن ويستمتع فيها الكافر » ، وقوله : « أمّا الإمرة البرّة فيعمل فيها

التقي ، وأمّا الإمرة الفاجرة فيستمتع فيها الشقي إلى أن تنقطع مدته

وتدركه منيته » . !

﴿صارم﴾ قال اليازجي : (ويقولون : حكم صارم أي عنيف

ورجل صارم مثله وفلان من أهل الصرامة أي من أهل الشدة والعنف .

وإنما الصرامة بمعنى الشجاعة وفسرها في الأساس بمعنى المضاء في الأمور ،

وقد صرّم الرجل بالضم وهو صارم) !

أقول لا وجه لقصر (الصرامة) على (الشجاعة) . فانظر إلى ما جاء

في اللسان : « الصرم : القطع . . . سيف صارم وصروم بين الصرامة

والصرومة قاطع لا ينثني ، والصارم : السيف القاطع . . ورجل صارم :

أي ماضٍ في كل أمر . . ورجل صارم : جلد ماض شجاع ، وقد

(١) : (ج ١ ص ٨٧)

صَرَّم بالضم صرامة ، والصرامة المستبد برأيه المنقطع عن المشاورة « !
فهل في قول ابن منظور هذا ما يمنع قول الكتاب ؟!

﴿ الصَّعْدَاء ﴾ في قولك (تنفس الصَّعْدَاء) ، وهو التنفس
الشاق الممدود ، كالقَهَاء زَنَةً . وقلما يضبطه الكتاب . ومثله البرَّحَاء
(للشدة والأذى) والحَيَلَاء والثَوْبَاء والرُّحَصَاء (للعوق في أثر الحمى)
والعُشْرَاء (من النوق كالنَّفْسَاء من الفسَاء) .

أما النَّفْسَاء ففيها النَّفْسَاء والنَّفْسَاء ، ثلاث لغات ! (المخصص) .
﴿ الصَّالِح ﴾ يجعله الكتاب بمنزلة (المصلحة) ! وهو خلاف
(الفاسد) . فيقولون : (هذا في صالح الأمة) ، وصوابه : (في مصلحتها) !
وقد أشار إلى هذا الوهم كثيرون .

﴿ انصاع ﴾ نبه الشيخ اليازجي على أن الكتاب تستعمل هذا
الفعل فيما لا يُمْتُ إلى معناه بقليل أو كثير ! فيقولون : (انصاع فلان
لمشورته) إذا انقاد وأطاع ، و (انصاع) في اللغة : (انفتل راجعاً مسرعاً) ،
وشتان بينهما !

وقد جرى اليازجي في ذلك الأستاذ داغر ، وشايه فيه كثيرون
بلا تمحيص واستثبات ، كما فعلوا في نقد حروف كثيرة . فعندي أن
(انصاع) فيما ينزله الكتاب عربي فصيح ، سائغ تأويله على المجاز .
وإليك البيان :

قال ابن منظور : « صاع الشيء يصوعه صوعاً فانصاع » ، وقال :
« وصاع الشيء صوعاً ثناه ولواه » ، وأعقب : « وانصاع القوم ذهبوا

سِراعاً ، وانصاع أي انفتل راجعاً ومرّ مسرعاً ، وأردف : « والمنصاع
المعرد والناكص » ، ثم قال : « وفي حديث الأعرابي : فانصاع مديراً
أي ذهب سريعاً ! »

فإذا محصّت هذه النصوص ألفت أن (انصاع) تؤدي في جملة
معنياتها مؤدى : (انثنى وعرد ونكص وأدير)

أمّا (انثنى) فـ (ارتد وانصرف) ، وأمّا (عرد) فقد قال فيه الزمخشري :
« عرد عنه إذا انحرف وبعد ، وسمعت في طريق مكة صبيّاً من العرب
وقد انتحى على بعير : ضربته فعرد غني » ، وأمّا (نكص) فـ (رجع
وأحجم) ، وأمّا (أدير) فظاهر !

وعلى هذا تقول : (ردعت فلاناً فانصاع) إذا أحجم وارتد ،
و (أنبته فانصاع) إذا انثنى وعرد ! وليت شعري هل يؤدي (انفتل) على
المجاز غير ما ذكرناه ؟ قال الزمخشري : « ومن المجاز ... وفتلته عن
حاجته : صرفته فانفتل ، وانفتل عن الصلاة » !

فما يمنعك أن تقول : (أشرت عليه بكذا فانصاع) أي ارتد
عن رأيه وانفتل ، و (انصاع فلان لإشارتي) أي أحجم لنصيحتي له ،
و (انصاع لمشورتي) أي من أجلها . ولو أن الكتاب لا يخرجون
الكلام على هذا ! فالقرينة ترد السامع إلى المعنى بأدنى روية .
وإذا انصاع فلان لنصيحتك له ، فقد انتقاد سلساً وأطاع مسرعاً
ناكصاً على عقبيه . ويلتقي الكتاب على فهم ذلك في غير كلمة .
والكلام قد حمل كما رأينا على مألوف غير منكور !

حرف الطاء

﴿طبق﴾ قول الكتاب : (هذا طبقُ هذا) و (هذا طبقُ الأصل) صحيح لا مأخذ فيه . قال ابن منظور : « هذا الشيء وفقُ هذا ووافقه وطباقه وطابقه وطبقه وطبيقه ومطبقه وقالبه وقالبه ، بمعنى واحد » ، وقال الزمخشري : « وليس هذا بطبق لذا أئيه بمطابق له ! »

﴿الطابق﴾ للطابق معانٍ كثيرة ليست في شيء مما يظنه الكتاب . فهو في عرفهم : جملة البناء على السطح الواحد ، وهو في اللغة : ظرف يطبخ فيه ، أو الآجر الكبير ، أو العضو من الإنسان ، أو نصف الشاة ، أو العضو من الشاة ، وهو غير ذلك أيضاً مما لا يمت إلى ظنهم بقليل أو كثير !

وقد رأى بعضهم أن يجعل (الطبقة) مكان (الطابق) للمعنى الشائع عند الكتاب كالشيخ إبراهيم اليازجي . وأقر ذلك بجمع اللغة العربية الملكي في الجزء الثاني من مجلته ، واحتج له بقول الزمخشري : « والناس على طبقات شتى والناس طبقات : منازل ودرجات بعضها أرفع من بعض » إذ الطبقة فيه : المنزل والمرتبة . وهو صحيح . ونحو ذلك ما جاء في النهاية . قال ابن الزبير لمعاوية : « وأيم الله لئن ملك مروان عنان خيل تنقاد له في

عثمان ليركبن منك طبقاً تخافه . وقد فسر (الطبق) هاهنا لما شاع له وهو فقار الظهر . وأردف صاحب النهاية . « وقيل أراد بالطبق المنازل والمراتب ، أي ليركبن منك منزلة فوق منزلة في العداوة » ! و (الطبق) كما لا يخفى جمع (طابق) . فالصواب إذاً أن يقال : (طبقات البناء أو المنزل) لا (طوابقه) كما يقوله الكتاب ! .

﴿ الطموح ﴾ أنكره بعضهم للمعنى الشائع كالمنذر وداغر ! وقالوا الصواب : (طامح) . وأثبتته آخرون كالغلاييني ، والرأي رأي من قال بالإثبات .

قال ابن منظور : « وأطمح فلان بصره رفعه ، ورجل طمّاح بعيد الطرف وقيل شرّه ، وطمح بصره إلى الشيء ارتفع ، وفرس طامح الطرف وطمّاح البصر وطموحه مرتفعه » ! وقال الزمخشري : « وطمح الفرس طموحاً وطمّاحاً ركب رأسه في عدوه رافعاً بصره ، وهو طمّاح وطموح ، وفيه طمّاح وجمّاح » !

فقد رأيت أن (الطمّاح والطموح) جملة بمنزلة (الطامح) . وليس قولهم : (فرس طموح) تخصيصاً لاستعمال الصفة ، وإنما هو على جهة التمثيل . فقدورد (الطمّاح) فيما مرّ صفة للرجل ، ثم أنزل منزلة (الطموح

والطامح) صفة للفرس والبصر ! فأني بأس في أن تقول : (رجل طموح)
كما يقوله الكتاب على المجاز ؟!

﴿ طاف عليهم ﴾ منع الأستاذ داغر تعديّة (طاف) بـ (على)

البتة ! قال : (فيعدون الفعل بعلى . وفي اللغة : طاف حول الشيء
وبالشيء وطوّف واستطاف : دار حوله ، وطاف في البلاد وطوّف :
جال وسار . أما تعديته بعلى فلم تسمع عن العرب) !

أقول : لقد سمع عن العرب ما أنكره الأستاذ ، بل قد تردد في التنزيل
والحديث ! قال ابن منظور : « وطاف بالقوم وعليهم طوفاً وطوّفاً
ومطافاً استدار وجاء من نواحيه ، وأطاف فلان بالأمر إذا أحاط به ،
وفي التنزيل العزيز : يطاف عليهم بأنية من فضة » ! وقال صاحب
المصباح : « وطوّاف مبالغة ، وامرأة طوّافة على بيوت جاراتها ، ويتعدى
بزيادة حرف فيقال : طفت به على البيت » !

وفي الحديث : « إن الجنة خيمة من لؤلؤة مجوّفه ، عرضها ستون
ميلاً . في كل زاوية منها أهل ما يرون الآخريّن . يطوف عليهم
المؤمنون ٠٠٠ » ! ومثل هذا وذاك كثير ، فما رأي الأستاذ ؟! ٠٠

﴿ الطّوال والطيلة ﴾ وضع (الطيلة والطّوال) موضع (المَدَى)

صحيح . فقولك : (مكثت في البلدة طيلة سنتين وطّوال عامين)
لا مأخذ فيه . لأن (الطيلة) بمنزلة (العمر) ، و (الطّوال)
نحو ذلك .

قال ابن منظور : « وأطال الله طيلته أي عمره » ، وقال الجوهري :
« والطوال بالفتح من قولك : لا أكله طوال الدهر وطول الدهر
بمعنى » !

ومن موارد الهم ها هنا استعمالهم (طوالاً) بالكسر لمثل ذلك !
وهو وهم خالص . فـ (الطوال) جمع (طويل) كـعراض وعريض وسراع
وسريع وكرام وكريم ، وهو القياس !

أما (الطوال) بالضم والتخفيف كغراب فهو (الطويل) ، ومثله :
الشجاع كالشجاع ، والبُعَاد كالبعيد ، والخُفَاف كالخفيف ، والعُرَاض
كالعريض ، والكَرَام كالكريم ، والمَّلَاح كالملبح ، والكُبَار كالكبير ،
والقُلَال كالقليل ، والصُّغَار كالصغير ، والكُثَار كالكثير ، والجُسام
كالجسيم ! (المخصص)

وأما (الطوال) بالضم والتشديد كرمّان فهو (المفرط الطول) .
وكلاهما لا شأن له في هذا المقام ، وقد ذكرنا للاحتراز !

﴿ حرف الظاء ﴾

﴿ ظهرا نيكم ﴾ بفتح النون لا كسرهما . وقد نبّه عليه
كثيرون !

قال صاحب المصباح : « وهو نازل بين ظهرائهم بفتح
النون ، قال ابن فارس : ولا تكسر ، وقال جماعة : الألف والنون
زائدتان للتأكيد ، وبين ظهريهم وبين أظهرهم ، كلها بمعنى بينهم » !
وقد جاء في الحديث غير مرة .

الفصل الثامن

حرف العين

(العَتِيد) يحسبونه (للمنتظر والمرقوب) كما هو في قولهم :
(يوم عتيد) ، وليس هو اللغة لمثل ذلك . وقد أشار إليه اليازجي .
فَ (العَتِيد) المهيأ والحاضر والمُعَدَّ . ففي اللسان : « يقال : أعتدت الشيء
وأعددتة ، فهو مُعتَد وعَتِيد » ، وفي المصباح : « عَتَدَ الشيء بالضم عتاداً
بالفتح حضر ، فهو عَتَدَ بفتحتين وعَتِيد أيضاً » !

وقد جاء في التنزيل : « هذا مآلدي عَتِيد » أي مُعتَد ، ونحو ذلك
قوله : « ما يلفِظ من قول إلاَّ لديه رقيب عَتِيد » !

هذا ، وقد قيل للفرس الحاضر المُعَدَّ للركوب والعدو (عتيد) من
ذلك أيضاً .

أما قصدهم بِ (العَتِيد) الجسم العظيم ، فصحيح لا غبار عليه .
قال ابن منظور : « عَتَدَ الشيء عتاداً فهو عَتِيد : جَسَمٌ » ، وهو من
الظهور بحيث لا يحتاج إلى تأويل ! ..

(العَتَمَة) لثلاث الليل الأول وظلمة الليل ! مفتوحة العين والتاء .
وقلما يحكيها الكتاب كذلك !

قال صاحب المصباح : « العَتَمَة من الليل بعد غيبوبة الشفق إلى آخر

الثالث الأول . وعممة الليل ظلام أوله عند سقوط نور الشفق . وأعتم
دخل في العممة مثل أصبح دخل في الصباح « ! وعليه نصوص
المعجمات .

« استعجب » أ كثرهم يحسبه لحناً لدورانه على السنة العامة ،
وهو صحيح فصيح ! ففي المصباح : « وعجبت من الشيء عجباً من باب
تعجب ، وتعجبت ، واستعجبت » ؛ وفي الأساس : « والاستعجاب : فرط
التعجب . قال أوس :

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زبنته الحرب لم يترمم !
« العجر » العجر في قولك : (أظهرته على الكتاب بعجره
وبجره) جمع عُجْرَة ! فهو كعُقْدٍ جمع عُقْدَةٍ وزناً ومعنى . ومثله
البُجْرُ بعده . والكتاب يحسبون هذا وذاك مفرداً فلا يضبطونه البتة .
قال صاحب الأساس : « ومن المجاز ألقيت إليه عُجْرِي وبُجْرِي إذا
أطلعته على معائبك لثقتك به . وأصل العُجْر العروق المتعقدة الناشئة ،
والبُجْر ما تعقد منها على البطن خاصة » ! واستعماله مشهور . من ذلك
ما قاله علي رضي الله عنه : « إلى الله أشكو عُجْرِي وبُجْرِي » يعني همومه
وأحزانه وقد قال الحريري في مقامته الوبرية : « وكيف عُجْرَه وبُجْرَه »
يعني : حاله باطناً وظاهراً ! .

« استعذر » يحسبونه عامياً ، وهو صحيح فصيح ! قال صاحب
الأساس : « واستعذر النبي ﷺ من عبد الله بن أبي ، أي قال :

عذيري من عبدالله ، وطلب من الناس العذر إن بطش به . ويقال
للمفرط في الإعلام بالأمر : والله ما استعذرت إليّ ، وما استندرت
إليّ ؛ أي لم تقدم الإعذار ولا الإنذار !

﴿ عرض ﴾ عرضه عليه وله إذا أظهره وأبرزه إليه ، من باب :
ضرب يضرب ، مكسور عين المضارع . وعرض لي ، إذا ظهر وانتصب
مثله ، وفيه لغة من باب : فهم يفهم . والسائر على الأفواه بالمعنيين
مضموم عين المضارع ، وهو لحن ! فعرضه يعرضه الذي من باب : قتله
يقتله ، معناه الشائع : وضعه بالعرض ! ففي الصحاح : « وعرض
العود على الإناء ، والسيف على فخذة ، يعرضه ويعرضه أيضاً ، فهذه
وحدها بالضم » ! وفي الحديث : « خمروا آئيتكم ولو بعود تعرضونه
عليه » ، قال صاحب النهاية : أي تضعونه عليه بالعرض « ! ولـ عرضـ
يعرضُ معانٍ أخرى ليست في شيء مما يحسبه الكتاب . (اللسان
والتاج) .

﴿ استعرض ﴾ الذائع على الألسنة (استعرض الجيش) إذا
أمره عليه وتفقد أحواله . و (استعرض) في اللغة لغير هذا . وقد نبه
عليه اليازجي وغيره . فالذي يجب أن ينزل هذه المنزلة (عرض) . ففي
الصحاح : « عرضت الجند عرض العين ، إذا أمرتهم عليك ونظرت ما
حالمهم » ، وفي الأساس : « عرضت الجيش عرض عين ، إذا أمرته
على بصرك لتعرف من غاب ومن حضر » !

أما (الاستعراض) في اللغة مُعْنَاهُ القريب (طلب العرض) ،
وأقرب منه ما قبله صاحب التاج : « واستعرضها أتاها من جانبها عرضاً » !
ولم يأت بالمعنى الشائع له .

هذا ، والعرب تقول في نحو ما يريد الكتاب : (صفح
وتصفح) ؛

فصفح القوم إذا عرضهم واحداً واحداً ليرى صفحات وجوههم ،
وصفح ورق الكتاب إذا نظر فيه ورقه ورقه . وفي الصحاح : « وصفحت
الابل على الحوض أمررتها عليها » !

وتصفح القوم إذا تأمل وجوههم لينعرف أمرهم ، وتصفح الكتاب
إذا تأمله ونظر في صفحاته . وفي الأساس : « وتصفح القوم نظر في
أحوالهم أو نظر في خلاصهم هل يرى فلاناً ؟ » !

﴿ تعرف عليه ﴾ تعبير شائع تتفرع عليه استعمالات عامية
شتى لا يساير أكثرها نصوص اللغة . وقد جرّ الكتاب إليها الترجمة
الحرفية لفعل (التعارف) في اللغة الفرنسية . فجعلنا فيما يلي ما سنح في
اللغة من الألفاظ لأداء المعاني التي يرومها الكتاب في هذا الباب .
وإليك البيان :

يقولون : عرفته على فلان ؛

وصوابه : عرفته بفلان ، أو عرفته فداناً !

ويقولون : نعرفت على فلان ؛

وصوابه : تعرّف به أو تعرّفه ، إذا طلبته حتى تعرفه !

ويقولون : عرفني على نفسه ، أو قدّم إلي نفسه ؛

وصوابه : اعترف إليّ أو اعترف إليّ ؟ أو تعرف إليّ ، أو

اعترف لي ، أو عرفني نفسه ، أو عرفني بنفسه !

ويقولون : تعرف كل منا على الآخر أو قدّم كل منا نفسه إلى

الآخر ؛

وصوابه : تعارفنا ، أو تعرف كل منا صاحبه أو بصاحبه !

وكل ما ذكرناه لك منقول لا يحتاج إلى مزيد قول . إلاّ (عرفته

به و (تعرّف به) ففيهما كلام لا بد منه !

فالأصل في (عرفته به) ألاّ تدل دلالة (عرفته إياه) . فقد أبان

سيبويه في الكتاب فرق ما بين (عرفته زيداً) و (عرفته يزيد) .

فجعل الأول بمنزلة قولك : (جعلته يعرف زيداً) والثاني كقولك :

(جعلته معروفاً يزيد وموسوماً به) أي أوضحته به وجعلته اسماً له وعلماً

عليه . وشتان ما بينهما كما ترى !

وقد أخذ ابن منظور بمقالة سيبويه هذه فقال : « وعرفه الأمر أعلمه

إياه ، وعرفه بيته أعلمه بمكانه ، وعرفه به وسمه » ! وعليه نص التاج .

وسكنت سائر المعجمات عن بيان الفرق ولم يأت بها نص على أن (عرفته

به) كأعلمته به . وإنما نص أكثرها : (التعريف : الإيلاء) أو

(التعريف ضد التنكير) لا أكثر ولا أقل !

أما صاحب المصباح فقد صرّح وحده بأن (عرّفته به ، كأعلمته به .
 قال : « عرّفته عرفة بالكسر وعرفاناً علمته بحاسة من الحواس الخمس ،
 والمعرفة اسم منه . ويتعدى بالثقل فيقال : عرّفته به فعرفه » ! فجعل
 (عرّفته) كأعلمته سواء بسواء . فأنت تقول : (عرّفته الشيء وبالشئ)
 بمعنى ، كما تقول : (أعلمته الأمر وبالأمر) بمعنى دون فارق
 أيضاً ! .

أما (تعرف به) فقد قاله للمعنى الشائع المولدون . وقد أشار إلى
 ذلك اليازجي في (لغة الجرائد) ، قال : « فقد ورد مثل هذا في الأغاني
 في أخبار عبادل ونسبه ، وهو قوله : فحركت بعيري لأتعرّف بهن
 وأنشدن . ومثله بعد سطر . وفي نفح الطيب في الكلام عن يوسف
 الدمشقي : وكان من الذين أخفاهم الله لايتعرف به إلا من تعرف له ،
 أي أظهر له معرفة نفسه . ومثله في كلام ابن بطوطة
 وغيره » .

فأصل معنى (تعرف به) في اللغة : أصبح معروفاً أو موصوفاً به .
 كما كان أصل (عرّفه به) : جعله معروفاً أو موصوفاً به ! فالمعرفة
 خلاف الإنكار ، والتعريف خلاف التنكير ، والتعرف خلاف التنكر
 فإذا عمم صاحب المصباح وجعل (عرّفه به) كأعلمه به ، وكان الأمر
 على هذا جارياً ، فليس ما يؤخذ على المولدين في اشتقاق مطاوعه قياساً
 وصرف مؤداه إلى نحو ما صرف إليه أصله ! وليس ما يتوجه على هذا إلا

كما يتوجه على ذاك . واللغة فوق ذلك في حاجة إليه .

فمراد الكتاب من (تعريف عليه) أن يفهم به حدوث المعرفة بالشخص بعد تعريفه ، على أن التعريف قد حصل بحضرة المعرف وعلمه . ولا يخفى أن (عرفه) أعم من أن تقصر على هذا المراد . فلا متسع إذاً عن قبول (تعريف به) مطاوعاً قياسياً لـ (عرفه به) . والتأمل قاضٍ بإقراره !

﴿العازب﴾ تقول : رجل عَزَبَ وامرأة عَزَبَ وعَزَبَةٌ ، إذا لم يكن لها زوج ، وهو الأشهر فيه ! وتقول : رجل عازب وامرأة عازبة . وقيل : رجل أعزب وامرأة عزباء ، لغة . والاسم من ذلك : العُزْبَةُ والعزوبة . وجمع العَزَبِ أعزاب ، والعازب عُزَاب ، والأعزب على القياس عُزْب . (الأساس والمصباح واللسان) !

﴿الاعزام﴾ في دواوين حلب بمعنى (الإرسال) ، وهو ليس من اللغة . ذكره الرصافي في (دفع الهجنة) !

﴿العَشر﴾ لثلاث الشهر ، يذكرونه وهو مؤنث ، لأنه صفة لمؤنث كـ (الثلاث والخمس) . وأصله : (اليالي العَشر) على حكم عادة العرب في التأريخ باليالي . لذلك ينبغي أن يقال :

العشر الأولى أو الأول أو نحوهما ، لا العشر الأول كما بقوله

الكتاب !

والعشر الثانية أو الوسطى أو الوسط أو نحوها ، لا العشر الثاني أو الأوسط !

والعشر الثالثة أو الاثنية أو الاثني أو الاواخر ، لا العشر الثالث أو الاثني !

وقد أشار إلى ذلك صاحب المصباح غير مرة !
(العشاء) أكثر الكتاب لا يميزون (العشاء) بالكسر للزمن المعروف ، من (العشاء) بالفتح للطعام الذي يؤكل فيه ، فيقولون مثلاً : (تناولت طعام العشاء) أي تعشيت ، ووجهه : (تناولت العشاء) بجذف (الطعام) . لأن (العشاء) للطعام نفسه لا للزمن !

ومثل ذلك محلاً للتنبيه (العشي) بالفتح و (العشي) بالكسر . فالأول للزمن ، والثاني لطعامه . فـ (العشي) طعام (العشي) ، كما كان (العشاء) طعام (العشاء) !

وهكذا (الغداء) مورد للوهم . يقولون : (هذا ثمن طعام الغداء) ، والوجه فيه حذف (الطعام) . فـ (الغداء) طعام (الغدوة أو الغداة) وقد اشتهر لطعام الظهر ! و (الأغذية) جمعه ، كـ (الأعشبة) جمع (العشاء) !

والعجب أنهم يتجافون عن استعمال (عشيته وغديته) و (تعشيت وتعديت) فيصرفون عنها في محكم كلامهم . كأنهم يحسبون أنها عامية . وهي ، كما لا يخفى ، عربية فصيحة !

﴿ العِضَادَة ﴾ الخشبة الباب من جانبه ، بكسر العين .
والكتاب يحسبونها بالفتح . واستعمال (العِضَادَة) في المجاز منقول . قال
الزمخشري : « وفلان عِضَادَة فلان ؛ إذا كان لا يفارقه . ويقول الرجل
لصاحبيه : كفاني بكما عِضَادَتين أي معينين . الأصل عِضَادَتَا الباب ،
ووقفاً كأنهما عِضَادَتَان ! »

ومثل (العِضَادَة) ، (الدِعَامَة) . فالكتاب يحكونها بفتح الدال
وهي مكسورة !

﴿ العُقَار ﴾ بالفتح للدار والأرض ونحوهما . والكتاب يقولونه
بالكسر خطأ !

وبالكسر مصدر (عاقره) إذا لازمه . ففي اللسان : « وعافر الشيء
معاقرة وعقاراً : لزمه » !

وبالضم لمعان مختلفة ؛ فعُقَار الكَلأ خيار ما يروى من نبات
الأرض ، كعُقَار البيت لخيار متاعه ، وعُقَار القصيدة لخيار أبياتها .
والعُقَار الخمر أيضاً . قيل إنما سميت كذلك لأن أصحابها يعاقرونها ،
فهي على ذلك فعال بمعنى المفعول . وقيل لأنها عاقرت العقل وعاقرت
الدين أي لزمته ، فتكون فعلاً بمعنى الفاعل . وقيل لأنها تعقر العقل
أي تنحره . وقيل غير ذلك مما لا طائل في استيفائه ! قال
الشاعر :

سَقُوا بِالْعُقَارِ الصِّرْفِ حَتَّى تَتَابَعُوا كَدَّابِ ثَمُودٍ إِذْ رَغَا سَقَبُهُمْ ضُحًى

﴿العماية﴾ يقولونه بكسر العين ، وهو بفتحها أبدأ . قال ابن منظور : « والعمياء والعماية والعُمَيَّة والعُمِيَّة ، كله الغواية واللجاجة في الباطل » !

وقال ابن الأثير : « وفي حديث أم معبد : تسفوها عمايتهم . العماية الضلالة ، وهي فعالة من العمى » !
﴿عُنِي وَعَنِ وَعَنِي﴾ عناء الأمر كشفله ، فَعُنِي به كَشَفُل به على المجهول ، عِنَاية وَعُنِيًّا ، فهو مَعْنِيٌّ به كَشغُول به ! وهو المشهور .

وَعَنِي فلان في الأمر وبالأمر كتب عِنَاية وَعُنِيًّا (وقد منعه بعضهم) ، فهو عَانٍ وَعَنِ وَعَنِيٌّ !

وعنى فيه وبه عنياً وعناية أيضاً كرمى . وأصل معناه قصد !
﴿عهد إليه﴾ رأيت البلغاء يعدّونه بنفسه وبالبياء و(في) .
تقول : (عهدت إليه أمري وبه وفيه) . وقد أبى الشيخ إبراهيم اليازجي تعديته بنفسه وشايعه فيه كثيرون . ولا أراه وجيهاً البتة !
فها هنا قولك : (عهدت إليه في الأمر) . فهذا لاختلاف فيه ، لأن نصوص المعجمات سائرها عليه .

وقولك : (عهدت إليه بالأمر) . ولا كلام فيه أيضاً ، إذ ورد النص به . قال صاحب المصباح : « العهد الوصية » ، يقال : عهد إليه ، فعهد من باب تعب إذا أوصاه . وعهدت إليه بالأمر قدّمته » . والتقديم

هنا الأمر والإيعاز . ونحو ذلك ما جاء في نهج البلاغة ^(١) : « والذي بعثه بالحق واصطفاه على الخلق ما أنطق إلا صادقاً . وقد عهد إليّ بذلك كله ، وبمهلك من يهلك ، ومنجي من ينجو ، ومآل هذا الأمر . وما أبقى شيئاً ير على رأسي إلا أفرغه في أذنيّ وأفضى به إليّ » .
وبعضهم يرتاب في صحته على غير وجه .

فإذا صبح هذا وذاك فقد بقي أمر تعدية الفعل بنفسه ، وهو موضوع الخلاف ومظنة الامتراء . وقد راعيته في كتب بعض الخذاق الأقدمين . ولا يحضرني فيه إلا ما جاء في الحديث والنهج واللسان والجامع .

ففي حديث الإسراء : « ثم هبط حتى بلغ موسى فاحتبسه موسى ، فقال يا محمد : ماذا عهد إليك ربك . قال : عهد إليّ خمسين صلاة كل يوم وليلة » !

وفي وصية علي رضي الله عنه لابنه الحسن عليه السلام : « رجوت أن يوفقك الله لرشدك ، وأن يهديك لقصدك ، فعهدت إليك وصيتي هذه » . وهو صريح !

وفي اللسان في مادة عهد حول تفسير حديث الدعاء (وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت) ، قال ابن منظور : « وقيل معناه إني متمسك بما عهدته إليّ من أمرك ونهيك ، ومبلي العذر في الوفاء به قدر

الوسع والطاقة ، وإن كنت لا أقدر أن أبلغ كنهه الواجب فيه .
فأوقع تعديّة الفعل بنفسه ، وإلا لقال : (وإني متمسك بما عهدت فيه
إليّ من أمرك ونهيك) وهو واضح أيضاً . وابن منظور في تحقيقه
من تعلم !

وجاء في الجامع للقرطبي ^(١) : « قال عمر فور وفاة الرسول :
أما بعدُ فإني قلت لكم أمس مقالة وإنها لم تكن كما قلت . وإني
والله ما وجدت المقالة التي قلت لكم في كتاب أنزله الله ولا في عهد
عَهْدِهِ إليّ رسول الله ﷺ . ولكنني كنت أرجو أن يعيش رسول
الله ﷺ حتى يدبرنا ! »

فإذا تخالف النص عن ذكر هذا ، فليس كل ما ساغ استعماله قد
ورد النص به . والذي رويناه لك مظنة الاستشهاد ومحل للاستدلال
والتصويب !

فجماع أقول إنك تقول : (عهدت أمري إليك) كما
تقول : (وكلمته) جملة . ومقالة المنكر مدفوعة ، لا تنهض بما
ذكرناه !

﴿ العهدة ﴾ أبي اليازجي وداغر مقالة الكتاب : (العُهدَة بدل
المعاهدة) . قال الأستاذ داغر : « ومن أوهامهم استعمال العهدة بمعنى
المعاهدة ، فيقولون : عهدَة برلين وعهدَة لوزان . ولا يخفى أن للعهدَة

معاني كثيرة كالحملة والتبعة أو الدرك وكتاب الحلف وكتاب الشراء
والرجعة وغيرها . ولكن ليس بينها ما يسوغ استعمالها مكان معاهدة !
وهو لا يخرج جملة عن كلام الشيخ إبراهيم اليازجي .

والذي نراه أن (العهد) تنزل منزلة (المعاهدة) على وجه بلا
نكير ، ولو لم تكن إحداهما طبق الأخرى . قال صاحب المصباح :
« وفي الأمر عهد أي مرجع للإصلاح ، فإنه لم يحكم بعد فصاحبه
يرجع إليه لإحكامه . وقولهم : عهدته عليه ، من ذلك . لأن المشتري
يرجع على البائع بما يدركه . وتسمى وثيقة المتبايعين عهداً لأنه يرجع
إليها عند الالتباس ! »

فانظر إليه كيف عاد بمعنى (العهد) إلى وثيقة المتبايعين ؟ وكيف
أوضح وجه الانتقال بالاصطلاح ؟

وقد تكون (العهد) فوق ذلك بين سوى المتبايعين لعموم الأصل !
قال الراغب ، وقوله أعم وأوعى : « وباعتبار الحفظ قيل للوثيقة بين
المتعاقدين عهداً ! »

وهذه حكاية ابن منظور عن أبي الهيثم ، قال في اللسان : « وإنما
سمي اليهود والنصارى أهل العهد ، للذمة التي أعطوها والعهد المشترطة
عليهم ولهم . والعهد العهد واحد ! وعلى ذلك نص التاج . بل هذا
قول ابن سيده في المخصص : « والعهد كتاب العهد والشراء والعقد
العهد والجمع عقود ! »

فإذا كان الأمر على هذا جارياً فما عذر المعارض في دفع قول الكتاب (عهدة برلين) إذا أُريد به الصك أو العهد أو العقد ؟ !
﴿ عود وتعود واعتاد ﴾ يعديها أكثرهم بـ (على) ، وهي تتعدى بنفسها ! وقد نبه عليه كثيرون .

قال ابن منظور : « وعوده الشيء جعله يعتاده » ، وقال : « وتعود الشيء وعاده وعاوده معاودة وعواداً واعتاده واستعاده وأعاده أي صار عادة له » ! وفي الحديث : « تعودوا الخير ، فإن الخير عادة والشر لجابة » ! وعلى ذلك نصوص المعجمات .

﴿ استعاد ﴾ استعاد الأمر بمعنى اعتاده ، عربي منقول ! ومحسبه أكثرهم خطأ لدورانه على السنة العامة .

قال ابن منظور : « واعتاده واستعاده وأعاده أي صار عادة له » ! وفي الحديث (إلهموا تقى الله واستعيدوها) . قال ابن الأثير : « أي اعتادوها » !

﴿ عول ﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب استعمالهم (عول) بمنزلة (عزم) خلافاً لوجهه . قال : (وفي كتب اللغة عول عليه أدلّ وحمل أي اعتمد عليه واستند إليه) !

أقول لا أرى مذهب الكتاب في هذا الاستعمال بعيداً . قال صاحب الأساس : « ويقال عول على السفر إذا وطّن نفسه عليه » ! .

﴿عابه﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب قولهم : (عابه على فعله) ، وجعل صوابه : (عاب عليه فعله) . ولا أرى لتخطئته هذه وجهاً . فالثاني هو الأصل والأول مجاز منه ! تقول : عبت الشيء إذا جعلت فيه عيباً بفعلك ، وعبت الشيء إذا نسبته إلى العيب بقولك . وإذا كنت تقول : عبت الشيء على الأصل لأنه كان موضعاً للعيب ، فأنت تقول : عبت فلاناً إذا كان موضعاً للنقص أيضاً . وفلان هذا يكون محلاً للعيب إذا كان فعله كذلك . كما يكون موطناً للقدح لو كان خلقه كذلك !

قال علي رضي الله عنه ^(١) : « لا يُعَاب المرء بتأخير حقه » ، إنما يُعَابُ من أخذ ما ليس له » ! وقال ابن جني في الخصائص ^(٢) : « فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا ، كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز . فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة وموقف الدعة ، كان ما يرد من المولدين في الشعر ، وهو موقف فسحة وعذر ، أولى بجواز مثله » ! وهذا وذاك واضح صريح .

وهذا قول صاحب الصحاح : « قدحت في نسبه إذا طعنت » ، وقول صاحب المصباح : « وقدح فلان في فلان قدحاً من باب نفع :

(١) نهج البلاغة (ص ١٩٣ ج ٣) .

(٢) (ص ٣٣٣ ج ١) .

عابه وتنقصه » . فانظر كيف جعل قدح في فلان بمنزلة
(عابه) !

وهذا ما ذكره الراغب في المفردات : « العيب والعايب الأمر الذي
يصير به الشيء عيبة ، أي مقرأً للنقص . وعبته جعلته معيباً إما بالفعل
كما قال : فأردت أن أعيها ^(١) ، وإما بالقول وذلك إذا ذمته نحو
قولك : ذمت فلاناً » ! فقد جعل (عبت فلاناً) كذمته . وأنت تدم
الرجل كما تدم منه القول والفعل .

فعلى هذا تقول : عبت فلاناً بفعله وبقوله وبما فيه ، كما قال
الشاعر :

لولا الحياء ولو ما الدين عبثكما ببعض ما فيكما إذ عبثا عوري
وتقول إلى ذلك : عبت فلاناً على ما فعله وعلى ما قاله وعلى ما فيه .
وموضع (على) هاهنا لا يخفى !

أمّا ما استظهر به الأستاذ في دفع قول الكتاب ففيه موضع للقول
ومحل للنظر . قال : « وفي كتب اللغة عاب الشيء جعله ذا عيب .
ومنه في سورة الكهف : أردت أن أعيها ، يعني السفينة .
قال أبو الهيثم في تفسير أعيها : أي أجعلها ذات عيب » ! فقياس قول
الكتاب : (عابه على فعله) على قوله تعالى :

(١) سورة الكهف .

(أردت أن أعيبها) . وكلُّه على التحقيق بمعنى فلا غرو
إذا تخلف القياس !

فمراد الكتاب من (عابه) : نسبه إلى العيب بالقول ، وتفسير
(أعيبها) من الآية : جعل فيها عيباً بالفعل ، كما فصله
الراغب . وموضوع الكلام كله فيما كان على المعنى
الأول !

وإذا كان مقصود الأستاذ من الاستدلال بالآية التحقيق
في التعدية ليس غير ، فقد كان عليه أن ينبه على ذلك وأن
يستكمل ما تفرع على الأصل الذي جاء به ليأتي دفعه جامعاً
مانعاً .

أما استدراكه بتخریج قول الشاعر :
أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعياب معاب
على تقدير مضاف ، أي عبتم فعله ، فليس عليه دليل . والبيت
إلى ذلك أحق أن يستدرك به عليه عند التحقيق !

وقد ذكره الصحاح ولم ينزع إلى شيء مما سنع للأستاذ . وحكاة عنه
اللسان فلم يشر ولم يعلق . بل قد روى أشباهه فلم ينكر ولم يعقب !
وإذا عن الأستاذ أن يخرج هذا الشعر على ما خرّجه عليه ، فلا
أظنه يحمل عليه كل نص أوردناه . إذ لا ينهض به دليل .

فكلام الكتاب على ما رأيت صحيح لا محل فيه لنكير . فتأمل !

﴿العيان﴾ للمواجهة ، يقوله الكتاب بفتح العين وهو بالكسر !
لأنه من قولك : (عاينه يعاينه معاينةً وِعِيَاناً) كقولك (واجهه يواجهه
مواجهةً ووجاهاً) !

وفي ذلك يقول الحريري في المقامة (النصيبية) : (والله ما نطقت
ببهتان ولا أخبرنكم إلاّ عن عيان) . ومنه ما جاء في المحكم : (الظن
شك ويقين ، إلاّ أنه ليس ييقين عيان إنّما هو يقين تدبر) !



الفصل التاسع

حرف الغين

﴿ الغث والسمين ﴾ الغث للمهزول ، والسمين تقيضه .
وبعض الكتاب يحسب (السمين) بالثاء ، فيقول : (لا يميز غثاً من
ثمين) وهو خطأ !

ففي حديث ابن عباس أنه قال لابنه (علي) : « الحق بابن عمك
فغثك خير من سمين غيرك » ! وهو مقول في الأمثال
ومن ذلك قول الشاعر :

سمين قریش مانع منك لجهه وغث قریش حيث كان سمین
وقول الآخر :

وقریش هي التي تسكن البحر ر بها سمیت قریش قریشاً^(١)
تأكل الغث والسمين ولا تمزج رك يوماً لذي جناحين ريشا
﴿ لا غثرو ﴾ بعضهم يحسبه بمعنى (لاشك) فيضعه موضعه .
ومعناه : (لا عجب) ! ففي الأساس : « لا غرو من كذا أي لا عجب » ،
وفي المصباح : « لا غرو لا عجب » !

﴿ الغش ﴾ هو بالكسر خلاف النصيح ، وبالفتح المصدر من

(١) قریش ولد النضر ، في سورة قریش سماوا بتصغير القروش وهو دابة نظيفة
في البحر تعبت في السفن ولا تطاق إلا بالنار (شواهد الكشاف) .

(غش) . أَمَّا بالضم فلغاش تقيض الناصح ، والكتاب ينزلونه منزلة المصدر خطأ . قال ابن منظور : « ورجل غش غاش والجمع غشون » ! وعليه نص التاج .

﴿ الغضن ﴾ واحد (الغضون) ، (الغَضْنُ) بفتح فسكون ، و (الغَضْنُ) بالتحريك ، ليس فيه سواهما ! والكتاب لا يحكمون ضبطه . قال صاحب المصباح : « الغضون مكاسر الجلد ومكاسر كل شيء غضون أيضاً ، الواحد غَضَنَ وغَضَنَ ، مثل أسد وأسود وفلس وفلوس » ! وعلى ذلك نص المعاجم .

﴿ الغلاظة ﴾ بكسر الغين والدائر على الألسنة فتحها ، وهو لحن ! أَمَّا (الغلظة) فغينها مثلثة . قال ابن منظور : « فيه غِلْظَةٌ وغلْظَةٌ وغلْظَةٌ وغلْظَةٌ أي شدة واستطالة » !

﴿ الغواية ﴾ غينها مفتوحة والدائر كسرهما ! قال امرؤ

القيس :

فقلت يمين الله مالك حيلةٌ وما إن أرى عنك الغواية تنجلي
ومنه قول الحريري في المقامة (القهقرية) : (مجلبة الغواية استغراق الغاية) ! (التاج) .

﴿ غيور ﴾ (فعول) بمعنى (فاعل) يستوى فيه المذكر والمؤنث ! وما كان هذا شأنه لا يؤنث ولا يجمع جمع سلامة . قال سيبويه في الكتاب ^(١) : « وأما ما كان فعولاً فإنه يكسر على فُعْلٍ

(١) (ج ٢ ، ص ٢٠٨)

عنيت جميع المؤنث أو جميع المذكر . وذلك قولك : حَبْرٌ وحَبْرٌ ،
وَعَدُورٌ وَعَدُورٌ . وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على
فَعَائِلٍ كما جمعوا عليه فَعِيلَةٌ لأنه مؤنث مثله . وذلك عَجُوزٌ وعَجَائِزُ ،
وقالوا : عَجُزٌ . كما قالوا : صَبْرٌ وَجَدُودٌ وَجَدَائِدُ ، وَصَعُودٌ وَصَعَائِدُ .
وقالوا للواله : عَجُولٌ وَعُجُلٌ ، كما قالوا : عَجُوزٌ وَعُجُزٌ ، وَسَلُوبٌ
وَسَلْبٌ وَسَلَابٌ ، كما قالوا : عَجَائِزُ . وكما كَسَرُوا الأسماء وذلك :
قَدُومٌ وَقَدَائِمٌ وَقُدُومٌ ، وَقَلُوصٌ وَقَلَائِصٌ وَقُلُوصٌ . وقد يستغنى ببعض
هذا عن بعض . وذلك قولك : صَعَائِدُ ، ولا يقال : صَعُدٌ . ويقال :
عُجُلٌ ، ولا يقال : عَجَائِلُ . وليس شيء من هذا وإن عنيت به الأدميين
يجمع بالواو والنون ، كما أن مؤنثه لا يجمع بالفاء ، لأنه ليس فيه
علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل !

فقولك : (غَيُورَةٌ) في مؤنث (غَيُورٌ) ، و (غَيُورُونَ) في جمع ،
لحن . وصوابه كما مر : (غَيُورٌ) في المؤنث ، و (غَيُورٌ) في الجمع .
ومثله (صَبُورٌ) أيضاً !

وقد نبه على ذلك كثيرون .

حرف الفاء

(فِتَشٌ) بالتشديد يتعدى بنفسه فتقول : (فِتَشْتُ الشَّيْءَ)
إذا تصفحته ، ومثله المخفف . وهو يتعدى بـ (عَن) فتقول : (فِتَشْتُ

عنه) إذا بحت واستقصيت .

أما تعديته بـ (على) كما هو دائر على الألسن فغير منقول ! وقد
نبه عليه كثيرون .

﴿ الفِجْ ﴾ للنبي من الفواكه بالكسر ، لا بالفتح كما يخاله
الكتاب ! فَـ (الفَج) بالفتح للطريق الواسع كما لا يخفى . قال ابن
منظور : « وقوله تعالى : من كل فج عميق ، قال أبو الهيثم : الفج
الطريق الواسع في الجبل ، وكل طريق بعد فهو فج » ، وقال : « والفج
من كل شيء ما لم ينضج ، وفجاجته نهائه وقلة نضجه ، وبطيخ فج إذا
كان صلباً غير نضج » !

﴿ الفداحة ﴾ يقولها كتاب الصحف لثقل الأمر فيوهمون !
قال ابن منظور : « الفدحُ إثقال الأمر والحمل صاحبه ، فدحه الأمرُ
والحملُ والدينُ يَفدَحُه فدحاً أثقله فهو فادح » .

فالصواب أن يقال : (فدحُ الضرائب) لا (فداحتها) ، وإليه
أشار اليازجي .

﴿ الفذلكة ﴾ لفظ مولد معناه : مجمل الشيء ومحصوله . وهو
منحوت من قولك : (فذلك كذا) . وأكثر الكتاب ينزلونه غير هذه
المنزلة ويصرفونه عن وجهه البتة .

قال الخفاجي في (الشفاء) في ترجمة (الفهرس) ^(١) : « ثم إنه

(١) : (ص ١٥٢ ، ١٥٣) .

ليس بمعنى الفذلكة . فإن معناها إجمال عدد فصله قبله . قال
المتنبي :

نسقوا لنا نسق الحساب مقدماً وأنى فذاك إذ أتيت مؤخراً
قال الواحدي : الفذاك جمع فذلكة وهي جملة الحساب ، لقولهم
فيها : فذلك كذا ، انتهى . وهذه لفظة منحوتة مولدة أيضاً . وليست
معربة . قال في القاموس : فذلكَ حسابُه أنهاه وفرغ منه ، مختوعة من
قوله إذا أجمل حسابَه : فذلك كذا وكذا . وقال قبل ذلك :
«والفهرسة المصدر كالفزلكة . يقال : فذلكت الكتاب ، إذا وقفت
على جملة» !

هذا وقد أتى كر (الفذلكة) فيما اشتهر عن العرب نحوه :
البسمة : من قولك (باسم الله) !

والحولة والحوقة : = = (لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) !

والسبحلة : = = (سبحان الله) !

والخيعة : = = (حي على الصلاة ، حي على الفلاح) !

والطلبقة : = = (أطال الله بقاءك) !

والدمعة : = = (أدام الله عزك) !

والهيللة : = = (لا إله إلا الله) !

والحمدلة : = = (الحمد لله) !

والجعفة : = = (جعلت فداك) !

والهلممة : = = (هلم) !

والمشكنة : من قولك (ما شاء الله) !
والحيلة : = = (حيها بالشيء) !
والسمعة : = = (سلام عليكم) !
وتقول في كل ذلك على الفعل : (بسم فلان وحقول) إذا قال
هذا ، كما تقول : (فذلك) !

ومن مواضع المتكلمين (البلكفة) من قولك : (بلا كيف) .
قال الزمخشري :

قد شبهوه بخلفة وتخوفوا شنع الوري فتستروا بالبلكفة
قال الشارح ^(١) : « والبلكفة قولك : بلا كيف . يقرر مذهبه
في نفي الرؤية ويقدر في أهل السنة والجماعة الذين يصدقون بأن
رؤية الله تعالى حق ويقولون : نرى ربنا يوم القيامة بلا
كيف » !

ومن ذلك ما قاله ابن جني في (سر الصناعة) ^(٢) ، قال : « وقد
اشتقت العرب أفعالاً ومصادر من الحروف . أخبرني أبو علي أن بعضهم
قال : سألتك حاجة فلا ليت لي ، وسألتك حاجة فلو ليت لي . أي
قلت لي في الأول : لا ، وفي الثاني : لولا » !
فاعرف ذلك .

﴿ فسح ﴾ يقول الكتاب : (أفسحنا له مكاناً) . وصوابه :

(١) : شواهد الكشاف (ص ٨٦)

(٢) : وقد ذكره في الخصائص أيضاً (ج ١ ، ص ٤٣٣)

(فَسَحْنَا) ثلاثياً ، كما أشار إليه اليازجي ! قال صاحب الأساس :
« افسحوا لأخيكُم في المجلس ، وتفسحوا له » . وكذلك ما جاء منه على
المجاز ، قال صاحب المفردات : « ومنه قيل فسحت لفلان أن يفعل
كذا ، كقولك وسعت له » ! فلا يقال فيه (أفسحت) كما يقوله
الكتاب !

(تفشّى) تفشّى الخبر وفشى ، إذا كتب به على كاغد
رقيق فتشّى فيه . وبعضهم يقول : (فشّى) بالتحديد ! وهو عامي خالص
(التاج) .

(تفاصح) إذا تكلف الفصاحة ونشبه بالفصحاء ، عربي .
ويحسبه أكثرهم عامياً (التاج) .

(انفك) قطع الأستاذ داغر بملحين القائل : (لا ينفك
عن السعي) ، وجعل صوابه : (لا ينفك ساعياً) أو (لا ينفك يسعى) أو
(لا ينفك ولا يكف عن السعي) !

والعجب أن يقع الأستاذ فيما وقع فيه . ولعلّه لو حاول أن يسند
دفعه هذا بالدليل لعافه وأعرض عنه ، لتخلف الدليل . وإلا فما الذي يؤخذ
على مقالة الكتاب هذه ؟

فانفك الشي من الشي : افترق وانفصل بعد ملازمة والتحام . هذا
هو الأصل . ولا ينفك يسعى : أي لا يزال . وكل من باب وعلى
جهة ، ولو ارتدا إلى أصل واحد . ولا يستلزم ثبوت الثاني واشتباره

في هذا نفي الأول بحال من الأحوال !

وإن كان الأستاذ في ريب مما أسلفنا فليُنظر إلى قول الفراق في معرض تفسير قوله عز وجل : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١)) . قال : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، ويكون على الانفكاك الذي نعرفه . فإذا كان على جهة يزال فلا بد لها من فعل وأن يكون معناها جحداً . فتقول : ما انفككت أذكرك تريد مازلت أذكرك . وإذا كانت على غير جهة يزال ، قلت : قد انفككت منك وانفك الشيء من الشيء فتكون بلا جحد وبلا فعل » ! وهو من الظهور بحيث لا يحتاج إلى تأويل .

ومثل ذلك مقالة الأزهرى ، قال : « وقول الله تعالى : منفكّين ، ليس من باب ما انفك وما زال ، إنما هو من باب انفكاك الشيء من الشيء إذا انفصل عنه وفارقه ، كما فسره ابن عرفة والله أعلم » !

وعلى ذلك مجاهد ، قال : « وقوله : منفكّين حتى تأتيتهم البينة ، أي لم يكونوا منفكّين من كفرهم : أي منتهين عن كفرهم » والأخفش ، قال : « منفكّين : زائلين عن كفرهم » !

فأنت تقول على هذا : (ما انفك يسعى ولا ينفك يسعى) على جهة يزال . وتقول إليه : (لا ينفك من السعي أو عن العمل) على

(١) : سورة البينة

جهة انفك الشيء من الشيء إذا انفصل . وكل على جهته صحيح بلا ريب ، لآمانع يمنع منه !

ونحن نود إلى ذلك كله أن ننقل للأستاذ ما قاله الزمخشري في كشفه في شرح الآية الكريمة ، قال : « ونظيره في الكلام أن يقول الفقير الفاسق لمن يعظه : لست بمنفك مما أنا فيه حتى يرزقني الله الغني ، فيزداد فسقاً ، فيقول واعظه : لم تكن منفكاً عن الفسق حتى توسر وما غمست رأسك في الفسق إلا بعد اليسار ؛ بذكره ما كان يقوله توبيخاً وإلزاماً ! »

فانضح بذلك سداد قول الكتاب . ومنع الأستاذ ما أتى من وجوه ! (اللسان) .

﴿ الإِفلاس والتفليس ﴾ الإِفلاس للمعنى الشائع لازم ، والتفليس متعد . وقد يلبس الكتاب أحدهما بالآخر ! تقول : أفلس الرجل إفلاساً وفلسه غيره تفليساً !

قال ابن منظور : « أفلس الرجل إذا لم يبق له مال ، يُراد أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس . كما يقال : أقهر الرجل : صار إلى حال يُقهرُ عليها ، وأذل الرجل : صار إلى حال يذل فيها . وقد فلسه الحاكم تفليساً نادى عليه أنه فلس ! »

﴿ الفهم ﴾ في اللغة بفتح الفاء أبدأ ، ولا يكاد يلفظ إلا بالكسر ! قال الزمخشري : « من لم يؤت من سوء الفهم أتى من سوء الإِفهام . »

وقلّ من أوتي أن يفهم ويفهم ! وعليه النص .
 ﴿فار﴾ فار عليك فلان إذا اشتد غضبه ، منقول في المجاز .
 ويتجافى عنه بعضهم لغير وجه . قال الزمخشري : « فار الغضب » وأخاف
 أن تفور علي ، وقال ذلك في فورة الغضب . ويقال : فلان ثار ثائرته
 وفار فائره ، إذا اشتد غضبه . وبنو فلان تفور علينا قدرهم . قال :
 تفور علينا قدرهم فنديمها ونفتوؤها عنا إذا حميها غلا
 ﴿فوقض﴾ المنقول : (فوقض الأمر إليه) إذا جعل له
 الحكم فيه وصيره إليه . فالأمر مفوض وصاحب الحكم مفوض
 إليه . ففي التنزيل : « وأفوض أمري إلى الله » . وأكثر الكتاب
 يصرفونه عن وجهه ، فيقولون : (فوقضته الأمر وبالأمر وفي الأمر ،
 وقد فوّض الأمر على المجهول ، وهو مفوض بالأمر وفيه) وكله لحن !
 وقد نبه عليه كثيرون .

الفصل العاشر

حرف القاف

﴿ قبل به ﴾ المنقول (قبله) لا (قبل به) . وقد أشار إلى ذلك المنذر . لكن الغلاييني أقر التعدية بالباء على أن (قبل به) كـ (رضي به) ، ولا أراه وجهاً . قال : « لا مانع من تعديته بالباء وهو بمعنى الرضا ، كما تتعدى رضي بنفسها وبالباء ، تقول : رضيت الشيء ورضيت به . وكثيراً ما يعدون فعلاً تعدياً فعل آخر بمعناه ولهذا شواهد كثيرة » !

أقول لو صح قول الأستاذ لاستقام قولك : (استند عليه) مثلاً على معنى (الاعتماد) ، و (اعتمد إليه) على معنى (الاستناد) ، و (نوى عليه) بمعنى (عزم عليه) ، و جاز على ذلك أن تأتي على سائر حدود التعدية !

فإذا قصد الأستاذ أن يُشربَ (قبله) معنى (الرضا) فيعديه تعديته على حكم (التضمن) ، فليس بشيء أيضاً . لأن (القبول) في الأصل معناه (الأخذ والرضا) ، فلم تبقى حاجة للإشراب كما ترى . .

وإذا كان هذا مذهب الأستاذ فما باله يلحن قول القائل : (أهدهم

الشيء) ويجعل صوابه : (أهداه له وأهداه إليه) ولا يحمل (أهداه) على معنى (أعطاه) ويُقرّ تعديته ، إلى من يهدي إليه ، بنفسه ؟ !
 ﴿القحف﴾ لأعلى الدماغ بكسر القاف ، والكتاب لانكاد تقوله إلا بالفتح ! وهو بالفتح المصدر من (قَحَفَه) إذا أصاب قَحْفَه .
 قال صاحب المصباح : «القحفُ أعلى الدماغ ، قاله في مختصر العين .
 والجمع أقحاف مثل حِمْل وأَحْمَال» !

﴿القراح﴾ للخالص من الماء بفتح القاف . وكثرة الكتاب على الضم ! قال صاحب الأساس : «وماء قَرّاح : لا يشوبه شيء من سويق ولا غيره . وأَرْض قَرّاح : ما فيها منابت سبخ» ! وعليه نص المعجمات .
 ﴿القشعريرة﴾ للرّعدة بضم ففتح فسكون كـ (الطُمأنينة) ، وقلمًا يُضبط لفظها ! وهما اسمان من (اقشعرت) و (اطمأننت) . قال ابن سيده في المخصص : «والطُمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننت واقشعرت . كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت . فنزلة اقشعرت من القشعريرة واطمأننت من الطُمأنينة بمنزلة النبات من أنبت» ! على أنهما يوضعان موضع المصدر كما جاء بعد ذلك .

﴿قاصر﴾ يقولون : (الأمر فيه قاصر على ذلك) فيستعملون (قصر) هاهنا استعمال الأفعال اللازمة ، وهو متعدّ كـ (حبس) . تقول : (قصرت الأمر عليه قصرًا) إذا حبسته ولم تتجاوز به إلى سواه . فهو من ذلك : (مقصور عليه) لا (قاصر) . وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

قال صاحب الأساس : « قصرته : حبسته . وهو كالنازع المقصور :
الذي قصره قيده . وقصرت نفسي على هذا الأمر إذا لم تطمح إلى
غيره وقصرت هذه اللقحة على عيالي وعلى فرسي ولهم ، إذا جعل
درها لهم » !

على أن (قصر) يأتي لازماً . قال صاحب المصباح : « وقصرت
عن الشيء قصوراً ، من باب قعد ، عجزت عنه . ومنه قصر السهم عن
الهدف قصوراً إذا لم يبلغه وقصرت بنا النفقة لم تبلغ بنا مقصدنا . فالباء
للتعديّة مثل خرجت به » ! ومن ذلك : (قاصرات الطرف) !

﴿ اقتضى ﴾ شاع في الدواوين لازماً كـ (وجب) وهو متعدّ كـ
(تطلب) . يقولون : (يقتضي دفع ألف قرش ويقتضي له الذهاب إلى
بيروت) ، وليس هو من اللغة في شيء فـ (اقتضى) كـ (استوجب)
وأصله : (اقتضاه دينه) إذا طالبه به كـ (تقاضاه واستقصاه) . قال
الزمخشري : « وافعل ما يقتضيه كرمك أي يطالبك به » !

﴿ المقتضي ﴾ يكسرون الضاد فيبنونه للفاعل وينزلونه منزلة
المفعول ، فيقولون : (لأجراء المقتضي) ، وهو من سقط الكلام .
وصوابه (المقتضى) بالفتح على المفعول أي الأمر الذي يقتضيه الشأن الذي
هم فيه !

﴿ المقتضية ﴾ بفتح الضاد لمفعول (اقتضى) من أقبح الأغلاط
وأجراها في الدواوين . يقولون : (لاستكمال المعاملات المقتضية) ،

وصوابه : (المقتضاة) على حكم الإعلال إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها ؟ !

﴿ القطار ﴾ القطار في اللغة لما يُقَطَّر من الإبل ، وفي الاصطلاح لما يُقَطَّر من عربات سكة الحديد . والجمع قُطَر وقُطَرَات . وهو لا يجمع على (قطارات) كما ادَّعاه الأستاذ داغر ! لكن (القِطارات) جمع (القِطارة) وهي كـ (القطار) . قال ابن منظور : « ومنه حديث عمارة أنه مرَّت به قطارة جمال . القِطارة والقطار أن نشدَّ الإبل على نسق ، واحداً خلف واحد » !

فلا بأس إذاً إذا أُنزِلت (القِطارات) منزلة (القُطَر والقُطَرَات) على ما مرَّ .

وقد أجاز الغلاييني استعمال (القَطَر) لعربة القطار ، قال : (ونرى أن القطار راجع إلى القَطَر وهو المطر وجمعه قِطار . سميت بذلك لتتابعها كما يتبع المطر بعضه بعضاً . وعلى ذلك يصح أن يسمى كل عجلة من عجلات القِطار قَطَرًا والجمع قِطار) !

أقول هذا الذي رآه الأستاذ من ردِّ (قِطار الإبل) إلى (قَطَر المطر) قد أوماً إليه الراغب ، قال : (وتَقَطَّر وقع على قطره . ومنه قَطَر المطر أي سقط ، وسُمي لذلك قَطَرًا . وتقاطر القوم جاؤا أرسالاً كالقَطَر ! ومنه قِطار الإبل) !

إلا أن وحدة الأصل إذا صحَّت لانسنلزم تلاقي الفروع وتوافيها .

و (القطار) في اللغة جمع ومفرد ؛ فهو جمع لـ (القطر) إذا كان للمطر
أو لما يَقْطُرُ عامة كالماء ونحوه ، وهو مفرد لـ (المقطور من الإبل)
كالكتاب المكتوب من الصحائف !

فأنت ترى أنهما قد تباعدا فيما انتهى إليه . ولو حاولت أن
تقارب بين ما التأمت أصوله الأولى في الكلام لأعيتك المحاولة وأعجزك
التأويل . والحكم في الأصل نفسه مردود إلى الاجتهاد والتغليب
كما تراه !

قال الأستاذ الغلاييني : (فالقطار لجماعة المقطورات والقطر للواحدة
منها . والقطر هذا يكون إما مفرد القطار وإما مصدراً أريد به معنى
المفعول) .

ونقول في الجواب عنه : إن (القطار) مفرداً لـ (المقطور من
الإبل) كما مر . فإذا كان جمعاً فلما (يقطر من الماء ونحوه) ليس غير ،
واحد القطر ، كالخياض واحدها الحوض . و (القطر) في الأصل
مصدر كما أوضحه الراغب في قوله : « ومنه قَطَرَ المطر أي سقط وسي
لذلك قَطَرًا » ! فهو على وجه بمعنى الفاعل لأنه من (قطر الماء) لازماً
إذا سال ، وعلى وجه بمعنى المفعول إذا كان من (قطر الماء) متعدياً إذا
أسأله . لكنه في الحالين منظور فيه إلى قطر الماء وحده !

ولو جاز للأستاذ كل ذلك لاعترضه شيء آخر . هو أن في (القطر)
معنى الجمعية لأن واحده (القطرة) . فوضعه (للعربة) على ما رآه لا

يوائم الأصل . فلا يبقى إلا (القطرة) . فهل يرى الأستاذ أن توضع موضع (عربية القطار) ؟!

وجملة القول : ليس كل ما يستطيع حمله على وجهه ، قياساً على شبيهه له ، بسائغ أن يؤخذ به . وقد يتوجه للأستاذ عذر لو قصد في تحقيقه هذا التماس لفظ لمدلول جديد . لكنه قد جرى هاهنا على حكم عادته في التسمح كيف كان الحال . فتأمل !

﴿ القطف ﴾ للعنقود ولما يقطف بكسر القاف . والجمع قِطاف وقطوف . قال ابن منظور : « والقِطْف ما قطف من الثمر ، وهو أيضاً العنقود ساعة يقطف . والقطف اسم الثمار المقطوفة والجمع قُطُوف » !

وقال صاحب النهاية : « وفي الحديث يجتمع النفر على القِطْف فيشبعهم . والقِطْف بالكسر اسم لكل ما يقطف كالذَّيْبِج والطَّيْنِ ، ويجمع على قِطَاف وقُطُوف . وأكثر المحدثين يروونه بفتح القاف وإنما هو بالكسر » ! وعليه نص المعاجم . أمّا (القَطف) بفتح القاف فلمصدر !

﴿ قفقف ﴾ إذا اصطككت أسنانه صحيح . وبحسبه بعضهم عامياً ! قال صاحب الأساس : « وقففت أسنانه وتقففت اصطككت من البرد والخوف » !

﴿ التقنين ﴾ منع الأستاذ داغر (قن) لعدم النص عليه .

وجعل صوابه (سن) . والحق أن (سن) لا تنزل منزلة (قن) إذا قصد إلى دقة المعنى وإحكام الأداء . فـ (سن) من السنة كـ (قن) من القانون ^(١) . وكل على التحقيق بمعنى لاسيما في الاصطلاح ! فحاجة التعبير إذا تدعو إليه وتقضيه اقتضاء . ولا داعي إلى العدول عنه إلى صياغة جديدة لأنه وضع صحيح قد جرى على مألوف العرب في اشتقاقهم ، ولو أن الاشتقاق موقوف على السماع ! وهو قد سار على السنة الكتاب منذ القديم . فهذا ابن جني قد أساغه وأخذ باستعماله ، قال ^(٢) : « ألا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك آجلاً أن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأخذية التي قننتها لها وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره » ! وقال ^(٣) : « ومنه ما وجدوه يُقدرك بالقياس وتخف الكلمة في علمه على الناس فقننوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المعني عن المذهب الحزن البعيد » !

وقد يؤخذ عليه أنه اشتقاق مما أصله رومي وهو (القانون) ! فيعتمد من ذلك باشتهار هذا اللفظ وجريانه مجرى الألفاظ العربية .

(١) أصل الكلمة رومي . قال صاحب الشفاء (ص ١٥٦) : « قانون رومي معرب معناه الأصل والقاعدة . وأصل معناه المسطرة . ثم سمي به آلة من آلات الطرب على التشبيه كأنه مسطر تحريرات النغم » !

(٢) الخصائص (ج ١ ، ص ١٥٥) .

(٣) ، (ج ١ ، ص ٤٤١) .

ونحن نقول ما قلناه على جهة الاقتراح ، وللمجمع أن يقطع فيه
باليقين !

﴿ قاسه ﴾ منع الأستاذ داغر تعدية هذا الفعل بـ (إلى) وخرّج
على الشذوذ قول المتنبي :

بمن أضرب الأمثال أم من أقسه إليك وأهل الدهر دونك والدهر
أقول : أما أن هذه التعدية غير أصلية في الفعل فهذا صحيح بلا
ريب . إذ صححوا الكلام على تضمين الفعل معنى الضم والجمع ، فأصبح
المعنى : (أم من أضمه إليك في القياس) !

وأما أنها شاذة لا يعتد بها فلا أراه وجيباً . لأن هذا التضمين قد
اشتهر أمره وأنزل منزلة الأصل الذي لا خلاف فيه . وقد صححه أكثر
الحدّاق ولم يدفعوه ، فجاء في استعمال كثير من الأئمة والعلماء المصنفين .
وهو قد اتفق لأبي نواس كما اتفق للمتنبي ، قال :

من قاس غيركم بكم قاس الثماد^(١) إلى البحور
فقال الخفاجي^(٢) : « وأما تعديته بـ إلى هنا وفي قول المتنبي :
بمن أضرب الأمثال .. ، فقال الواحدي : إنما وصل القياس بـ إلى لأن
فيه معنى الضم والجمع ، كأنه قال : من أضمه إليك في الجمع بينكما
والموازنة » !

(١) الثماد جمع ثمد أو تمد . وهي ماء المطر يتجمع في الحفر الصغيرة وينضب
في الصيف . قال الزمخشري : لو كنتم ماء لكنتم تمدأ ، أي قليلاً !

(٢) : شفاء الغليل (ص ١٦١) .

وشأن المعجمات فيما اشتهر تضمينه من الأفعال أن تذكر في الغالب
تعديته الجديدة وتنزلها في الاستعمال منزلة الأصل الشائع ، وربما فاتها
الإفصاح عن وجه التعدية المذكورة اختصاراً . فقد جاء في النصوص :
(خلا إليه) كـ (خلا به) . وتعديته إنما صحت بإشراب الفعل معنى
الإفضاء من قوله عز وجل : « وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شياطينهم قالوا إنا معكم ^(١) » .
وكثيرون لم يكشفوا عن ذلك ! وجاء : (سمع إليه) وهو على تضمينه
معنى (الإصغاء) ، من قوله تعالى : « لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ^(٢) » .
فجمعوه إلى الأصل كذلك . قال صاحب الأساس :
« واستمع إلى حديثه وألقى إليه سمعه » ! ومثل هذا وذاك ما
لا يحصى .

فانظر إلى قول الزمخشري : « قاسه وبه وعليه وإليه قياساً وقياساً
واقتماسه » كيف أثبت فيه (قاسه إليه) ، وهو محل الخلاف ، وسكت
عن وجه التضمن ! وقد أخذ بهذا صاحب التاج وأشار إلى وجه
اعتماده !

فلا عذر للأستاذ في دفع قول الكتاب وتخريج قول المتنبي على
الشدوذ وهو محجوج بما ذكرناه !

حرف الكاف

﴿ تكبّد وكبّد ﴾ المكابدة للمعاناة صحيحة . قال صاحب

(١) : سورة البقرة الآية ١٤ ، (٢) : سورة الصافات الآية ٨ .

المصباح : « والكبدَ بفتحين المشقة من المكابدة للشيء وهو تحمل المشاق في فعله » . وقال صاحب الأساس : « وتقول للخصم إنهم لفي كبد من أمرهم وبعضهم يكابد بعضاً ، والمسافر يكابد الليل إذا ركب هوله وصعوبته » !

أما (تكبد) كـ (تحمل) ، وكبده كـ (حمّله) فليس بشيء . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ داغر .

﴿ كشف ﴾ يقولون : (كشف المهندس على الجدار) إذا عاينه فأبان وجه الخلل فيه وسبيل إصلاحه . وهو بعيد ! فلو قيل (كشف المهندس عن الجدار) لاستقامت التعمدية وسلم الكلام حملاً على المجاز !

﴿ الكف ﴾ (الكف) في اللغة : النظير و (الكفاءة) مصدر منه . وقد اشتهر عن الكتاب قولهم : (هو كف لهذا المنصب) و (هو كف لهذه الوظيفة) بمنزلة قولك : (هو أهل لذلك) . فأخذه عليهم كثيرون عابوه واستنكروه وجعلوا صوابه : (هو كافٍ وكفي) !

أقول قد يخرج الكتاب في استعمال (الكف) عما وضع له ويصرفونه عن وجهه البتة . لكن قولهم : (هو كف لهذا المنصب) و (هو كف لهذه الوظيفة) صحيح فصيح لا غبار عليه !

فـ (الكف) للنظير كما مر . لكنه انقضى في مثل ما ذكر إلى نحو (الجدير والصالح والأهل) على وجه من المجاز . فقد قالوا في

النكاح : (فلان كفٌ لفلانة) إذا كان مساوياً لها . ثم استدرجوا
المعنى وعمّموه ، فقال ابن منظور : « فلان كفٌ فلانة إذا كان يصلح
لها بعلاً » ، فأصبحت (الكفاءة) من ذلك : (صلاح الرجل للمرأة
وجدارته بها) ، وبقي شرط المماثلة بينهما (للصلاح والجدارة) مضمراً
في الكلام إضماراً .

وإذا قلت فلان (كفٌ) قصدت المدح والإطراء ، ولا تقوله
في الذم ! ولو قلت : (ليس فلان كفئاً لفلانة) فهم منك أنه
دونها بلا ريب ! قال صاحب الأساس : « وهم أكفاء
كرام » !

فهذا وجه . ثم انظر إلى قول أبي نواس :
والخمر قد يشربها معشر ليسوا إذا عدوا بأكفاءها
فهو قد تصور المكافأة بين الخمر وشاربها على وجه من المجاز أصبحت
به وجهة المعنى : (أنهم ليسوا أهلاً لشربها) !
فأي بأس في أن تقول على الوجه المذكور نفسه : (قد يفوز
بالمَنْصب من الرجال من ليس كفئاً له) فيكون مؤداه أنه (قد يفوز
به من لم يكن يصلح له) ووجه ظاهر غير بعيد ؟ !

وليس (الكف) عند التحقيق بمنزلة (النظير) في مثل ذلك .
فللكم خصائص تميز بها من أشباهها وتقلبات تبدو بها سماتها وطوابعها !
والمعاني تتداعي وتتنادي . فليس يخطر بالبال إذا سنع لفظ (الكف)

ما يخطر به لو عرض لفظ (النظير) . فلكلّ صور تقارنه تتم على ترجمته وتفصح عن قصة حاله . فإذا قيل : (فلان كف لهذا المنصب) فهم منه أنه (صالح له) لما أسلفناه من القول . ويشكل كلامك لو قلت : (فلان نظير لهذا المنصب) !

وإذا كانت (الكفاءة) بمنزلة (التساوي) و (المائلة) فلا يستلزم ذلك جواز وضع كل منهما مكانها كيف كان الحال ! فانظر إلى قول ابن المقفع ^(١) : « قال له دمنة : لا ترجمه أيها الملك ؛ فإن العاقل لا يرحم من يخافه . وإن الرجل الحازم ربما أبغض الرجل وكرهه ، ثم قرّبه وأدناه لما يعلم عنده من الغنى والكفاءة » . أفصح أن تستبدا فيه (المائلة) أو (التساوي) ؟ (الكفاءة) ؟ ! .

ولا عذر للغوي حين يقطع بفساد استعمال وجه إذا أخذ بظاهر النص بلا تأمل أو نظر ! فقد ينحرف المعنى عن الأصل فيرد إليه حملاً على مألوف غير منكور . ولا يغني البحث في المعاجم إذا لم تتوله رواية صادقة ونظر بعيد . وإلا كانت التخطئة والتصويب ضرباً من التحذلق ليس وراءه محصول !

﴿ كلفه ﴾ يتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه ، وهم يعدونه بالباء . وقد جرى الكتاب على ذلك منذ القديم : يقولون : (كلفته بالأمر وبالذهاب وبخدمة فلان) . لا يكادون يخرجون عنه .

(١) : (كلبلة ودمنة ، آخر باب الأسد والثور) !

قال أبو جعفر الإسكافي في ردّه على الجاحظ في كتابه (نقض كتاب العثمانية) : « ومتى كان الصبي عاقلاً مميّزاً كان مكلفاً بالعقليات ، وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حد آخر وغاية أخرى » ، وقال : « وإنما التكليف لهؤلاء بالجل وبمبادئ المعارف ، لابتدائها والغامض منها » ^(١) !

أقول إذا كان معنى كلفته كـ (حملته) فلا وجه لتعديته بالباء . قال الفيومي : « وكلفت الأمر من باب تعب حملته على مشقة . ويتعدى إلى مفعول ثان بالتضعيف فيقال : كلفته الأمر فتكلفه مثل حملته فتحمله وزناً ومعنى على مشقة أيضاً » ! قال تعالى في كتابه الكريم : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » ^(٢) .

أما إذا ضُمن إلى ذلك معنى الأمر صراحة كما هو في اصطلاح الفقهاء فلا أرى بأساً في وصله بالباء ، كما هو الشائع عندهم . وعليه قول أبي جعفر الإسكافي فيما أوردناه . وانظر إلى كلام أبي البركات الحنفي ^(٣) : « وعند الأشعرية إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك أو اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة كان معذوراً . ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم . وعندنا يصح وإن لم يكن مكلفاً به » ! فسائر علماء الأصول على تعديته هاهنا بالباء . فتأمل !

(١) : رسائل الجاحظ (ص ٢٢٤) .

(٢) : سورة البقرة .

(٣) : المنار - فصل الأهلية .

﴿الكلل﴾ أنكر الأستاذ داغر استعمال الكتاب (الكلل) مصدرًا لـ (كلّ يكلّ) . وجعل صوابه : (الكلال أو الكلول أو الكلالة) ! والرأي مارآه بلا ريب . والذي جرّ الكتاب إلى هذا الوهم سبعة (الملل) في قولهم : (لا يعرف الملل ولا الكلل) ! ولو قالوا : (لا يعرف الملل ولا الكلال) لصح كلامهم واستقامت لهم سجعهم بلا نكير !

قال صاحب الأساس : « مَلَيْتُهُ وَمَلَيْتَ مِنْهُ ، واستمَلَيْتُهُ واستمَلَيْتُ بِهِ : تبرمت . وبني مَلَلٌ وَمَلَالٌ وَمَلَالَةٌ » !

﴿كيت وكيت﴾ للكناية عن القصة بفتح الكاف أبدًا ، وفتح التاء وقد تكسر وتضم : ثلاث لغات ! والكتاب يكسرون الكاف دومًا . تقول : (تكلم فلان كَيْتَ وكَيْتَ ، وفعل ذَيْتَ وذَيْتَ) . وقد تحذف الواو أيضًا !

الفصل الحادى عشر

حرف اللام

﴿اللق﴾ حكى ابن منظور عن الأزهري : « واللَّحَقَّ ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه ، فتلحق به ما سقط عنه وإن خُفِّفَ فقليل لَحَقَّ كان جائزاً » . وقد نقلنا ما جاء في الأساس : « ويسمى أهل الديوان ما يكتب في آخر الكتاب من نسخة عَمَلٍ أو فصل في بعض المهمات : الإِزار . وأزَّر الكتاب تأزيراً . وكتب لي كتاباً مصدراً بكذا مؤزراً بكذا » !

والكتاب لا ينفكون عن استعمال : (ذيل الكتاب والتذييل) و (أدناه) خلاف (أعلاه) . وفيما ذكرناه سعة عن ترديد اللفظ وتكراره !

﴿الملافة﴾ ليس من اللغة ، وصوابه (التلافي) كما أشار إليه الأستاذ داغر .

قال صاحب الأساس : « وتلافت التفسير . وهذا أمر لا يتلاني . وتقول : جاء بالعمل المتنافي ، ثم لم يتعقبه بالتلافي » !

﴿لقبه﴾ قال صاحب الأساس : « وهو ملقب بكذا ومتلقب ، وقد لُقِّبَ به وتلقَّبَ » !

فلا يصح أن يقال : (لقبه كذا) كـ (دعاه وسماه)
وهو ما اشتهر على ألسنة الكتاب ! وقد نبه عليه الأستاذ
داغر .

﴿ التقيت به ﴾ تقول : (لقيته ولاقيته والتقيته) ! كلها
تعدى بنفسها . قال صاحب الأساس : « ولقيته لقاءً ولُقيًا
ولُقيًا ولُقيًا بوزن هدىً ولُقيانًا ولُقيانًا ، ولاقيته وألتقيته .
قال :

لما التقيت عميراً في كنيسته عاينت كأس المنيا بيننا بدداً !
أما قول الكتاب : (التقيت به) فليس بشيء . وقد نبه عليه
الأستاذ داغر .

﴿ لَاب ﴾ بمعنى (حام) عربي فصيح ! وتتجافى عنه كثرة
الكتاب لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : « الإبل
تلوبُ حول الماء : تحوم عطشاً » !

﴿ مُلام ﴾ بعضهم ينكره كاليازي والمنذر وداغر ، ويجعل
صوابه : (الملووم) . ولست أدري ما وجه منعه وابن منظور يقول :
« وألامه ولوّمه وألمته بمعنى لمته » ! ويستظهر بقول معقل الهذلي :
حمدت الله أن أمسى ربيع بدار الهون ملحياً مُلاماً
كما استظهر به أبو عبيدة حين قال : « لمت الرجل وألمته بمعنى
واحد » ! وقد حكاه إلى ذلك التاج وذكره المصباح !

ف (الملام) هاهنا كـ (الملموم) . فالأول من (ألام) ، والثاني
من (لام) ، وهما يتواردان كما رأيت !
إلا أنه يقال إلى ذلك : (ألام الرجل) لازماً ، إذا استحق
اللوم . وليس ثبوت هذا بمانع من صواب ذلك !

حرف الميم

﴿ أجماد ﴾ منع الأستاذ داغر أن يوصف بـ (الأجماد) .
قال : « فإنهم يأتون به وصفاً ، فيقولون : فخر الفراغنة الأجماد ، وهو
زينة الرجال الأجماد ولست أدري ولا هم يدرون المراد بأجماد في مثل هذا
المقام . أهـي جمع مجد ، مصدر مجد ؟ ولكن المصدر من غير المرة
والنوع لا يثنى ولا يجمع . والوصف بالمصدر كعدل وثقة سماعي خلافاً
لمن جعله مقيساً ! أم هي جمع مجيد ؟ فهذا نادر جداً . فأفعالٌ أحد أوزان
جمع القلة . وهو يختص بالموصوفات ... » !

ومنع هذا غريب واستدلّاه بما ذكر أغرب منه . وإذا تعجّل
الأستاذ فقطع أنه لا يدري المراد بـ (الأجماد) ، فالحق أن كثرة
الكتاب تدرك ما مؤداه ! وهو لو عمد إلى كتب اللغة يستشف
نصوصها لوقع فيها على بغيته وفاز منها بجأته ، وهي على حبل الذراع !
قال الزمخشري : « مجد الرجل ومجد عظم كرمه فهو ماجد ومجيد .

وله شرف ومجد . وقوم أمجاد وأماجد » !

وقال ابن الأثير في حديث علي رضي الله عنه (أمّا نحن بنو هاشم
فأنجاد أمجاد) : « أي أشراف كرام جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد في
شهيد وشاهد » ! وقد حكاه ابن منظور بنصه .

فلو وقف الأستاذ على هذا لكفى نفسه تكلف الظنون ومحاولة

دفعها !

وهذا الشيخ اليازجي ، وقد مرّ الأستاذ على أكثر ما تناوله في
نقد لغة الكتاب ، يقول : « المجد : العز والرفعة ونيل الشرف . ولم
يسمع له جمع على أمجاد ولا غيره ، لأنه مصدر في الأصل . وأمّا أمجاد
فجمع مجيد ^(١) !

فمراد الكتاب بـ (الأمجاد) : (الكرام الأشراف الأجلّاء) .
وهو ظاهر كل الظهور !

﴿ مدّه بكذا ﴾ قال الأستاذ داغر : « ويقولون : مدّه ببال ،
أي أعطاه . ولم يُسمع المدّ بمعنى الإمداد إلا في الشر . ومنه في سورة
مريم : ونمّده له من العذاب مدّاً » !

أقول ليس الأمر على ما قاله الأستاذ ؛ فأنّت تقول : مدّه يمدّه
مدّاً وأمدّه فتعدد وطل . ومدّه به كذلك !

وتقول : مدّه في غيه أي أمهله ، ومدّ له فيه كذلك . ومثله
أمدّه فيه ، لغة ، وأمدّ له فيه إذا أنساه !

(١) : مجلة الضياء (١ ، ص ٤٥١) .

لكنك تقول إلى ذلك : ومَدَدْنَا القومَ صرنا لهم أنصاراً ومَدَدَّا ،
وأمددناهم بغيرنا . وحكى اللحياني : أمدَّ الأمير جنده بالخيـل والرجال
وأعطاهم ، وأمدَّهم بمالٍ كثير وأغاثهم ، قال وقال بعضهم : أعطاهم ،
والأول أكثر . وفي التنزيل العزيز : وأمددناهم بأموال وبنين .
والمَدَدُ ما مَدَّهم به أو أمدَّهم ! (اللسان) .

فمراد الكتاب من قولهم (مدَّة بالمال) أعطاه ، فهو على ذلك من
(المَدَد) . و (المَدَدُ) ما مَدَدْتَ به وأمددت ، كما مرَّ معك !
فكلام الكتاب صحيح لا غبار عليه !

أما قول الأستاذ : « ولم يسمع المدُّ بمعنى الإمداد إلا في الشر » .
فقد قاله يونس . قال ابن منظور : « وقال يونس : ما كان من الخير
فإنك تقول أمددته ، وما كان من الشر فهو مَدَدْتُ » ! ولكن
القصد من (مدت) : (مددته في كذا ومددت له) على ما أوردناه
لك قبلاً ، لا (مددته) الذي معناه (نصرته وكثرت مادَّته) من
قولك : (مدَّة النهرُ النهرَ) ، (ومدَّة الرجلُ الدواة) إذا زاد في
مائها ! .

فانظر إلى الراغب كيف يقول : « وأكثر ما جاء الإمداد في
المحبوب والمدَّ في المكروه » ثم يستدرك : « يمدُّ من بعده ، من قولهم :
مدَّة نهر آخر . وليس هو مما ذكرناه من الإمداد والمدَّ المحبوب
والمكروه . وإنما هو من قولهم : مدت الدواة أمدَّها » !
فما رأي الأستاذ ؟ !

﴿مرحى وترحى﴾ مرحى لك ، تقوله للرامي عند إصابة
 السهم تعجباً من جَوْدَةِ رميه ، وخلافه : برحى لك ، بالباء تقول عند
 الإِخطاء ! وبعضهم يحسب هذا بالتاء ، فيقول : (ترحى) وليس
 بشئ . فالمتقول بالتاء : (الترحة) نقيض (الفرحة) ، و (الترح)
 نقيض (الفرح) !

قال صاحب الأساس : « ويقال للرامي : بَرَحَى أُمَ مَرَحَى . وهي
 كلمة تقال عند الخطأ ، ومرحى عند الإصابة » !

﴿مرير﴾ قال الأستاذ داغر : « ويقولون : يشكو من
 تكاليف هذه الحياة المريرة ، ومرادهم بالمريرة المرة نقيض الحلوة .
 فكانهم أخذوه من قول الشاعر :

وليمك تجلو والحياة مريرة وليتك ترضي والأنام غضابُ
 ولم يسمع الوصف من مرٍّ ضدّ حلاٍ إلا على فعل . يقال : مرّ
 الشئ مرارة أي صار مُرّاً . وموئنته مرّة . أما المريرة فليست بصفة
 بل هي اسم موصوف معناه الجبل الشديد الفتل ، والعزيمة وعزة
 النفس » !

أقول غالب النصوص على ما اعتمده الأستاذ . لكن الأساس قد
 صرح فقال : « وشيُّ مُرٌّ ومَرِيرٌ ومُعِرٌّ . قال :
 إني إذا حذرتني حذورُ حلّوْهُ على حلّاوِيْ مَرِيرُ
 ذو حدة في حدّتي وقورُ » !

ف (المُرّ) ظاهر ، و (المُرّ) من (أمر الشيء) لازماً : صار
مرّاً ، و (المُرّ) نحو ذلك !

فقول الكتاب : (الحياة المريرة) على ما مرّ صحيح لا غبار عليه .
فما رأي الأستاذ ؟ !

﴿ الاستمزاج ﴾ ليس من اللغة وهو شائع في الدواوين .
قال الرصافي في (دفع الهجنة) : « يستعملونه بمعنى اختبار الرأي
وطلب الموافقة ولا أصل له في العربية » ! وكلامه صحيح .
﴿ المساس ﴾ يقول الكتاب : (فعلت ذلك لمساس الحاجة
إليه) وصوابه : (لمسّها أو مسيسها) !

ف (مسّت الحاجة إلى كذا) إذا ألجأت إليه ، من قولك : (مسّ
مسّاً ومسيساً) ! قال صاحب الأساس : « مسّه مسّاً ومسيساً ، وماسّه
مُاسّةً ومسامساً ، وهما يتامسان ، وأمسه الشيء ، ويقال : لامسّ ولا
مسّاس ، وتقول العرب للنّظفين المتّهمين : لا مسّاس^(١) ، لاخير في
الأوقاس^(٢) » !

وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

﴿ المطرة ﴾ في العرف الشائع للظرف يحمل فيه ماء المسافر .
وهو مسموع عن العرب للقرية ، ووجه النقل ظاهر ! قال ابن منظور :

(١) لا مسّاس أي لاتمس . بُني على الكسر لأنه معدول عن المصدر .

(٢) الأوقاس : الأوباش .

« المَطَرَة : القَرِبة ، مسموع عن العرب » ، وقال الفيروزابادي :
« والمَطَرَة محرّكة : القَرِبة ، ومن الحوض : وسطه » !

وقد أنكر الأستاذ معروف الرصافي أن يكون له أصل ! قال في كتابه (دفع الهجنة) : « يستعملونها بمعنى المزايدة وهي محرّفة من مطهرة وهي من مصنوعاتهم . فقد اشتقوا مطهرة للمزايدة ، وما أدري ما وجه المناسبة في هذا الاشتقاق . ولعلمهم سموها مطهرة لاحتوائها على الماء الطهور » !

أقول لا وجه لهذا الإغراب وتكلف التخريج . فأصل الكلمة ظاهر كما رأيت !

أمّا (المزايدة) فلما يتزود فيه الماء كالراوية والقربة ، والجمع (مزاييد) ! فكلّا اللفظين صحيح لا مأخذ فيه البتة . وإن كان الثاني أخص وأسوغ من الأول !

﴿ امتقع ﴾ مبني للمجهول ، ويبنيه الكتاب للمعلوم ! قال ابن منظور : « ويقال : امتقع لونه إذا تغير من حزن أو فزع . وكذلك : انتقع بالنون ، وابتقع بالباء ، والميم أجود » . وعليه نصوص المعجمات !

ومن ذلك قول الحريري في المقامة (الرازية) : « فوجم الوالي لما سمع وامتقع لونه وانتقع » !

﴿ الإيملاء ﴾ للملء ليس من اللغة ، وهو كثير في كلامهم . قال صاحب الأساس : « ملأت الوعاء وملأته ، وهو ملآن ، وغرارة

ملأى ، وأوعية وغرائر ملاء ، وامتلاء بطنه وتملاء من الطعام والشراب ،
وأعطني ملء القدح وملاية وثلاثة أملاية » !

أما (الإملاء) فهو تارة من (أملئ يملئ) وتارة من
(أملأ يملأ) . ولكل معانٍ لا تمت إلى (الملء) بقليل أو كثير !
﴿ الاستملاك ﴾ في الشائع لطلب الحكومة تملك عقار لا
تملكه ، على الوجه المعروف ، ولم يرد به سماع ! ولا وجه له إلا أن
يحمل على أنه طلب للملك قياساً على ما يغلب في (استفعل) ! ففي
مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : (يرى المجمع أن صيغة استفعل قياسية
لإفادة الطلب والصيرورة) ! وقد بسطنا القول في ذلك بسطاً
فليراجع .

﴿ امتن ﴾ يقول الكتاب : (أمتن له) إذا اعترف له بفضل
وشكره له ، و (الممتن) لشاكر الجميل ، و (الامتنان) للشكر !
ومن ذلك : (الممنون والممنونة) أيضاً . وكله غريب ، ليس من اللغة
في قليل أو كثير !

فالمقول : من عليه بكذا إذا أنعم عليه به فعلاً ، وهو كثير
ومنه المنان . ومن عليه به إذا اعتد به على من أعطاه قولاً ، ومنه
قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمين
والأذى ^(١) » ومنه المثل : « المنّة تفسد الصنيعة . وقد جاء (الامتنان)
فيما نقل بالمعنيين أيضاً !

(١) : سورة البقرة .

أما (الممنون) فمن (منه) إذا قطعه أو أضعفه أو نقصه ،
أو هو من (منّ عليه به) إذا اعتدّه عليه ، وأصله : (ممنون به)
كما أوّل به بعضهم قوله تعالى : « وإنّ لك لأجرًا غير
ممنون ^(١) » !

وكله كما رأيت بعيد عما يعتمده الكتاب من معاني هذا
اللفظ ! قال الراغب : « ويقال لما يقدر ممنون كما يقال موزون .
والمنة النعمة الثقيلة . ويقال ذلك على وجهين ؛ أحدهما أن
يكون ذلك بالفعل فيقال : منّ فلان على فلان إذا أثقله بالنعمة .
وعلى ذلك قوله : لقد منّ الله على المؤمنين ، وقال : فمنّ الله
عليكم ، ولقد منّا على موسى ، يمينّ على من يشاء ، أن نمنّ
على الذين . وذلك على الحقيقة لا يكون إلاّ الله تعالى . والثاني
أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقبح فيما بين الناس إلاّ عند
كفران النعمة . ولقبّح ذلك قيل : المنّة تهدم الصنيعة ، ولحسن
ذكرها عند الكفران قيل : إذا كفرت النعمة حسنت المنّة .
وقوله : يمتّون عليك ، قل لا تمنّوا عليّ إسلامكم ، فالمنة منهم بالقول ،
ومنة الله عليهم بالفعل ، وهو هدايته إياهم كما ذكر » !

ثم قال : « وقوله : غير ممنون ، قيل : غير معتد به كما قال :
بغير حساب ، وقيل : غير مقطوع ولا منقوص . ومنه قيل المنون :
المنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدد . وقيل إنّ المنّة التي بالقول

(١) : سورة القلم .

هي من هذا لأنها تقطع النعمة وتقضي قطع الشكر « ! وهو ما ذكرناه لك باختصار .

﴿ مُنِيتُ ﴾ (مُنِيتُ بِهِ) عَلَى التَّخْفِيفِ مِنْ (مِنْهُ بِالْشَيْءِ) إِذَا ابْتَلَاهُ بِهِ ، وَ (مُنِيتُ بِهِ) عَلَى التَّشْدِيدِ مِنْ (مِنْهُ بِالْشَيْءِ) إِذَا عَلَّمَهُ بِهِ ، وَالْكِتَابُ يَلْبَسُونَ هَذَا بِذَلِكَ فَيَقُولُونَ : (وَقَدْ مُنِيتُ بِعَذَابٍ شَدِيدٍ) . وَصَوَابُهُ عَلَى مَا رَأَيْتُ التَّخْفِيفَ . قَالَ صَاحِبُ الْأَسَاسِ : « وَمِنْ بَيْتِي : بَلِي بِهِ ، وَهُوَ مَمْنُونٌ بِهِ ، وَلَا مَمْنُونَكَ بَمَا لَمْ تُمْنِ بِمِثْلِهِ » !

﴿ الْمَيُوعَ ﴾ يَضْعُونَهُ (لِلْمَيْعِ) مَصْدَرُ (مَاعٍ) وَلَمْ يَنْقُلْ ! فَيَقُولُونَ : (الْمَيُوعُ الْخَلْقِيُّ) ، وَصَوَابُهُ (الْمَيْعُ) . وَحُكِيَ (الْمَوْعُ) أَيْضاً كـ (الذَّوْبُ) ، لُغَةً فِي (الْمَيْعِ) . قَالَ صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ : « مَاعٌ مَيْعًا وَمَوْعًا مِنْ بَابِي بَاعٍ وَقَالَ : ذَابَ ، فَهُوَ مَائِعٌ » !

الفصل الثاني عشر

حرف النون

﴿ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِكَذَا ﴾ قال اليازجي : « وقوله : حصل التنبيه على الموظفين بعدم إعطاء الأخبار ، أي أمرؤا بذلك . ولم ينقل استعمال التنبيه بهذا المعنى ، وإنما هو من كلام العامة » !

والرأي ما رآه . ومثله قولهم : (نَبَّهَ عَلَى التَّلَامِيذِ بِعَدَمِ التَّكَلُّمِ) كأمرهم وأوعز إليهم . فالحكي من هذه المادَّة : نَبَّهَهُ مِنْ نَوْمِهِ وَغَفْلَتِهِ فَانْتَبَهَ ، وَنَبَّهَ الرَّجُلَ إِذَا رَفَعَهُ مِنَ الْخُمُولِ فَجَعَلَهُ نَابِهًا ، وَنَبَّهَهُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ فَتَنَبَّهَ هُوَ ، وَنَبَّهْتُ بِاسْمِهِ إِذَا نَوَّهْتُ بِهِ ! (الصحاح) .

﴿ نَحِيفٌ ﴾ يحسب بعضهم أنه عامي وليس بشيء ! قال صاحب الأساس : « رجل نحيف ، وقد نحيف نخافة ، وأنحفه المرض » . ومن المجاز : فلان نحيف الدين ونحيف الأمانة . وتقول : من كان حنيفاً ، لم يكن نحيفاً » !

﴿ النَّدَ ﴾ النَّدِ للثمل بالكسر والتديد بمعناه . وهو دائر على الألسنة بالفتح ، جمعه أُنْدَادُ !

﴿ نَدَمَهُ ﴾ تقول : (أَنْدَمَهُ وَنَدَمَهُ) كلاهما صحيح ، خلافاً لبعضهم . قال صاحب الأساس : « نَدِمَ عَلَى الْأَمْرِ نَدَمًا وَنَدَامَةً

وتندمت وندمني عليه كذا ، وأنا نادم ومتندم ! وقال صاحب
المصباح : « نَدِمَ على ما فعل نَدَمًا وَندامة فهو نادم والمرأة نادمة إذا
حَزَنَ أو فعل شيئاً ثم كَرِهَهُ . ورجل ندمان أيضاً وامرأة ندمانة
والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح . ويتعدى بالهمزة فيقال : أندمته ! »

﴿التنسيق﴾ يستعملونه لوجه من (العزل والتنحية) وهو
غريب ! ولو قالوا مكانه : (التسريح) كما يتفق لبعضهم ، لسلم
كلامهم . فأصل (التسريح) من (سَرَحَ الإبل) لازماً إذا رعت
بنفسها ، وهو شائع . و (سَرَحَها) متعدياً و (سَرَحَها) إذا أطلقها
تفعل ذلك . واستعمال (التسريح) للطلاق مستعار منه .

وغريب على هذا إنكار الأستاذ داغر إذ يقول : « ويقولون :
وفي اليوم التالي ليوم تسريحه من السجن ، أي للإطلاق وتخليه سبيله .
فكانهم أخذوه من سرح الراعي ماشيته أو من سرح الرجل زوجته
إذا طلقها ، وكلاهما غريب . ولماذا لا نستعمل الإطلاق من أطلق الأسير
إذا خلى سبيله وهو أوضح وأدل على المعنى المراد ! »

ولست أدري ماوجه اعتراضه و(التسريح) على وجه كـ (الإطلاق) .
قال الراغب : « والتسريح في الطلاق نحو قوله : أو تسريح بإحسان ،
وقوله : وسرحوهن سراحاً جميلاً ، مستعار من تسريح الإبل كالطلاق
في كونه مستعاراً من إطلاق الإبل ! »

فما رأي الأستاذ في ذلك ؟ !

﴿نشِب﴾ (نَشِبَ يَنْشِبُ) من باب (فرح) . ولا يقوله الكتاب إلا كـ (نصر) ! قال صاحب المصباح : «نشِب الشيء في الشيء من باب تعب نشوباً عَلِقَ فهو ناشِب» !
وقال ابن منظور : «نشِب الشيء بالكسر نَشَباً ونُشوباً ونُشْبَةً لم ينفذ . وأنشبه ونشبهه . ومنه لم يَنْشِبْ أَنْ فعل كذا أي لم يلبث » !

﴿الناطور﴾ صحيح فصيح ، ويتجافى عنه بعضهم لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : «فزِعوا منه فزع العصافير ، من أيدي النواطير . قال ابن دريد : هو بالطاء من النظر ولكن النَبْطَ يعلَبون الطاء طاءً» !

وقال الحفاجي في الشفاء : «الناطور الحارس عن الأصمعي . والبربر والنبط يجعلون الطاء ظاءً فيقولون ناظور في ناطور» !
﴿استنظر﴾ عربي فصيح . ويتجافى عنه كثرة الكتاب لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : ونظرته وتنظرته وأنتظرته وأنظرته : أنساته وأستنظرته » !

﴿نَظَرَ﴾ بالتشديد عربي فصيح . ويجسبه بعض الكتاب عامياً . قال صاحب الأساس : «وهو ينظُر حوله : يكثر النظر . قال زهير :

فأصبح محبوراً ينظُر حوله بمغبطة لو أن ذلك دائمٌ » !

﴿النظرة﴾ بكسر النون في قولك : (نظر إليه نظرة الرحيم)

أو (نظر إلى الأكل نظرة النهم) لأنه للنوع . وهم يفتحونها فيه دوماً . وبتفتحها للفعلة الواحدة . تقول : (نظر إليه نظرة) وهو قياسه كما لا يخفى ! قال تعالى : « فنظر نظرةً في النجوم فقال إني سقيم ^(١) » !

ومثله ما قال صاحب المصباح في (لعب) : « وهو حسنُ اللعبة بالكسر للحال والهيئة التي يكون الإنسان عليها . واللعبة بالفتح المرة » !

﴿نفد﴾ (نفد) إذا فني وانقطع ، نفدًا ونفادًا ، بالذال لا بالذال كما يحسبه كثرة كتاب الدواوين . قال تعالى : « لو كان البحر مدادًا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددًا ^(٢) » !

﴿النفاس﴾ لولادة المرأة بكسر النون أبدًا ، وهو في كلامهم بالفتح ! قال ابن منظور : « ونفست بالكسر نفسًا ونفاسة ونفاسًا » !

﴿نفض﴾ نفض من علته ، على المجاز ، إذا شفي ، صحيح منقول . قال الزمخشري : « ونفَضَ من مرضه نفوضاً : برئ منه » ! ويحسبه بعضهم عامياً فيتجافى عن استعماله .

(١) : سورة الصافات .

(٢) : سورة الكهف .

﴿ انتقص منه ﴾ أكثر الكتاب تعديه بـ (من) وهو يتعدى بنفسه ! قال صاحب الأساس : « نقصه حقه نقصاً وأنقصه . ونقص بنفسه نقصاناً وأنتقص وأستنقص الثمن : أستحطه . وأنتقصه وتنقصه : عابه » !

وقد أشار إليه الأستاذ داغر .

﴿ النقاهاة ﴾ نقه من المرض بالكسر ، إذا صحّ ولم يقو ، نقهاً كنعب تعباً . ونقه بالفتح ، نقهاً ونقوهاً ، مثله كبزغ بزغاً وبزوغاً . وأنقه الله أيضاً . والكتاب لا يقولون في مصدره إلا (النقاهاة) وليس في اللغة لمثل ذلك ! وإنما تقول : نقه الكلام بالكسر إذا فهمه نقهاً ونقوهاً ونقاهاة ونقهاً . وقد أشار إلى ذلك اليازجي ! (القاموس واللسان) .

﴿ نموذج ﴾ نموذج وأنموذج لمثال الشيء وصورته ، كلاهما مسموع . خلافاً لمن أنكر الثاني احتجاجاً بما قاله الصاغاني وصاحب القاموس .

قال الخفاجي في الشفاء ^(١) : « قال في القاموس إنه لحن والصواب نموذج بدون ألف . وهو مثال الشيء معرب نمودة أو نمودار . وأصل معناه صورة تتخذ على مثال صورة الشيء ليعرف منه حاله ولم يعربه العرب قديماً ولكن عرب المحدثون . قال البحرى :

(١) : (ص ١٦) .

وأبلى بلقى العيون إذا بدا من كل شيء معجب بنموذج
وما ذكره في القاموس مردود كما يشير إليه قول صاحب المصباح
المنير : الأَنُموذج بضم الهمزة والنموذج بفتح النون مثال الشيء
معرب ، وأنكر الصاغاني الأَنُموذج لأن المعرب لا يزداد فيه ! وليس
بشيء ألا تراهم عربوا هليلة فقالوا إهليلج وإهليلج ونظائره كثير « !
(ناهز) (ناهز فلان الأربعين) معناه : قاربها ودانها .
وبعضهم يحسب مؤداه : (انتهى إليها) أو (عداها) وليس بشيء
البتة . قالوا ناهز الصبي الحُلُمَ وناهز له إذا داناه ، ونهز المولود للقطام
فهو ناهز وهي ناهزة وناهز له إذا قاربه أيضاً . وإبل نَهَزُ مائة
ونَهَازُ مائة ونَهَازُ مائة : أي قرابتها . وكان المال نهز عشرة آلاف :
أي قربها ! فتأمل ! (المصباح واللسان) .

(ناط) قال اليازجي ^(١) : « ومثله قولهم : نوّطته بالأمر
وأنطته بالأمر فيغيرون صيغة الفعل وعمله جميعاً . والصواب : نُطت الأمر
بفلان أنوطه ، وهذا الأمر منوط بك . بلفظ الثلاثي لا غير « !
والرأي مارآه . قال ابن منظور : « نُطت هذا الأمر به أنوط ، وقد
نِيط به فهو منوط » ! وقال صاحب المصباح : « ناطه نوّطاً من باب
قال علّقه . واسم موضع التعليق مناط » !

(النوال) قال اليازجي ^(٢) : « ويقولون : هو يسعى لنوال

(١) : (مجلة الضياء ١٤ : ٣٥٥)

(٢) : (مجلة الضياء ١٤ : ٣٨٥)

بغيته . وإنما النوال بمعنى العطاء أي الشيء الذي يُعطى وليس بمصدر
لنال . والصواب : لنيل بغيته « ! والصواب ما رآه . قال صاحب
المصباح : « نولته المال تنويلاً أعطيته ، والاسم النوال . ونلت له
بالعطية أنول له نولاً من باب قال ، ونلتُهُ العطية أيضاً كذلك » ،
وقال : « نال من عدوّه ينال من باب تعب نيلاً بلغ منه مقصوده
ونال منه مطلوبه . ويتعدى بالهمزة إلى اثنين فيقال : أنلته مطلوبه فناله ،
فالشيء منيل « ! وهو ظاهر .

﴿ نوله به ﴾ قال اليازجي ^(١) : « يقولون : نوه بالشيء أو عنه
أو إليه ، بدل : عرض به وألمع إليه وأشار إليه . وليس ذلك
من استعمال العرب في شيء . إنما يقال : نوهت بفلان أو باسمه رفعت
ذكره على جهة المدح والتعظيم وشهرته . ونوهت بزيد رفعت صوتي
فدعوته « !

والوهم في استعمال هذا الفعل شائع في الدواوين بكثرة .
قال ابن منظور : « ونهت بالشيء نوهاً ونوهت به ونوهته تنويهاً :
رفعته ، ونوهت باسمه : رفعت ذكره » ، وقال : « وفي حديث
عمر : أنا أوّل من نوه بالعرب ^(٢) . يقال : نوه فلان باسمه ونوه
فلان بفلان إذا رفعه وطير به وقواه » ، وقال : « وفي حديث
الزبير أنه نوه به علي أي شهره وعرفه » ، وقال : « ونوه به : دعاه » !

(١) : (مجلة الضياء ١٤ : ٢٢٤ ، ٢٦ : ٣٢٣) .

(٢) : قال صاحب المصباح : « أي رفع ذكرهم بالدوان والإعطاء » !

﴿النوايا﴾ لا يكاد يجمع الكتاب (النية) على غير (النوايا)
وليس بشيء البتة كما أشار إليه اليازجي • فقياس جمعه (نِيَّات) ولم
يسمع سواه ! وعليه الحديث •

الفصل الثالث عشر

حرف الهاء

﴿الهُتَافُ﴾ للهْتَفَ ، هَاوُهُ بِالضَمِّ دَوْمًا ، والدَّائِرُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ كَسْرُهَا ! قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « الْهَتَفُ وَالْهُتَافُ الصَّوْتُ الْجَانِي الْعَالِي وَقِيلَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ . وَقَدْ هَتَفَ بِهِ هُتَافًا أَيْ صَاحَ بِهِ » ! وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « هَتَفَتِ الْجَمَامَةُ وَهِيَ هَتُوفٌ وَهَتَافَةٌ وَلَهَا هُتَافٌ » ! وَعَلَيْهِ سَائِرُ النُّصُوصِ .

﴿الْمُهْدَنَةُ﴾ لِلدَّعَةِ وَالسَّكُونِ بضم الهاء ، وَهِيَ فِي كَلَامِهِمْ بِالْكَسْرِ دَوْمًا ! قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « وَمَنْ الْجَازُ : هَادِنُهُ صَالِحُهُ مِهَادِنَةٌ . وَتَهَادَنُوا تَصَالَحُوا . وَبَيْنَهُمْ هُدْنَةٌ » . وَقَالَ الْفَيَّومِيُّ : « وَالْمُهْدَنَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنْ ذَلِكَ بِسُكُونِ الدَّالِّ وَالضَّمِّ لِلاتِّبَاعِ لَفَةً . وَهَادِنَتُهُ مِهَادِنَةٌ صَالِحَتُهُ ، وَتَهَادَنُوا . وَهُدْنَةٌ عَلَى دَخْنٍ أَيْ صَلَحَ عَلَى فُسَادٍ » !

وَقَدْ جَاءَ الْمَثَلُ فِي الْحَدِيثِ .

﴿هُدْنَتُهُ﴾ إِذَا سَكَنَهُ ، قَلِمَا يَسْتَعْمَلُهُ الْكِتَابُ ، وَمَوْدَاهُ قَرِيبٌ مِنْهُمْ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « هُدْنَتُ الرَّجُلِ : سَكَنَتُهُ وَثَبَّتَتْهُ فَهَدَنَ هَدُونًا . قَالَ الْجَمَاسِيُّ :

ولا يرعون أكناف الهوينا إذا حلوا ولا روض الهدون^(١)
وهدنت صبيها بكلامها لينام . وهدنوه بالقول حتى هدن !
ومثله (هدن) قال صاحب المصباح : « وهدنتُ القوم هدناً من
باب قتل : سكتهم عنك أو عن شيء بكلام أو إعطاء عهد . وهدنتُ
الصبي سكتته أيضاً ! »

ومثله قول الزمخشري أيضاً : « وأهدأت المرأة ولدها : ضربت
بيدها عليه رؤيداً لينام ! »

﴿ هراء ﴾ الهراء لفاسد القول وسخيفه على (فعال) . قال
الزمخشري : « تهرأ اللحم ، وهرأه الطابخ . ومنطق هراء . فاسد .
قال ذو الرمة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر
وأهراً في كلامه : جاء بالهراء .

ومثله (الهذاء) ، قال : « هو يهذي في كلامه ، وهو هذاء :
كثير الهذيان ، وهذى هذاء من القول وهراء ! »

﴿ أهزله ﴾ أخذ اليازجي على الكتاب قولهم : (أهزل دابته)
إذا أضعفها . وجعل صوابه (هزلها) وهو صحيح . قال الزمخشري :
« وهزلتُ حالُ فلان . وتقول : له فضلٌ جزيل وحال هزيل . وهزلهُ
السفرُ والجذبُ والمرضُ ! » وقال صاحب المصباح : « وهزلتُ الدابة
أهزلها من باب ضرب أيضاً هزلاً مثل قفل أضعفتها بإساءة القيام عليها .

(١) : مصدر هدن .

والاسم المَزَال . وهُزِلْتُ بالبناء للمفعول فهي مهزولة فَإِنْ ضَعُفَتْ مِنْ
غير فعل الملك قيل أَهْزَلَ الرَّجُلُ بِالْأُفِّ أَيِ وَقَعَ فِي مَالِهِ الْمَزَالُ !
﴿ هَزَمَ ﴾ تقول : (هَزَمَهُ فَهَزِمَ) و (هَزَمَهُ فَانْهَزَمَ) ،
كلاهما صحيح . قال الزمخشري : « هَزِمَ الْجَيْشُ وَانْهَزَمَ . وجيش
مهزوم وهزيم » !

ويُقَيِّسون عليه (دَحَرَهُ) فيقولون : (أُنْذِرْ) وليس بشيء !
﴿ الهمَج ﴾ للرَّعَاع صحيح على وجه من المجاز . ويتجافى عنه
بعضهم على توهم أنه عامي .

قال الزمخشري : « أَذَلُّ مِنَ الهمَجِّ وهو ضرب من البعوض . وقيل :
الذُّبَابُ الصغير الذي يقع على وجوه الخمر وأعينها وقيل : دُودٌ يَتَقَفَّأُ عَنْ
ذُبَابٍ وبعوض . ومن المجاز : ما هم إِلَّا همَجٌّ ورَّعَاعٌ » ! وقال صاحب
المصباح : « ويقال للرَّعَاعِ همَجٌّ على التشبيه » !

﴿ الهَيْئَةُ ﴾ تقول : (مشى فلان على هَيْئَتِهِ) إِذَا تَرَفَّقَ ، عربي
فصبح . قال الزمخشري : « وجاء على هَوْنِهِ وهَيْئَتِهِ . وأمش على
هَيْئَتِكَ » ، وقال صاحب المصباح : « ومشى على هَيْئَتِهِ أَيِ تَرَفَّقَ مِنْ
غير عجلة » !

﴿ أَهَاجَهُ ﴾ تقول : (هَاجَهُ وَهَيَّجَهُ) أَمَا (أَهَاجَهُ) فليس بشيء
كما أشار إليه اليازجي ^(١) .

قال الزمخشري : « هَاجَ بِهِ الدَّمُ وَالْمِرَّةُ . وهَاجَ الْغَبَارُ . وهَاجَهُ

(١) : (مجلة الضياء ١ : ٣٥٥)

وهيجته « وقال صاحب المصباح : « وهيجته يتعدّي ولا يتعدّي وهيجته
بالثقل مبالغة » !

أما (أهاجه) فلغير ذلك . تقول : (أهاجت الريحُ النباتَ)
إذا أَيْبسته !

حرف الواو

﴿ المَوْجَب ﴾ مُوجِبُ الأمر لما يوجبُه بضم الأوّل
وفتح ما قبل الآخر ، مفعول من الرباعي . وقلمًا يضبطه كتاب
الدواوين !

﴿ الوجبة ﴾ الوجبةُ للأَكْلَةِ صحيح . قال الزمخشري : « هو
ياكل الوجبة : الأكلة في اليوم واليلة . والأصل أن لا يقع الأكل
إلا وَقْعَةً واحدة . وقد أوجب وتوجب . ووجبَ عياله وفرسه
توجيهً : عودهم الوجبة » !

﴿ الوُحْدَة ﴾ بفتح الواو وجلّهم يكسرها ! قال الفيومي :
« وَحَدَّ يَحْدُ حِدَةً من باب وعد : انفرد بنفسه ، فهو وَحَدَ بفتحين ، وكسر
الحاء لغة . وَوَحَدَ بالضم وَحَادَةً وَوَحْدَةً فهو وحيد كذلك » ! وقد
جاء بالضم أيضاً فقليل : (وَحْدَة) ! (التاج) .

﴿ استوحد ﴾ قال الأستاذ داغر : « ويقولون : أنا من

أولئك المستوحدين ، أي المتوحدين المنفردين . ولم يسمع استفعل من
 وحد « ! وقوله هذا غريب . فانظر إلى ما قاله الزمخشري في الأساس :
 « وتوحد الله تعالى بالرُّبُوبية . وتوحد فلان برأيه . وتوحد الله بالفضل .
 وفلان وحده ووحيد : منفرد . واستوحد : انفرد » ! فما رأي الأستاذ
 في ذلك ؟!

﴿الوَحْشَةُ﴾ للخَاوَةِ ونقيض الانس مفتوح الواو أبداً !
 والكتاب على كسرهما . قال الفيومي : « وقال الفارابي الوَحْشُ جمع
 وَحْشِيٍّ . ومنه الوَحْشَةُ بين الناس وهي الانقطاع وبعد القلوب عن
 المودات » ! وعليه النصوص .

﴿الدَّعَّةُ﴾ للراحة وخفض العيش بفتح الدال لا بالكسر كما
 يحسبه الكتاب ! قال ابن منظور : « ودُعَ يَرْدُعُ دَعَةً وَوَدَاعَةً » ،
 وقال : « ويقال : ودَعَ الرجل يدَع إذا صار إلى الدَّعَةِ » ! وعليه
 النصوص .

﴿وريث﴾ قال اليازجي ^(١) : « هو وريث فلان ووريث
 العهد وهم الورثاء . ولم ينقل عنهم لفظ الوريث إنما هو الوارث والجمع الورثة
 والوراث » ! والصحيح ما قاله . قال صاحب المصباح : « والفاعل وارث والجمع
 وراث وورثة مثل كافر وكفار وكفرة » ! وعليه النصوص .

﴿السَّعَّةُ﴾ الأشهر فيه فتح السين وقد ورد بالكسر أيضاً .

(١) : (مجلة الضياء ١ : ٣٢٢) .

قال الزمخشري «وسع المكان وغيره سعة وسعة، واتسع وتوسع واستوسع»
 وقال صاحب المصباح : «وسع الإناء المتاع يسعه سعة بفتح السين .
 وقرأ به السبعة في قوله : ولم يؤت سعة من المال . وكسرهما لغة وقرأ
 به بعض التابعين !

﴿وصله﴾ كأوصله صحيح فصيح ، يحسبه بعضهم عامياً فتيجاني
 عنه ! قال ابن منظور : «وصل الشيء إلى الشيء وصولاً . وتوصل
 إليه انتهى إليه وبلغه ووصله إليه وأوصله أنهاء إليه وأبلغه إياه !
 ومن ذلك قول الحريري في المقامة (المكية) : «وسنميطك ما
 يوصلك إلى بلدك فما ماربة ولدك» !

﴿الوضاء﴾ قال اليازجي ^(١) : «ويقولون : صحيفة وضاء
 وفلان ذو طلمعة وضاء فيؤثنون لفظ الوضاء ذهاباً إلى أن ألفه للتأنيث
 على حدِّ ألف غراء مثلاً . ومقتضاه أن الوضاء مؤنث الأوض مثل غراء
 وأغر . وهي مادة لم ينطقوا بها ولا يعرف لها معنى . وإنما الوضاء من الوضاعة
 بمعنى الحسن ، يقال : وضوء الرجل وهو وضيء على فاعل ووضاء بضم فتشديد
 مثل كبير وكبار وعجيب وعجائب . فالهمزة فيه أصلية وهي لام الكلمة .
 ويقال في مؤنثه : وضاءه» !

وكلامه صحيح لا غبار عليه . قال الزمخشري : «رجلٌ وضيءُ
 الوجه : ظاهر الوضاعة ووضاءة . قل :

(١) (مجلة الضياء ١٦ : ٣٥٣) .

والمرء يُلحقه بفتيان الندى خلق الكريم وليس بالوُضَاءَ !
﴿الوضاحة﴾ قال اليازجي ^(١) : « ويقولون : هذا الأمر في
غاية الوضاحة والصراحة . يعنون بالوضاحة : الوضوح ، وهو غير
مسموع في النقل . ولا وجه له في القياس لأن الفعل من باب
ضرب » !

والرأي ما رآه . قال ابن منظور « وَضَحَ الأمر يَضِج وضوحاً
وضيحة وضحة وهو واضح ووضّاح » !
وقال صاحب المصباح : « وَضَحَ يَضِج من باب وعد وضوحاً انكشف
وانجلي واتضح كذلك » !

﴿الوظيفة﴾ في اللغة لما يقدر في كل يوم من رزق أو عمل
أو غير ذلك . لكنه قد قصر في مواضع ديوان الحزن قديماً على ما
يضرب على العامل حمله من المال . قال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم) :
« التوظيف أن يوظف على عامل حمل مالٍ معلوم إلى أجل مفروض ،
فالمال هو الوظيفة » !

وقد أبى بعض الكتاب أن يجعله لغير المال . على ظهور أصله ،
وانساعه للمال وغيره . فللوظيفة في الاصطلاح مدلولات كثيرة . فهي
للعمل المقدّر في الحكومة خاصة ، وهي لما يفرض على التلميذ كتابته ،
وهي لكل ما يلزم به المرء عامة . وكله صحيح فصيح لا يعدو الأصل
الذي تفرّع منه .

(١) : (مجلة الضياء ، ١ : ٤٨١) .

قال ابن منظور : « وَوَضَّفَ الشَّيْءُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَضَّفَهُ تَوْضِيفًا
أَلْزَمَهَا إِيَّاهُ وَقَدْ وَضَّفْتُ لَهُ تَوْضِيفًا وَعَلَى الصَّبِيِّ كُلِّ يَوْمٍ حِفْظَ آيَاتٍ مِنْ
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » !

وقال الزمخشري : « لَهُ وَضِيفَةٌ مِنْ رِزْقٍ وَوُضَائِفٌ وَوُضْفٌ . وَعَلَيْهِ
كُلُّ يَوْمٍ وَضِيفَةٌ مِنْ عَمَلٍ . وَوَضَّفَ عَلَيْهِ الْعَمَلَ وَهُوَ مَوْضَفٌ عَلَيْهِ .
وَوَضَّفَ لَهُ الرِّزْقَ وَوَضَّفَ لِدَابَّتِهِ الْعَلْفَ » !

وقال الفيومي : « وَضَرَبْتُ عَلَيْهِ خَرَجًا إِذَا جَعَلْتَهُ وَضِيفَةً » !
فالنصوص ناطقة بصحة استعمال (الوضيفة) لما شاعت له اليوم .
ولا عذر للمانع في دفع أحد مدلولاتها البتة . وقد أشار الأستاذ الغلابي
إلى أن مجيء (الوضيفة) للعمل في الحكومة قديم ! واستدل عليه بكلام
القلقشندي . والرأي ما رآه فيما ذهب إليه !

﴿ تَوْفَرٌ ﴾ يحسبه الكتاب مطاوع (وفرة) إذا كثره ولم
ينقصه . كما هو في قولهم : (توفرت فيه شروط التعليم) و (توفرت
له أسباب الشهرة) . ورأيت يكثر في كلام الفقهاء ، وليس هو على
التحقيق كذلك !

فالمنقول منه ما ذكره الزمخشري : « وَتَوْفَرٌ عَلَى صَاحِبِهِ إِذَا رَعَى
حُرْمَاتِهِ ، وَتَوْفَرٌ عَلَى كَذَا إِذَا كَانَ مَصْرُوفَ الْهَمَةِ إِلَيْهِ »
وقد أشار إلى ذلك الأستاذ داغر . فالذي ينبغي أن يقال :

(وَفَرْتَه) على التخفيف (فَتَفَر) مطاوعاً له ! (اللسان) .
﴿ الوَفَق والوِفَاق ﴾ تقول : (أَمْضَيْت الأمر وَفِاقَ النظام
وَوَفِاقاً له بكسر الواو ، وَوَفَقَه وَوَفَّقاً له بفتحها) ! فالوِفَاق والوَفَق :
الموافقة والمطابقة بين الشيئين .

قال الجوهري : « الوِفَاق الموافقة والتوافق : الاتفاق والتظاهر ،
وأوفَقته أي صادفته » ، وقال : « والوَفَق من الموافقة بين الشيئين
كالالتحام . يقال حلَّوبته وفقُ عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لافضل
فيه . قال الشاعر :

أما الفقير الذي كانت حلَّوبته وفقَ العيال فلم يُترك له سبَدُ

ويقال اتيتك لوَفَق الأمر وتوافقه وتيفاقه » !

أما قولك : (مضيت وفق النظام وَوَفَّقاً له) كما يقوله كتاب
الدواوين ، فغريب ! فـ (الوِفَق) بالكسر التوفيق والتسديد إلى
الخير ! .

﴿ وِافاه ﴾ معناه جملة : قدم إليه . ويقول كتاب الدواوين :
(أُنْتَظَر أن توافيني بالجواب) فلا يقصدون قدوم الجيب بحال
من الأحوال . فالصواب أن يقال : (أُنْتَظَر أن يوافيني
جوابك) !

قال الزمخشري : « ووافيته في الميعاد : مفاعلة من الوفاء . ووافيته
بمكان كذا : أثبتته وفاجأته . ووافاني كتابك .

وقال بشر :

كَأَنَّ الْأَتْحِمِيَّةَ ^(١) قَامَ فِيهَا لِحَسَنٍ دَلَالَهَا رَشَاءُ مَوَانِي

مَفْاجِي . وقال آخر :

وَكَأَنَّ مَا وَاثَاكَ يَوْمَ لَقِيْتَهَا مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ ^(٢) عَاقِدٍ ^(٣) مَتَرِبٍ ^(٤) !

﴿ تَوْفِي ﴾ مما تبنيه الكعاب للفاعل وهو للمفعول ، وموارد

الوهم في اشباهه كثير !

تقول : تَوْفِي فلان إذا توفاه الله ، فهو متوفى بفتح ما قبل

الآخر .

وَأَحْتَضِرَ إذا حضرته الوفاة فهو محتضر بالفتح أيضاً ومثله :

حُضِرَ .

وَأَسْتَشْهِدَ إذا مات شهيداً .

وَجُنَّ مِنَ الْجُنُونِ .

وَشُفِيَ إذا شفاه الله .

وَاضْطُرَّ إذا اضطره أمرٌ .

وَأَمْتَقِيعَ لَوْنُهُ إذا اصفرَّ .

وَنُكِّسَ إذا عاوده المرض فنكسه .

(١) الْأَتْحِمِيَّةُ : ضرب من البرود .

(٢) حفرة تجعل لصيد الوحش .

(٣) من : عَقَدَ نَاصِيَتَهُ إذا تهيأ للشَّرِّ .

(٤) من : تَرَبَّبَ أَرْضَ فُلَانٍ إذا ادعى أنه ربه .

ونُزِفَ إذا نَزَفَهُ الدَّمُ .

وهو متَقَسِّمُ القلب ، متوزَّع البَال بالفتح ، إذا تَقَسَّمتْهُ الهمومُ
وتوزَّعتْهُ الفِكَرُ .

أما شَغَفَ فقد نقل على الوجهين . تقول : شَغِفْتُ به على المفعول ،
وشَغِفْتُ به على الفاعل كَعَلِمْتُ ، خلافاً لمن أنكره . قال ابن منظور :
وشَغِفَ بالشيء على صيغة ما لم يسم فاعله أولع به ، وشَغِفَ بالشيء شَغَفًا
على صيغة الفاعل قلق « وقال : « وشَغَفَهُ الحبُّ يشَغَفُهُ شَغَفًا وشَغَفًا :
وصل إلى شَغَافِ قلبه » !

﴿ وفاة ﴾ تجمع على (وَفَيَات) كـ (نَوَاة) على (نَوِيَات)
و (مَهَاة) على مَهَوَات أو (مَهَيَّات) . والدائر على الألسنة (وَفَيَّات)
بكسر الفاء وتشديد الياء ، وهو وهم خالص !

﴿ الوقود ﴾ مفرد مذكّر ، لاجمع مؤنث كما يحسبه بعضهم .
قال اليازجي ^(١) : « الوقود أو الوقيد أو الوقاد ما توقد به النار وهو
مفرد مذكّر » . والصحيح ما قاله . أما معناه فقد قال فيه صاحب
المصباح : « والوقود بالفتح الحطب » . وقال الراغب في مفرداته :
« يقال : وقدت تقد وقوداً أو وقداً . والوقود يقال للحطب المجعول
للقود ولما حصل من اللهب . قال : وقودها الناس والحجارة النار
ذات الوقود » !

(١) : (مجلة الضياء ٦ ، ٧ : ٢٢٦)

﴿ التوقيع ﴾ المنقول عنهم : (وقع في الكتاب) لا (وقعه) !
وعليه نصوص الصحاح والأساس واللسان والقاموس والتاج ،
خلافاً لحكاية : (أقرب الموارد والمتجد) وقد جرت بها النسبة
الكتاب !

قال الخفاجي في (الشفاء) ^(٢) : « والتوقيع في الكتاب والأمر
مولد . وفي التهذيب قال الليث : التوقيع سَجَحٌ ^(٣) بأطراف عظام الدابة
من الركوب . وربما تحاص عنه الشعر فنبت أبيض . وقيل : إن
توقيع الموقع في الكتاب مأخوذ منه كأنه تأثير في الأمر الذي كتب
فيه وتأكيده له ، والتوقيع أن يلحق في الكتاب شيئاً بعد
الفراغ » !

وقال أيضاً ^(٤) : « التوقيع إيقاع شيء على شيء بسيط يخالف لونه
لونه . ويقال : بعير موقع إذا دبّر ظهره ثم برى وبقي بموضعه شامة
بيضاء ومنه توقيع السلطان ، كذا قاله صدر الأفاضل » !

وقد عدّوا الفعل إلى مفعول ثانٍ بالباء وبمنفسه قصد الإشارة إلى
مضمون التوقيع . فقالوا : (وقع السلطان في الكتاب بالإيعاز) أو
(وقع السلطان كذا) ، كما تقول : (كتب بذلك) أو (كتب
كذا) . وهو على جهة التضمنين !

(٢) : (ص ٢٠٩) .

(٣) : السجح : تقشر الجلد .

(٤) : (ص ٥٧) .

قال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم)^(١) : « الصك عمل يعمل لكل طمع^(٢) يجمع في أسامي المستحقين وعدتهم ومبلغ ما لهم ، ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم . والموامرة عمل يجمع فيه الأوامر الخارجة في مدة أيام الطمع ، ويوقع السلطان في آخره بإجازة ذلك »! وهو ظاهر .

وقد جاء في كتاب رواه^(٣) : « فوقع الكاتب تحت ذلك قد أصبت فصير إلينا آمناً ظلمة .. »!

وإذا كان (التوقيع) في الأصل (إيقاع شيء على شيء) فقد عدّوه إلى مفعوله بـ (على) لأنه موضع الاستعلاء ، كما عدّوه بـ (في) إذ كان محل التأثير . قال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم)^(٤) : « الموقع الذي يوقع على الأسكدار^(٥) إذا مرّ به بوقت وروده وصدوره ! »

وعلى ذلك تقول : (وقع في الكتاب ، ووقع فيه بكذا ، ووقع فيه كذا ، ووقع عليه) كلٌّ بمعنى !

(١) : (ص ٣٨٤) .

(٢) : الطمع والجمع أطماع وهو النفقة .

(٣) : (ص ٤٨٤) .

(٤) : (ص ٤٢٤) .

(٥) : أصله فارسي وهو كتاب يدرج فيه عدة الرسائل الواردة والنافذة وأسماء

أربابها .

ومما يستوقف النظر هاهنا قول اليازجي ^(١) : « ويقولون : أشر
على الصك تأشيراً أي رسم عليه علامة تفيد التوقيع أخذوه من الإشارة
على توهم أصالة الهمزة في أولها . وهو من كلام العامة . على أن
الإشارة لا تفيد ما يريدونه من ذلك . والصواب أن يقال : وقع على
الصك أو أعلم عليه ، إذا لم يرد صريح التوقيع » !

والصحيح أن (التأشير) في اللغة (التحزير) . قال الجوهري :
« وتأشير الأسنان تحزيرها وتحديد أطرافها والجعل مؤثر العضدين .
ويقال : بأسنانه أشر وأشر مثال شطب السيف وشطبه » !

فالتحزير وضع الحز أو الشق . فاستعارته لما تراه بعيدة إلا أنها لا
تخلو من نسبة ؟ ! وقد انتهى به الاستعمال إلى ما صار إليه (التوقيع) !
قال الأستاذ داغر : « ويقولون : أشر على الحكم أنه نافذ ، وأشر
على أصل وثيقة الزواج بالطلاق ، وأشر على الصك بالقبول » !
فعلى الجمع أن يقطع بوجوه استعمال هذه الأفعال للمدلولات
المذكورة ويحد معانيها على وجه من الإحكام لا يلبسها بغيرها !

(التكيسة) لبنت الزهاد من أهل الطرائق . قال الرصافي
في (دفع الهجنة) « أصلها تكأة كهزمة للشيء الذي يتكأ عليه من
عصا وغيرها » !

وهو على الاصطلاح لا بأس به . لأنه من إطلاق الشيء على
محلّه لأنه اسم للمجلس أو المتكأ . أو هو من تسميه المجلس بمن فيه ،

(١) : (مجلة الضياء ١٤ : ٦١٢) .

لِقَوْلِكَ : رَجُلٌ تَسْكَاةٌ إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْإِتِّكَاءِ أَيْضاً ، وَهَذَا حَالُ الْقَوْمِ فِيهِ . أَمَّا الْجَمْعُ فَتُسْكَاةٌ عَلَى الْقِيَاسِ لَا (تَسْكَايَا) ، وَالَّذِي جَرَّهُمْ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ ظَنُّهُمْ (تَسْكِيَّةً) صَحِيحَةً عَلَى وَزْنِ (فَعِيلَةٌ) وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا رَأَيْتَ !

﴿ تَوَلَّجَ ﴾ وَلَجَّتْهُ الْأَمْرُ فَتَوَلَّجَهُ إِذَا وَلَّيْتَهُ إِياهُ فَتَوَلَّاهُ أَوْ قَلَّدْتَهُ إِياهُ فَتَقَلَّدَهُ ، غَرِيبٌ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ اللُّغَةِ . وَهُوَ شَائِعٌ فِي الدَّوَابِّ ! وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْيَازْجِيُّ ، قَالَ ^(١) : « وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ تَوَلَّجَ فَلَانَ الْأَمْرَ أَيْ تَوَلَّاهُ . وَمَا نَحْسِبُهُمْ إِلَّا أَرَادُوا هَذَا اللَّفْظَ الْأَخِيرَ بَعِيْنَهُ أَيْ لَفْظَ تَوَلَّاهُ . فَأَبْدَلُوا مِنْ أَلْفِهِ جِيمًا وَهُوَ مِنْ غَرِيبِ التَّحْرِيفِ . وَأَمَّا تَوَلَّجَ فَمَعْنَاهُ دَخَلَ مِثْلَ وَلَجَ الْمَجْرَدُ » !

قَالَ صَاحِبُ الْأَسَاسِ : « وَلَجَ فِي الْبَيْتِ ، وَتَوَلَّجَ ، وَامْرَأَةٌ خَرَّاجَةٌ وَلَاجَةٌ » !

﴿ الْمَوْمَأُ إِلَيْهِ ﴾ الْمَفْعُولُ مِنْ : (أَوْمَأُ إِلَيْهِ يَوْمِي) ، (مَوْمَأٌ إِلَيْهِ) . (وَمَنْ : أَوْمَى إِلَيْهِ يَوْمِي) ، (مَوْمَى إِلَيْهِ) ، وَهُوَ مَنْقُولٌ وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَأَسِيرٌ !

قَالَ صَاحِبُ الْأَسَاسِ : « أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ ، وَصَلَّيْتُ بِالْإِيمَاءِ ، وَفَلَانٌ مَوْمَى إِلَيْهِ » ! وَقَدْ وَرَدَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ .

وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ السَّيُوطِيُّ عَنْ ابْنِ خَالَوَيْهِ ^(٢) : « لَيْسَ فِي

(١) مجلّة الضياء ، ٧ : ٢٢٦ .

(٢) الزَّوْهَرُ ، ج ٢ : ص ٥٤ .

كلامهم كلمة فيها أربع لغات لغتان بالهمز ولغتان بغير الهمز إلا أربعة
أحرف : أو مأت إليه وومأت ، وأوميت إليه ووميت ... !
فليس إنكار قول الكتاب : (المومئ إليه) بشيء ، ولو كان دون
(المومئ إليه) في الشهرة .

﴿الوَهْلَة﴾ المنقول : (لقيته أوَّلَ وَهْلَةٍ أَوْ وَهْلَةٍ أَوْ وَاهْلَةٍ)
أي أوَّلَ شيءٍ وأوَّلَ ما تراه ، كما حكاه ابن منظور ! والكتاب
يدخلون اللام حشواً فيقولون : (لأوَّلَ وَهْلَةٍ) !
قال ابن الأثير : « فلقيته أوَّلَ وَهْلَةٍ أي أوَّلَ شيءٍ . والوَهْلَة
المرّة من الفزع ، أي لقيته أوَّلَ فزعة فزعته بقاء إنسان » !

حرف الياء

﴿اليمين﴾ اليمين مؤنثة ، وأكثر قول الكتاب : (اليمين
القانوني) ، وصوابه : (القانونية) ! ومثل ذلك قولهم : (السن
النظامي) ، وصوابه : (النظامية) ! وكذلك (البئر) يذكرونها وهي
مؤنثة ! وكذلك (الساق) و(القدوم) !
أمّا (الألف) فذكر . فإذا أنث ، فذهاباً إلى الدراهم . ومثله (الدار)
مؤنثة ولا يذكر إلا على معنى المثوى ، كما هو في قوله تعالى : « ولنعيم
دار المتقين » !

وأما (الثدي) والجنّاح والحنوت والزقاق والسبيل والطريق
والسوق والسلم والصّلع والسلم (فيجوز فيه الوجهان .

الفصل الرابع عشر

﴿ خطأ وأخطاء ﴾

جمع المصادر

يقطع كثرة الكتاب بفساد جمع (الخطأ) على (أخطاء) .
واعتمادهم في ذلك أن نصوص المعجمات لم ترد بذكره . ويجري مذهبنا
حقاً مما اعتمدوه وعوتلوا عليه مجرى الضد . فـ (الخطأ) كـ (الخطاء)
اسم مصدر . قال ابن منظور : « الخطأ مهموز مقصور اسم من أخطاء
خطأ وإخطاء » ! والتصرف في أسماء المصادر أيسر من التصرف بالمصادر
وأهون سبيلاً . على أن المصادر إذا خرجت عن جنسيتها وأنزلت منزلة
الأسماء في دلالتها تصرف تصرفها . وهو ما أخذ به كثير من الأئمة
الفحول وما جرى عليه العرب أنفسهم !

قال ابن سيده في المخصص : « وهو الخطأ والخطاء والخطيئة » ! فإذا
وضع الخطأ موضع (ما يُخطأ به) كالوهم (لما يُوهم به) ، والاثم (لما
يُؤثم به) ، والحكم (لما يُحكم به) ، واللفظ (لما يُلفظ به) ، والنقل
(لما يُنقل به) ، والرأي (لما يُرى) ، والعلم (لما يعلم) ، والظن (لما
يُظن) ، انفك عن جنسيته وعمومه وانجذب إلى الاسمية ^(١) فذهب المانع
من جمعه . فانت تقول : (هذا خطأ من الأخطاء) كما قالت العرب :
(هذا وهم من الأوهام ، وإثم من الآثام ، وحكم من الأحكام ، ولفظ

(١) لا اسمية المصدر فهذه عامة في دلالتها أيضاً !

من الألفاظ ، ونقل من النقول ، ورأي من الآراء ، وعلم من العلوم ، وظن
من الظنون (حين جذبت (الوهم والإيثار والحكم واللفظ والنقل والرأي
والعلم والظن) من المصدرية إلى الإسمية !

وإذا عدت إلى نصوص العلماء وجدت أن جمع المصادر موقوف
على السماع لأنها تدل على ما يدل عليه الجمع من الكثرة . فإذا كانت
للعدد جاز الجمع لتعدد الوحدات أو للنوع قاسه بعضهم أيضاً تمييزاً
للأنواع . قال صاحب الهمع : « أما النوع ففيه قولان ؛ أحدهما يشي
ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه ، كالقول والألباب والحلوم ،
والثاني لا وعليه الشلويين قياساً للأنواع على الآحاد » !

أما صاحب المصباح فقد قال في (قصد) : « وبعض الفقهاء جمع
القصد على قصود ، وقال النحاة : المصدر المؤكد لا يشي ولا يجمع لأنه
جنس والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع . فإن كان المصدر عدداً
كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع
جمعت . فتقول ضربت ضربين وعلمت علمين فيثنى لاختلاف النوعين ،
لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته وعلماً يخالف علماً في معلومه
ومتعلقه كعلم الفقه وعلم النحو ، كما تقول عندي تمور إذا اختلفت الأنواع .
وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه لأن ظناً يكون خيراً وظناً
يكون شراً » ! وهكذا فلا تكاد تحسبه يعول على القياس ويدعمه بالدليل ويؤنسبه
بالنظير حتى يستدرك فيقول : « وقال الجرجاني ولا يجمع المبهم إلا إذا
أريد به الفرق بين النوع والجنس وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الإسمية

نحو العلم والظن ولا يطرّد، ألا تراه لم يقولوا في قتل وسلب ونهب
فَقُولُ وسَلُوبٌ ونُهوبٌ^(١) . وقال غيره : لا يجمع الوعد لأنه مصدر . فدلّ
كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا
باختلاف الأنواع وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر أي باقٍ على مصدريته .
وعلى هذا فجمع القصد موقوف على السماع » !

والذي عندي أن المصدر جنس للفعل كما قالوا ، والجنس يحتمل
القليل والكثير . فإذا حدّد المصدر بهذا التعريف فلا سبيل إلى جمعه
البتة سماعاً أو قياساً . لكنه إذا عدل به عن هذه الجنسية إلى نوع من
التحديد جاز جمعه قياساً على الأسماء . وسترى أن كل ما جمعه من
المصادر وتأولوا له بالسماع واختلاف الأنواع هو من قبيل ما خرجوا به
عن هذه الجنسية ، وهذا الوضع العام الذي وضع له في الأصل . فليس
جمعه إذاً شذوذاً كما حسبوا . وإنما لما زال عنه عارض المنع وهو الجنسية
عاد له حكم الجمع الذي يقتضيه حال الأسماء المتمكنة !

فكلام الأئمة على أن مصدر الوحدة ومصدر الهيئة يثنيان ويجمعان .
وأنت إذا قلت (جلت جولة ومشيت مشية الفزع) لم تر في (الجولة
والمشية) ما يدل على جنس الفعل بعد أن حدّد بالوحدة والهيئة المخصوصة .
فلا شذوذ على هذا في أطراد جمعها .

وكلام الأئمة على أن العقول والألباب والحلوم والعلوم والظنون

(١) أقول لو خدّدت العرب أنواعاً متباينة للقتل أو السلب أو النهب لما توقفت

عن جمعه البتة . لكنها لم تحتج إليه فيما تناولته من ذلك !

مصادر قد جمعت لاختلاف الأنواع . وهي على التحقيق أسماء لخروجها عن دلالاتها العامة في الأصل . قال صاحب المصباح : « ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب » ، وقال صاحب المفردات : « العقل يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم » ، وقال : « اللب العقل الخالص من الشوائب وسمي بذلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه كاللباب واللب من الشيء » . وقال ابن منظور : « الحليم بالكسر الأناة والعقل وجمعه أحلام وحلوم » !

وهكذا قال الجرجاني فيما حكاه صاحب المصباح : « ولا يجمع المبهم إلا إذا أُريد به الفرق بين النوع والجنس وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن ولا يطرّد » ! . وروى ابن منظور عن صاحب المحكم أن (الظن) يكون اسماً ومصدرًا ، وأن الذي يجمع على (الظنون) هو الاسم لا المصدر !

فهذا ونحوه يؤكد أن لك أن ما جمع لم يبق على مصدريته البتة . وعليه قول صاحب المصباح : « وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر باق على مصدريته » . وليس قول الأئمة فيه إنه مصدر إلا على الاعتداد بالأصل الأول . فانظر إلى ما قاله ابن يعيش في قول الزمخشري من خطبة المفصل (ثم إنهم في تضاعيف ذلك يحددون فضلها) ، قال : « التضاعيف جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته إذا أردت مثله أو أكثر » وقال : « وإنما

(١) فالغلبة التي اعتقدها الجرجاني في انجذاب ما جمع إلى الاسمية هي عندنا

جمع والمصادر لا تثني ولا تجمع لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والأشغال . أفرايت كيف جعل (تضعيفاً) مصدرأ فذكر بذلك حاله الأولى ، على شهرته في انفكاكه عنها وغلبة اسم الذات عليه . ف (التضاعيف) ها هنا (الغضون والأثناء) كما لا يخفى !

وهكذا ما علق به على قول الزمخشري من الخطبة « ومن لم يتق الله في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب ، ركب عمياء وخطب خطب عشواء » قال : « التنزيل مصدر نزل ينزل مثل كلم يكلم تكليماً والمراد به ها هنا المفعول بمعنى منزله . والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه » ! فالتنزيل على ذلك اسم للذات .

وكلام الأئمة على أن المصدر المؤكد لا يجمع كما قاله صاحب المصباح وهو صحيح على ما انتهيناه أيضاً . فالمصدر في قولك : قمت قياماً وجلست جلوساً ، قد ساوى معنى فعله بلا تحديد ، فهو باقٍ على مصدريته وإيهامه ووضعه العام ، دالٌّ على جنس فعله .

وكلام الأئمة على جواز جمع المصادر المنتهية بالتاء . فقد قال العلامة (يسن) في حاشية التصريح إن المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء . وليس فيه إلى ذلك ما ينصرف بنا عما رسمناه . فإن جمع ما انتهى بالتاء قد جرى حملاً على الاسمية أيضاً . وإذا تأولوا له باختلاف الأنواع أنا فهذا إيدان منهم بأنهم اعتذروا من جمعه بخروجه عن جنسية فعله . قال ابن الأثير :

« التحيات جمع تحية ، قيل أراد بها السلام . يقال : حياك الله أي سلم عليك ، وقيل التحية الملك ، وقيل البقاء . وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة . فيقال لبعضهم : أبيت اللعن ، وبعضهم : أنعم صباحاً ، وبعضهم : أسلم كثيراً ، وبعضهم عش ألف سنة . فقيل للمسلمين قولوا التحيات لله ، أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى » !!

والذي سهل انجذابه إلى الاسمية هذه التاء التي أفادت فيه معنى التحديد على وجه من الوجوه . ف (النية) التي تجمع على (النيات) اسم لا مصدر . قال صاحب المفردات : « والنية تكون مصدرًا واسمًا من نويت » ، وقال صاحب المصباح : « والنية الأمر والوجه الذي تنويه » !

فالذي نراه أن المصدر لا يجمع ما بقي على جنسيته وعمومه . وأنه كلما انفك عن الجنسية فقد انفك عن مقتضاها وهو عدم الجمع . لكن بليت القصيد هاهنا أنه هل يسوغ التصرف في المصدر كلما دعت إليه الحاجة ، فيخرج به عن جنسية الفعل ويجمع على إرادة الاسمية ^(١) ، كما أريد بـ (الخطأ) حين جمع على (أخطاء) وهو اسم مصدر ؟
أكثر نصوص الأئمة على الوقوف بهذه الإرادة عند حد السماع عدا ما انتهى من المصادر بالتاء . فليس لك هذا أن تجمع وتقول

(١) نبغي بذلك الاسمية المجردة لا اسمية المصدر بالطبع !

أردت بالمصدر الاسمية إلا أن يكون العرب قد فعلوه من قبل . وهو الحكم الذي يرجع إليه ويقتاس به، ولو أنه يخالف العرف اللغوي من وجوه . على أن بعضهم قد أخذ بالقياس كما أسلفناه جرياً على ما استن به العرب أنفسهم حين جمعوا (العلوم والظنون والحلوم والعقول والأعمال والأشغال ..) ! وأن المانعين من القياس لم يثبتوا على المنع فيما تناولته أقلامهم وذاع في مصنفاتهم ! فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماعاً، وعللوا كذلك باختلاف الأنواع . وجمعهم هذا وتعليقهم دليلان على تعلّقهم بالقياس واشتداد الداعي إلى الأخذ به :

والذي سنورده لك مما جرت عليه أقلام كبار الأئمة يدلّك دلالة سديدة واضحة أن التصرف في المصادر لا يمكن أن يحده سماع ، وأن اللغة تقتضيه اقتضاء كلما احتاجت إلى تجديد المعاني وتوليدها ، وتصريفها حيثما اتجه الفكر . وأن أصولها إلى ذلك لا تأباه ولا تعافه بحال من الأحوال !

فأنت إذا تقصّيت ما كتبوه واستقرّيته وجدت أن أحدهم لم يتورع عن جمع المصدر إذا نوى فيه الاسمية ولو لم يرد النص على سماع جمعه . فالعرب قد جمعت من المصادر ما احتاجت إلى إرادة الاسمية فيه ، وتصرفت فيما اضطرت أن تخرج به عن الجنسية تمييزاً للأنواع بحكم تجديد مدلولاته . وليس هذا مما يمثل أو يمكن أن يحصره سماع !

قال صاحب المصباح : « واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب » !

وقال : « ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة . فيقال بينهما نسب أي قرابة وجمعه أنساب » !

وقال : « والهوى مقصور مصدر هويته من باب تعب إذا أحببته . وعَلِقَتْ به ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم فيقال : اتبع هواه وهو من أهل الأهواء » !

وقال : « وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها . فالفرض : المفروض ، جمعه فروض مثل فلس وفلوس » !

وقال : « وفرس عُريٌّ لاسرَّج عليه وصف بالمصدر ثم جعل اسماً وجمع فقيل : خيل أعراء ، مثل قفل وأقفال » !

وقال : « ووهمت وهماً وقع في خلدي والجمع أوهام » !

وقال : « الغيم السحاب ، الواحدة غيمة . وهو مصدر في الأصل من غامت السماء من باب سار إذا أطبق بها السحاب » !

وقال : « والشق بالفتح انفراج في الشيء وهو مصدر في الأصل والجمع شقوق » !

وقال : « والجمع أيضاً الجماعة تسمية بالمصدر ، ويجمع على جموع مثل فلس وفلوس » !

وقال : « واستعمل المصدر اسماً وجمع على ألفاظ كفرخ وأفراخ » !

وقال : « المكس الجبابة وهو مصدر من باب ضرب أيضاً فاعله
مكأس . ثم سمي المأخوذ مكساً تسميه بالمصدر وجمع على مكوس مثل
فلس وفلوس » !

وقال : « ثم استعمل البول في العين وجمع على أبوال » !
وقال : « والبعث الجيش تسمية بالمصدر والجمع بعوث » !
وقال : « ووقف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقاف » !
وقال : « ثم أطلق الرهن على المرهون وجمعه رهون مثل فلس
وفلوس » !

وقال : « وسُمِّي ما يصاد صيداً ، إما فعل بمعنى مفعول وإما تسمية
بالمصدر والجمع صيود » !

وقال ابن منظور : « والفتح افتتاح دار الحرب وجمعه فتوح » !
وقال : « والوضع أيضاً الموضوع سمي بالمصدر وله نظائر منها ما
تقدم ومنها ما سيأتي إن شاء الله تعالى ، والجمع أوضاع » !
وقد ورد (النص) عنهم مصدراً منقولاً إلى الاسمية بمعنى المنصوص
فجمع على نصوص . ثم أُسْمِيَ به الكتاب والسنة ، وأصل معناه :
الرفع أو الإظهار !

ونظائر ما ذكرناه لك مما جمعه العرب من المصادر حملاً على الاسمية
لا يحصى عد .

أما كثرة الأئمة فقد جروا على جمع ما فوق الثلاثي وتوقفوا عن

الثلاثي وليس بالوجه . فجمعوا استعمالاً على استعمالات واختراعاً على اختراعات واحتمالاً على احتمالات واعتقاداً على اعتقادات واحتجاجاً على احتجاجات وتقريراً على تقارير وإزاماً على إزامات والتزاماً على التزامات وتدقيقاً على تدقيقات وإحفاقاً على إحفاقات واعتماداً على اعتمادات وانتقالاً على انتقالات ونصحيفاً على نصحيفات وتنبيهاً تنبيهات وتنزيلاً على تنزيلات وتصرفاً على تصرفات وغير ذلك . كما جمعوا تركيباً على تركيب وتقليباً على تقاليب وتعليلاً على تعاليل ونكبيراً على تكاير وتصغيراً على تصاغير وتصنيفاً على تصانيف وتأليفاً على تأليف وتنفعيلاً على تنفاعيل وتقسماً على تقاسيم وتعبيراً على تعابير " وشاع ذلك في مؤلفاتهم شيوعاً متعاملاً . وكأنهم استسهلوا فيه جمع السلامة ووحدته الجمع في صيغة منتهى الجموع . لكن ما جمعته العرب منه على كل حال نادر إذا قيس بما ورد مجموعاً من مصادر الثلاثي . وليس منع المانعين من جمع المصدر مقصوراً على الثلاثي في الأصل . قال ابن منظور : « وقول ابن جني المضاف والمضاف إليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد . إنما جمع تنزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف إليه تنزيلات في وجوه كثيرة منزلة الاسم الواحد . فكنتي بالتنزيلات عن الوجوه

(١) : تلاحظ ذلك خاصة في كلام ابن جني (الخصائص) وابن هشام (المغني) والسيوطي (الزهر والهمع) والصبان (حاشيته على الأشموني) والأشموني (شرح الألفية) والزمخشري (الأساس) وسواهم من الأئمة الفحول !

المختلفة . ألا ترى أن المصدر لا وجه له إلا تشعب الأنواع وكثرتها؟
مع أن ابن جني تسمّح بهذا تسمّح تحضر وتحذق ، فأما على مذهب
العرب فلا وجه له إلا ما قلناه « !!

فالوجه عندنا بلا ريب ما انتحاه ابن جني وتحذق به وعول عليه
تعوّيلاً ! فقد وقع له من جمع مصادر الثلاثي ما يقتاد النظر إلى إثبات
الحكم الذي بسطناه . وابن جني من تعلم في حذقه للنحو والتصريف ،
واستقراءه دقائق اللغة ، وجمعه أشغاتها ، وتمحيصه دخائلها وغرائبها ^(١) !

فقد جمع (قصداً) على (قصد) حين انتوى فيه الاسمى خلافاً
لما قدّمنا من كلام الفيومي . قال في (الخصائص) ^(٢) : « فإن قلت
فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجيئوا إليه ، من غير
اعتقادٍ منهم لعله ، ولا لقصد من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه

(١) : قال فيه ياقوت الحموي صاحب معجم الأدباء : « كان من أحذق
أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، صنف في ذلك كتباً برز فيها على المتقدمين
وأعجز عن مثلها المتأخرين ، حتى قال فيه أبو الحسن علي بن الحسن البخاري في
دمية القصر : ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما
لأبي الفتح ، ولا سباً في علم الأعراب » !

وقال صاحب المصباح في خاتمة كتابه : « وكنت جمعت أصله من نحو سبعين
مصنفاً ما بين مطول ومختصر ، من ذلك التهذيب وغير ذلك مما تراه
في مواضعه ومن كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ
بأقوالهم الموقوف عند نصوصهم وآرائهم مثل ابن الأعرابي وابن جني » !

(٢) : (ج ١ ، ص ٢٤٧) .

وأغراضه « ! وقال أيضاً : ^(١) » وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها « !
وقال ^(٢) : « وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة
على ما في النفوس « ! وقال ^(٣) : « ولما كانت النحويون بالعرب
لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم معجلين ، ولمعانيهم وقصودهم
آمين « !

فقد استعمل (القصد) وهو مصدر ، اسماً بمعنى (المقصود) ، فعاد
له بذلك حكم الجمع لزوال المانع منه ، وهو دلالة على جنسية
فعله ! .

وهكذا جمعَ (الحذف) وهو مصدرُ (حَذَفَ) ، على (حذف) ،
فقال ^(٤) : « ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذف ،
كحذف المضاف وحذف الموصوف « !

وعلى ذلك جمعه (حَمَلًا) بالفتح على (حمل) ، قال ^(٥) : « ثم
قالوا غلبوا ، حَمَلًا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا كساوان تشبيهاً له
بغلباوان ، ثم قالوا قرأوا ، حَمَلًا له على كساوان ، على ما تقدم ،
وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة
حاجة أهلها إلى التصرف فيها « !

(١) : (ج ١ ص ٢٥٥) .

(٢) : (ج ١ ص ٣١٤) .

(٣) : (ج ١ ص ٨٨) .

(٤) : (ج ١ ص ٢٢٢) .

ومثله جمع (الفصل) خلاف (الوصل) على (فصول) ، قال ^(١) :
« وأنشدنا أيضاً :

فقد والشكُّ بين لي عناءٌ بوشكٍ فراقهم صردٌ يصيح
أراد فقد بين لي صردٌ يصيح بوشكٍ فراقهم والشكُّ عناءٌ .
فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا شيء منها» .
وأقرب من ذلك جمعه (الغلط) وهو شبيهه (الخطأ) ، على
(أغلاط) . قال ^(٢) : « فكان يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى
أن شاع واستمرَّ فسادُ هذا الشأن مشهوراً ظاهرةً ! » وقد جمعه صاحب
القاموس أيضاً في خطبة كتابه قال : « واختصت كتاب الجوهرى من
الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفضحة
لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه » ! ورواه
عنه صاحب المزهرة ^(٣) فلم يستوقف نظره البتة !

وقد جمع ابن جني (الغلط) على (غلاط) أيضاً . قال ابن
منظور : « والغلط في الحساب وكل شيء ، والغلت لا يكون إلا في
الحساب . قال ابن سيده : ورأيت ابن جني قد جمعه على غلاط ولا
أدري وجه ذلك » ! ووجه ذلك عندي أن ابن جني لما وضع (الغلط)
وهو مصدر ، موضع الاسم وجعل بمنزلة (المغلوط فيه) ، جمعه جمع

(١) : (ج ١ ص ٣٣٥) .

(٢) : (ج ١ ص ٤٠٨) .

(٣) : (ج ١ ص ٦٣) .

قلّة على (أغلاط) وجمع كثرة على (غلاط) ، على ما هو القياس !
 قال سيبويه ^(١) : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا
 كسّرتَه لأدنى العدد بنيتَه على أفعال ، وذلك قولك جَمَلٌ وأَجْمَلٌ وجَبَلٌ
 وأَجْبَلٌ وأَسَدٌ وآسَدٌ . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فِعال
 وفُعلول . فإِما الفِعال فنحو جِمال وجِبال ، وأما الفُعلول فنحو أُسود
 وذُكور . والفِعال في هذا أكثر » !

أما أخذ ابن جني في ذلك بالقياس فهذا دليله . قال ^(٢) : « ألا ترى
 أنهم يقولون في وصايا الجمع إن ما كان من الكلام على فَعْل فتكسیره
 على أَفْعُل ككَلَبٌ وأَكَلَبٌ وكَعَبٌ وأَكَعَبٌ وفرخ وأَفْرَخٌ ، وما كان
 على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القلّة على أَفْعَال نحو : جَبَلٌ
 وأَجْبَالٌ وعُنُقٌ وأَعْنَقٌ وإِيلٌ وآبَالٌ وعَجَزٌ وأَعْجَازٌ وربّع وأَرْبَاعٌ وَضَلَعٌ
 أَضْلاعٌ وَكَبِدٌ وأَكْبَادٌ وَقَفْلٌ وأَقْفَالٌ وَحَمَلٌ وأَحْمَالٌ . فليت شعري هل
 قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره . ألا تراكم لو
 لم تسمع تكسير واحدٍ من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً ، أكنت تحتشم
 من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية
 التي تقدمت لك في بابه » !

هذا ، وانظر إلى تدابر مرويات الأئمة في جواز جمع (وعد) !

(١) : (ج ٢ ، ص ١٧٧) .

(٢) : الخصائص : (ج ١ ، ص ٤٣٩) .

فَـ (الوعد) مصدر في الأصل لكنه استعمل استعمال الأسماء ، فينبغي أن يحمل عليها في الجمع ، فيقال : (الوعود) ! وقد جرى على ذلك ابن جني كما هو اعتماده . فقال ابن منظور : « والوعد من المصادر المجموعة ، قالوا الوعود حكاة ابن جني » ! والحق أن ابن جني جمعه ولم يحك جمعه البتة . وقال ابن منظور أيضاً : « قال الأزهري : الوعد والعدة يكونان مصدرًا واسماً فأما العدة فتجمع على عدات والوعد لا يجمع » !! وقال صاحب المصباح في (قصد) : « وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر » ! وعليه نص الصحاح ومفردات الراغب ؟ ! وهكذا قال صاحب الأساس : « وفي قلبه وجَل ، وفي قلوبهم أوجال » ! ولم أره في الصحاح أو المصباح أو المختار أو اللسان أو القاموس أو مفردات الراغب !! . . .

ونظائر ما ذكرناه فاشية شائعة ، قد وقعت لفحول الأئمة بحكم تقلب معنات الألفاظ وتجدها باستمرار واطراد . وليس ما اعتمدوه ها هنا خروجاً على أصول اللغة ، وإنما هو تخريج للمسائل على ضوء هذه الأصول نفسها لا أكثر ولا أقل !

فالتصرف في المصدر أشهر من إن تكثر عليه الأمثلة ، وأنت لو أحصيت ما يجمعه الكتاب اليوم من المصادر بحكم مقتضيات التعبير لأعياء الحصر ! والأئمة قد خرجت بالمصدر عن جنسية فعله وعدلت به في كثير من الأحيان إلى الذاتية فسمت به نسجاً على ما سمعته من

العرب مما جاء على هذا المنوال . وقد مثلنا لذلك فيما أوردناه .

* * *

فدلّ ما ذكرناه أنّه ما دام المصدر على جنسية فعله فهو لا يجمع
البتة ، لأنه يتناول الجنس وآحاده تناولاً واحداً ، كما قال ابن جني . فلا
تمييز فيه للآحاد أو الأنواع ليجمع إذا أُريد بجمعه ذلك !
أمّا إذا حيد به عن هذا الأصل تبعاً لتجدد معنيات الألفاظ ،
وخرج به إلى التخصيص كأن يدل به على الوحدة أو الهيئة أو النوع
كالقومة والمشية والعلم ، فجمعه قياس لا انكسار فيه . فالعمل
والنية في الحديث (إنما الأعمال بالنيات) اسمان لا مصدران . ألا
ترى أن القصد : (ما تعمله مقدر بما تنويه) ؟

أما قول الأئمة فيما جمع من المصادر إنه مصدر فهو على
الاعتداد بالأصل الذي فارقه . وأما اعتذارهم من الجمع باختلاف
الأنواع فهو صحيح من حيث أن النوعية قد خرجت باللفظ عن
مصدريته التي تقتضي جنسية الفعل .

وإذا كان هذا حال المصادر فحال أسماءها في الجمع
أيسر من ذلك ، وأحرى أن يعتمد فيها ما عوّل عليه هاهنا .
هذا مذهبنا في المصادر وجمعها قد بسطناه بسطاً وخرجناه على الأدلة
والشواهد والنصوص . ونحن نود لو تناقش فيه لتتجلى بذلك جوانبه ،
وننبه إلى ما يكون قد فاتنا من أطرافه . وقد جعلنا اسم كتابنا (أخطاءنا)
علماً لرأينا هذا ، ومن الله العون .

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١	٥	إذا	إذ
١٦	١٠	استننه الأستاذ	استن به الأستاذ
≡	≡	واقئاس به	واقئاس
٣٤	٥	إذا	إذ
٣٨	١٦	جواب	جواب
٤١	١٠	حيص	خص
٤٣	٥	ويستعبدونه	ويستعبدونه
٤٨	٨	رد (الوزير)	لا (الوزير)
٤٨	١٤	التقدير	التقرير
٥١	١	(٢) المرقوم	(٣) المرسوم
٥٢	١٤	سابقها	سابقها
٨٠	٢	الحورية	الحورية
٩٢	٦	بلا خاف	بلا خلاف
١٠٦	١٦	وعلى مفعّل	وعلى (مفعّل)
١١٢	١٣	رسمو	سمو
١٣٢	١٤	فالأصح	فالأصح
١٤٣	٩	والأصل لو يفاير	والأصل لو تدبروه يفاير
١٤٦	٧	موضع ()	موضع (SI)
١٥٠	٨	أو يُعيدكم	أو يُعيدكم
١٧٧	٤	يقال هو درعي	يقال هو دعي
١٧٨	٨	الاثبات	الاثبات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٥	٢	فلا نراه	أفلا نراه
٢٠٩	٥	للحوق في اثر الحمى	للحرق في اثر الحمى
٢١٩	٤	(صَفَّح)	(صَفَّح)
٢٨٩	٢	يجمع في	يجمع فيه

نبيه : قد وقع في الكتاب خلال الطباعة بعض التحريف ، فأشرنا هنا إلى ما لابد من التنبيه عليه من ذلك . وسكتنا عما يفتن له بمجرد النظر ، كالغلط في مواضع همزة الوصل والقطع . وتقديم ما حقه التأخير في باب المفردات كذكر (آجر) قبل (إبالة) في حرف الألف . فنعتذر مما كان ونرجو من القراء أن يبادروا إلى تصحيح ما أشرنا إليه قبل تصفح الكتاب ودراسته .

المؤلف



فهرس الكتاب

ص	
٦٥	(٤) = = (نساء)
٦٦	(٥) الثانوي والثمنوي
٦٧	(٦) النسبة إلى (دولة ودول)
٧٠	(٧) = = (شفة وشفاه)
٧١	(٨) = = (الحكمة)

الفصل الرابع

٧٢	(١) العدد في تمييزه وتعريفه
٧٤	(٢) ثمان

الفصل الخامس

٧٦	(١) قياسية الصفات المشبهة (فخيم ووفير)
----	--

٧٩	(٢) المصادر اليائبة (المسؤولية)
٨١	(٣) قياسية (استفعل) وجمع اللغة العربية الملكية

٨٥	(٤) فرق ما بين (أفعل) (وفاعل) المهموز الاول في المضارع والمصدر
----	--

الفصل السادس

	في تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين بمنعه
٨٧	(١) صناعة وصناعات وصنائع
٨٨	(٢) الخصم والاختصاص

ص	
	المقدمة
١	توطئة الكتاب
١٠	نهج الكتاب
٢٩	مضامين الكتاب

اباب الاول

الفصل الاول

٣٧	(١) تصدير الرسائل عند الإجابة
٤٥	(٢) القرار
٥١	(٣) المرسوم

الفصل الثاني

٥٣	(١) هل والهمزة وما إليها
٦٠	(٢) فرق ما بين (أم) و (أو) بعد همزة الاستفهام
٦٢	(٣) سواء والهمزة ء وأم وأو والواو بعدهما

الفصل الثالث

قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه

٦٤	(١) النسبة إلى (الأخلاق)
٦٤	(٢) = = (التربية)
٦٥	(٣) = = (الدعوة)

ص

- ١٢٢ (٢) حذف حروف العطف
١٢٤ (٣) لام التقوية
١٣٠ (٤) حمل (لو) على (إن)
١٣٢ (٥) كلا وكلتا
١٣٣ (٦) حروف التعدي

الفصل الطاري عشر

- ١٤١ (١) وإلا لكان كذا
١٤٣ (٢) لا أعلم ما إذا كان
(٣) لم يعد قد أدرأ على التعاليم أو صالحاً للعمل ١٤٧
(٤) جواب (لما) هل يكون فعلاً ١٥١
مضارعاً ؟

الباب الثاني

الفصل الاول

حرف الألف

- ١٥٤ ١ - أجر
١٥٤ ٢ - إباله
١٥٤ ٣ - أذنته بكذا
١٥٤ ٤ - الأرم
١٥٥ ٥ - الأرش
١٥٥ ٦ - أزر
١٥٥ ٧ - الأزمة
١٥٦ ٨ - تأسس

ص

- (٣) غريب وأغراب ، حفيد وأحفاد ٨٩
(٤) الحاجة والحوائج ، العادة والعوائد ٩٠

الفصل السابع

صوغ اسم المكان من معتل
العين الثلاثي ومكسورها السالم

- ٩٣ (١) المصيف
٩٣ (٢) المطار والمطير
٩٥ (٣) المعرض
٩٥ (٤) المحفل
٩٥ (٥) المحل والمحلة
٩٦ (٦) المفصل

الفصل الثامن

- (١) صوغ اسم المفعول من الثلاثي ٩٧
والرباعي
(٢) اسم المفعول من اللازم والمتعدي ١٠٢
بالحرف
(٣) اسم المفعول الثلاثي من معتل ١٠٦
العين بالواو والياء

الفصل التاسع

- (١) تأنيث (أي) ١٠٧
(٢) ضوئاً ، تكبيره وتأنيثه ١٠٩
(٣) منع الصرف في الجموع الممدودة ١١٢

الفصل العاشر

- (١) حذف الجارّ قياساً بعد (أنّ وأن) ١١٦

ض

الفصل الثاني

حرف الجيم

- ٩٩ - مجبور ومجبر
١٠٠ - نجبيّ ومجبوّ ومُجبي
١٦١ - الجُرح
١٦١ - جرّس
١٦١ - جذر والجذري
١٦٢ - الجنان
٤١ - أجب عنه وعليه
١٦٢ - الجواز
١٦٢ - جوعاف

حرف الحاء

- ١٦٣ - حذاه وحدا به
١٦٤ - التحرير
١٦٤ - الحراك
١٦٤ - حرمة
١٦٤ - التحري
١٦٥ - المحاضرة
١٦٧ - حصب
١٦٧ - الحصة
١٣٣ - احتفل العيد
١٦٧ - مستحكم الحلقات
١٦٧ - الحمارّة والصبارة

ض

- ٩ - تأكد
١٥٦ - ألهم
١٥٦ - آلى يوئلي ويوئلي
٨٥ - آمن يوئمن ويوئامن
٨٥ - أنيس
١٥٦ - أنس يوئنس ويوئانس
٨٥ - آنية
١٥٧ - آونة
١٥٧ - آوى يوئوى ويوئاوى
٨٥

حرف الباء

- ١٥٨ - بجة
١٥٨ - تبجبح
١٥٨ - البججوحة
١٥٩ - يبذل عنايته في طبعها
١٥٩ - برطيل
١٥٩ - بكرة
١٥٩ - بلغ وتبلغ
١٦٠ - بهر
٩٨ - مبيع ومباع
١٦٠ - بيطار
١٠ - بينا وبيننا

ص	
١٧٤	٧١ - خلا على الشيء
١٧٤	٧٢ - اختلى به
١٧٥	٧٣ - تخمّر
١٢٧	٧٤ - خوفك الحرب ومنها ولها
١٣٥	٧٥ - خوّلت الأمر إليه

الفصل الثالث

حرف الدال

١٧٦	٧ - اندحر
١٧٦	٧٧ - تدخل ودخل وتداخل
١٧٦	٧٨ - دعك
١٧٦	٧٩ - الدعامة
١٧٧	٨٠ - الدعاوة والدعاية
١٧٨	٨١ - تداعي
١٧٨	٨٢ - تدلل
١٧٨	٨٣ - أدمن
١٧٨	٨٤ - دنت وأدنت

الفصل الرابع

حرف الراء

١٨٠	٨٥ - الرأس والرئاسة
١٨٠	٨٦ - رأي عيني
١٨١	٨٧ - ربحه
١٨١	٨٨ - الراتب والمرتب
١٨٢	٨٩ - رحوم

ص	
١٦٨	٤٩ - الخنكة
١٦٨	٥٠ - أحرار
١٦٩	٥١ - التحوير
١٦٩	٥٢ - الحارة
١٦٩	٥٣ - حاز
١٦٩	٥٤ - أحاطه علما
١٣٣	٥٥ - احتاطوا المدينة
١٧٠	٥٦ - حار
١٧٠	٥٧ - احتار
١٧١	٥٨ - معي

حرف الخاء

١٧١	٥٩ - الختم
١٧١	٦٠ - انخذل
١٧١	٦١ - الخراج
١٧٢	٦٢ - الخرق
١٧٢	٦٣ - الخصلة
١٧٢	٦٤ - الخطرة
١٧٢	٦٥ - الإخطار
١٧٣	٦٦ - خطف
١٧٣	٦٧ - الخطاف
٩٨	٦٨ - مخفي ومخفى
١٧٣	٦٩ - الخلسة
١٧٤	٧٠ - الخلة

ص	
١٩٣	١١٠ - التسرّب والانسراب والتسرّب
	والسُرُوب
١٩٧	١١١ - مُسِيرٌ
١٩٧	١١٢ - الإسراع والتسريع
١٩٨	١١٣ - السُّعْلة
١٩٨	١١٤ - السُّفْرة
١٩٨	١١٥ - السفوف
١٩٨	١١٦ - الاستلام
١٩٩	١١٧ - السلاَمي
١٩٩	١١٨ - السند
٢٠٠	١١٩ - السوغ
٩٨	١٢٠ - مَسوق ومُساق
٣٠٠	١٢١ - سَيِّع وسفّط

الفصل السادس

حرف الشين

٢٠١	١٢٢ - الشبيبة والشباب
٢٠١	١٢٣ - الشُرْطة
٢٠١	١٢٤ - الشرع والتشريع والاشتراع
	والتشريع
٩٨	١٢٥ - مَشْعول ومُشعل
٢٠٤	١٢٦ - شاغب
٢٠٥	١٢٧ - شَغاف
٢٠٥	١٢٨ - شاد وأشاد وشيّد

الفصل السابع

ص	
١٨٣	٩٠ - الاسترحام
١٨٣	٩١ - الززمة
١٨٣	٩٢ - الاسترسال
١٨٥	٩٣ - رضح
١٨٥	٩٤ - الترضية
١٨٦	٩٥ - رطب
١٨٦	٩٦ - أرعب
١٨٦	٩٧ - بالرغم وعلى الرغم
١٨٧	٩٨ - بالرفاء والبنين
١٨٨	٩٩ - الرفات
١٨٨	١٠٠ - أرفق ورفق ورفق
١٨٩	١٠١ - الرفاه
١٨٩	١٠٢ - الرقم
١٨٩	١٠٣ - الترقين
١٩٠	١٠٤ - تراوح
١٩١	١٠٥ - الرُوع والرّوع

الفصل الثامن

حرف الزاي

١٩٢	١٠٦ - الزبون
١٩٢	١٠٧ - تزعم
١٩٢	١٠٨ - الزهو

حرف السين

٩٨	١٠٩ - مَسْدول ومُسدل
----	----------------------

حرف الظاء

٢١٤ ١٤٧ - ظهر انيكم

الفصل الثامن

حرف العين

٢١٦ ١٤٨ - العتيد

٢١٦ ١٤٩ - العمة

٢١٧ ١٥٠ - استعجب

٢١٧ ١٥١ - العجر

٢١٧ ١٥٢ - استعذر

٢١٨ ١٥٣ - عرض

٢١٨ ١٥٤ - استعرض

٢١٩ ١٥٥ - تعرف عليه

٢٢٢ ١٥٦ - العازب

٢٢٢ ١٥٧ - الاعزام

٢٢٢ ١٥٨ - العشر

٢٢٣ ١٥٩ - العشاء

٢٢٤ ١٦٠ - العضادة

١٦١ - اعطيت لفلان راتبه وأعطى ١٢٧

له الراتب

١٦٢ - أعطيت إليه كذا ١٣٤

١٦٣ - معفو عنها ومُعفاة ومعفية ١٠٠
ومعفوة

١٦٤ - العقار ٢٢٤

حرف الصاد

٢٠٦ ١٢٩ - الصحيفة والصفحة

٢٠٦ ١٣٠ - صادر

٢٠٦ ١٣١ - صدق

٢٠٧ ١٣٢ - صرف

٢٠٨ ١٣٣ - التصرف

٢٠٨ ١٣٤ - صارم

٢٠٩ ١٣٥ - الصعداء

٢٠٩ ١٣٦ - الصالح

٢٠٩ ١٣٧ - أنصاع

١٠١ ١٣٨ - مصوغ ومصاغ

٩٨ ١٣٩ - مصون ومصان

٩٨ ١٤٠ - مصيب ومصاب

حرف الضاد

١٣٥ ١٤١ - ضحي راحته وشرفه

حرف الطاء

٢١١ ١٤٢ - طبق

٢١١ ١٤٣ - الطابق

٢١٢ ١٤٤ - الطموح

٢١٣ ١٤٥ - طاف عليهم

٢١٣ ١٤٦ - الطوال والطيلة

ص	
٢٣٧	١٨٥ - الفج
٢٣٧	١٨٦ - الفداحة
٢٣٧	١٨٧ - الفذالكة
٢٣٩	١٨٨ - فسح
١٠١	١٨٩ - مفسود ومفسد
٢٤٠	١٩٠ - تفشّ
٢٤٠	١٩١ - نفاصح
٢٤٠	١٩٢ - انفك
٢٤٢	١٩٣ - الأفلّاس والمفليس
٢٤٢	١٩٤ - الفهم
٢٤٣	١٩٥ - فار
٢٤٣	١٩٦ - فوض

الفصل العاشر

حرف القاف

٢٤٤	١٩٧ - قبل به
٢٤٥	١٩٨ - القحف
٢٤٥	١٩٩ - القراح
٢٤٥	٢٠٠ - القشعريرة
٢٤٥	٢٠١ - قاصر
٢٤٦	٢٠٢ - اقضى
٢٤٦	٢٠٣ - المقتضي
٢٤٦	٢٠٤ - المقتضية
٢٤٧	٢٠٥ - القطار

ص	
٢٢٥	١٦٥ - العماية
٢٢٥	١٦٦ - عني وعني وعني
٢٢٥	١٦٧ - عهد إليه
٢٢٧	١٦٨ - العهدة
٢٢٩	١٦٩ - عود وتعود واعتاد
٢٢٩	١٧٠ - استعاد
٢٢٩	١٧١ - عول
١٣٥	١٧٢ - يعاونه في إنشاءها
٢٣٠	١٧٣ - عابه
٢٣٣	١٧٤ - العيان

الفصل التاسع

حرف الغين

٢٣٤	١٧٥ - الغث والسمين
٢٣٤	١٧٦ - لاغرو
٢٣٤	١٧٧ - الغش
٢٣٥	١٧٨ - الغضن
٢٣٥	١٧٩ - الغلاظة
٢٣٥	١٨٠ - الغواية
٩٩	١٨١ - مغيث ومغاث
٢٣٥	١٨٢ - غيور
٩٨	١٨٣ - مغيظ ومغاظ

حرف الفاء

٢٣٦	١٨٤ - فتش
-----	-----------

حرف الميم

- ٢٦٠ - ٢٢٦ - أمجاد
٢٦١ - ٢٢٧ - مدته بكذا
٢٦٣ - ٢٢٨ - مرحي وترحي
٢٦٣ - ٢٢٩ - صبر
٢٦٤ - ٢٣٠ - الاستمزاج
٢٦٤ - ٢٣١ - المساس
٢٦٤ - ٢٣٢ - المطرة
٢٦٥ - ٢٣٣ - امتقع
١٢٧ - ٢٣٤ - ممكن لهم ويمكن لهم
٢٦٥ - ٢٣٥ - الايملاء
٢٦٦ - ٢٣٦ - الاستملاك
١٣٤ - ٢٣٧ - منحت إليه كذا
٢٦٦ - ٢٣٨ - أمين
٢٦٨ - ٢٣٩ - منيت
٩٩ - ٢٤٠ - تميط ومطاط
٢٦٨ - ٢٤١ - الميوع

الفصل الثاني عشر

حرف النون

- ٢٦٩ - ٢٤٢ - نيه عليه بكذا
١٣٣ - ٢٤٣ - ينتج منه والنتاج

- ٢٤٩ - ٢٠٦ - القطف
٢٤٩ - ٢٠٧ - قفف
١٣٥ - ٢٠٨ - استقل السيارة أو القطار
٢٤٩ - ٢٠٩ - التقنين
٩٨ - ٢١٠ - مقود ومقاد
١٠١ - ٣١١ - مقول ومقال
٢٥١ - ٢١٢ - قاسه

حرف الكاف

- ٢٥٢ - ٢١٣ - تكبد وكبد
٢٥٣ - ٢١٤ - كشف
٢٥٣ - ٢١٥ - الكف
٢٥٥ - ٢١٦ - كانه
٢٥٧ - ٢١٧ - السكال
٢٥٧ - ٢١٨ - كبت وكيت

الفصل الحادي عشر

حرف اللام

- ٢٥٨ - ٢١٩ - اللحق
٢٤٨ - ٢٢٠ - الملافاة
٢٥٨ - ٢٢١ - لقيه
٢٥٩ - ٢٢٢ - التقيت به
٢٥٩ - ٢٢٣ - لاب
٢٥٩ - ٢٢٤ - ملام
١٣٨ - ٢٢٥ - لته لما فعل

الفصل الثالث عشر

حرف الهاء

٢٧٧	٢٦٦ - الحفاف
٢٧٧	٢٦٧ - الهدنة
٢٧٧	٢٦٨ - هدنه
٢٧٨	٢٦٩ - هراء
٢٧٨	٢٧٠ - أهزله
٢٧٩	٢٧١ - هزم
٢٧٩	٢٧٢ - الهمج
٢٧٩	٢٧٣ - الهينة
٢٧٩	٢٧٤ - أهاجه
٩٨	٢٧٥ - مهيج ومهاج

حرف الواو

٢٨٠	٢٧٦ - الموجب
٢٨٠	٢٧٧ - الوجبة
٢٨٠	٢٧٨ - الوحدة
٢٨٠	٢٧٩ - استوحد
٢٨١	٢٨٠ - الوحشة
٢٨١	٢٨١ - الدعة
٢٨١	٢٨٢ - وريث
٢٨١	٢٨٣ - السعة
٢٨٢	٢٨٤ - وصله

٢٦٩	٢٤٣ - نخيف
٢٦٩	٢٤٤ - الند
٢٦٩	٢٤٥ - ندّمه
٢٧٠	٢٤٦ - التنسيق
٢٧١	٣٤٧ - نشب
٢٧١	٢٤٨ - الناطور
٢٧١	٢٤٩ - نظرك الامر وفيه وإليه وله ١٢٧
٢٧١	٢٥٠ - استنظر
٢٧١	٢٥١ - نظّر
٢٧٢	٢٥٢ - النظرة
٩٩	٢٥٣ - منعوش ومُنْعَش
٢٧٢	٢٥٤ - نفد
٢٧٢	٢٥٥ - النفاس
٢٧٢	٢٥٦ - نفض
٢٧٣	٢٥٧ - انتقص منه
٢٧٣	٢٥٨ - النقاهاة
٢٧٣	٢٥٩ - نموذج
٢٧٤	٢٦٠ - ناهز
٢٧٤	٢٦١ - ناظ
٢٧٤	٢٦٢ - النوال
٢٧٥	٢٦٣ - نؤّه به
٢٧٦	٢٦٤ - النوايا
١٠٠	٢٦٥ - منوي ومنوى

ص

٢٩٠

٢٩٥ — التكية

٢٩١

٢٩٦ — تولج

٢٩١

٢٩٧ — الموماً إليه

٢٩١

١٩٨ — الوهلة

٩٩

٢٩٩ — موهون وموهن

حرف الباء

٢٩٢

٣٠٠ — اليمين

الفصل الرابع عشر

٢٩٣

خطاً وأخطاء ما جمع المصادر

ص

٢٨٢

٢٨٥ — وضاء

٢٨٣

٢٨٦ — الواضحة

٢٨٣

٢٨٧ — الوظيفة

٢٨٤

٢٨٨ — توفر

٢٨٥

٢٨٩ — الوفق والوفاق

٢٨٥

٢٩٠ — وافاه

٢٨٦

٢٩١ — توفي

٢٨٧

٢٩٢ — وفاة

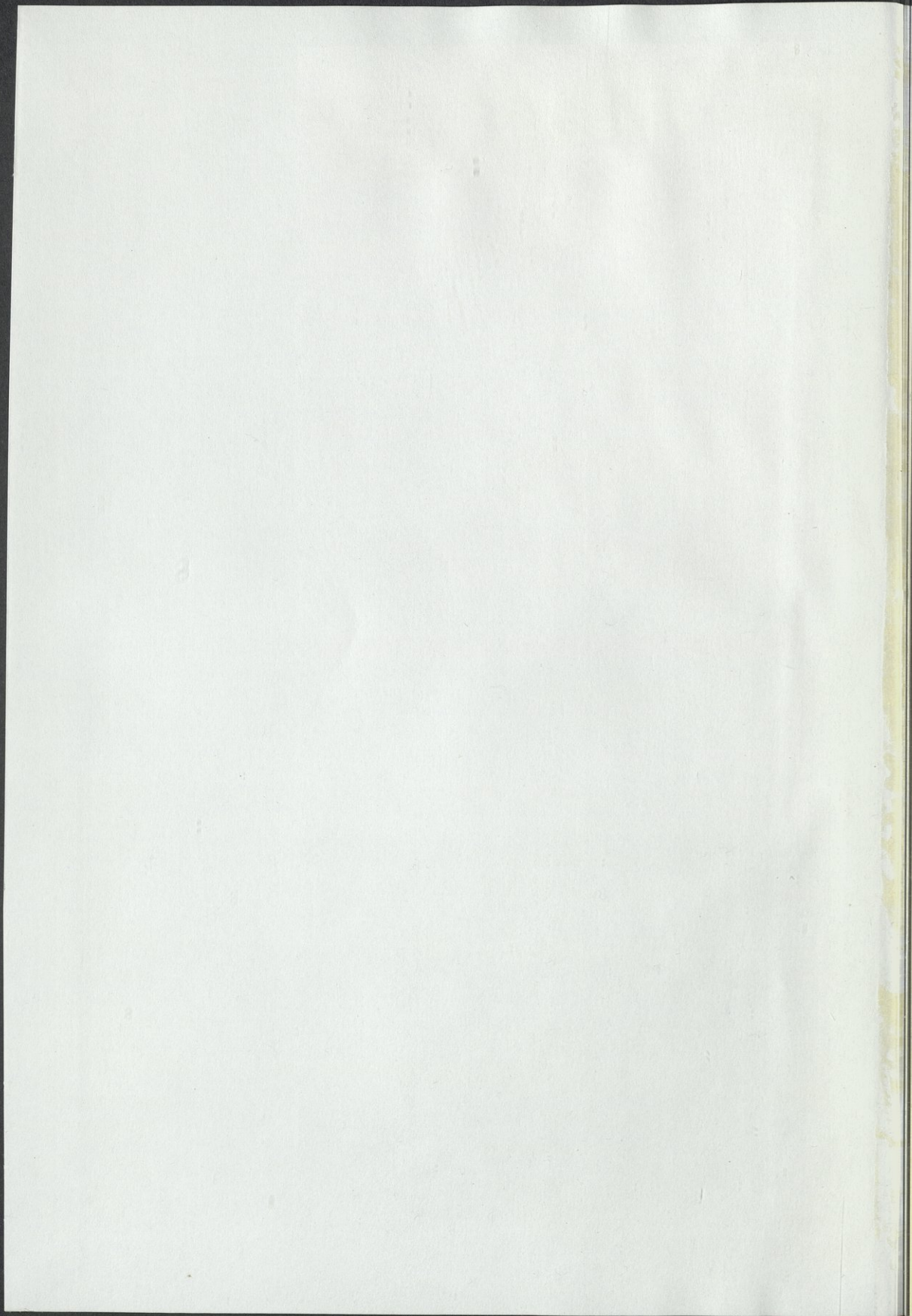
٢٨٧

٢٩٣ — الوقود

٢٨٨

٢٩٤ — التوقيع

تم الكتاب بعونه



A.U.B. LIBRARY

DATE DUE

[illegible]

A.U.B. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00343025

